

مأساة من الإخفاقات والآمال الزائفة

تقرير عن ملاحظات الاعتصام الذي دام ثلاثة أشهر وإجلاء اللاجئين السودانيين في القاهرة بالقوة في الفترة من سبتمبر إلى ديسمبر ٢٠٠٥

برنامج دراسات اللاجئين والهجرة القسرية

برنامج دراسات اللاجئين والهجرة القسرية هو برنامج يهدف إلى التعليم والبحث وتقديم الخدمات التعليمية للمجتمع، ويسعى إلى الارتقاء بفهم كلاً من المهتمين والمشتغلين بقضايا اللاجئين والهجرة القسرية وتحسين سياساتهم وممارساتهم. وينصب تركيز برنامج دراسات اللاجئين على تناول قضايا وظروف النزوح في أفريقيا والشرق الأوسط وحوض البحر المتوسط من رؤى متعددة تشمل رؤى المجتمعات المضيفة وواضعي السياسات والدول والمنظمات الإنسانية، وبالأخص، المهاجرين القسريين أنفسهم، في إطار منظور عالمي مقارن.

يمنح برنامج دراسات اللاجئين والهجرة القسرية لذلك الغرض دبلوم الدراسات العليا من خلال دراسة مجالات متعددة، ويدعم الأنشطة البحثية والخدمية التي تتكامل مع بعضها البعض، وفقاً لاحتياجات الدارسين. كما يسعى البرنامج لتعزيز الوعي بأهمية الأبعاد الاجتماعية والنفسية والاقتصادية والثقافية والقانونية والسياسية لقضايا الهجرة القسرية بالنسبة للأكاديميين والممارسين والعامة.

* * *

١١٣ ش. القصر العيني، ص.ب ٢٥١١
القاهرة ١١٥١١، جمهورية مصر العربية

ت: ٧٩٧٦٦٢٦ – ٢٠٢٧٩٧٦٦٢٩ +
فاكس: ٢٠٧٩٥٦٦٨١ +

fmrs@aucegypt.edu
<http://www.aucegypt.edu/fmrs>

قائمة المحتويات:

٤.....	شكر وتقدير.....
٥.....	المقدمة.....
٨.....	خلفية الأزمة.....
١٨.....	ثلاثة أشهر من الاحتجاج.....
٣٤.....	فض الاعتصام بالقوة.....
٣٩.....	في أعقاب الأزمة.....
٥٥.....	التعليقات والتوصيات.....
٦٢.....	الملحق الأول: مطالب الاحتجاج مع الشرح.....
٦٦.....	الملحق الثاني: اتفاق ١٧ ديسمبر مع المفوضية السامية لشؤون اللاجئين.....

شكر وتقدير

المحرر
فاتح عزام

مساعدو التحرير
جاسمينا برونكوفيتش
نورا دانيلسن

فريق البحث والمسودات

المقدمة: فاتح عزام
خلفية الأزمة: مايسة يوسف وأندو وودز
ثلاثة أشهر من الاحتجاج: نورا دانيلسن وثمانيا لويس
فض الاعتصام بالقوة: لورا ماكسويل
في أعقاب الأزمة: جيمس بيرس وسارة صادق
التعليقات والتوصيات: فاتح عزام

نتقدم بجزيل الشكر إلى كل اللاجئين وشهود العيان الذين أدلوا بشهاداتهم إلينا وكل من ساهم في إعداد هذا التقرير واستقصاء الحقائق فيه، ونخص بالذكر الآتية أسماؤهم، مع الاعتذار مسبقاً لكل من لم ترد أسماءهم في القائمة التالية:

أسعد خالد، باربرا هارل بوند، تشديارا ر.، كورتنى ميتشل، إميلي آيدنير، جعفر سالم، كارين زامبيريني، لي سديلفان، مارتن رو، مايسة أيوب، مينال جيري، موسافيري سيبي، ناز خان، عمر إدريس، سارة سيفتشيك، شادريك كينج، ستيسي شافر، فيفيانا ماتسا، ياسر عمر مصطفى، وأحمد عبد الرحمن.

كما نتوجه بالشكر إلى وزارة الخارجية المصرية ومفوضية الأمم المتحدة العليا لشؤون اللاجئين لاستعدادهم الدائم لالتقاء مجموعة العمل والمشاركة برؤاهم وتوفير المعلومات والإحصائيات.

ونخص بالشكر كلاً من منظمة مساعدة اللاجئين في أفريقيا والشرق الأوسط (AMERA) وهيئة المساعدة القانونية لحقوق الإنسان (AHLRA)، لتعاونهم ومشاركتهم المعلومات مع فريق العمل.

ترجمة: خالد سمره

مدرس ومنسق برامج الترجمة
قسم اللغة العربية والترجمة بكلية التعليم المستمر
الجامعة الأمريكية بالقاهرة

المقدمة

في التاسع والعشرين من سبتمبر ٢٠٠٦ بدأ عشرات من اللاجئين السودانيين اعتصاماً بالقرب من مبنى المفوضية السامية لشئون اللاجئين التابعة للأمم المتحدة (UNHCR) بالقاهرة؛ احتجاجاً على استمرار المفوضية في تعليق إجراءات تحديد وضع اللاجئين، إضافة إلى سوء أحوال هؤلاء اللاجئين داخل مصر، وهو ما اعتبروه موقفاً لا يحتمل. وتزايدت أعداد اللاجئين تزايداً سريعاً حتى بلغ عددهم ما بين ١٨٠٠ إلى ٢٥٠٠ شخص في المتوسط. وظل العدد عند هذه المستوى طوال فترة الثلاثة أشهر. وفشلت اللقاءات الدورية وجلسات المفاوضات بين قادة الاعتصام ومفوضية شئون اللاجئين وعدد من الجهات الأخرى في تحقيق مطالب المتظاهرين والتوصل إلى حل مرضٍ لإنهاء الاحتجاج.

وفي الساعات الأولى من صباح يوم ٣٠ ديسمبر ٢٠٠٥، أُجلى آلاف من أفراد الأمن المصري المحتجين بالقوة إلى العديد من مراكز الاحتجاز داخل القاهرة وحولها. وكانت المأساة مقتل ٢٧ لاجئاً وطالب لجوء أثناء الإجماع، نصفهم على الأقل من الأطفال والنساء، إضافة إلى وفاة صبي دون الأربعة عشر ربيعاً في المستشفى، متأثراً بجراحه بعد مرور شهر من الحادث، وأقدم آخر على الانتحار في الحجز.

وقد أفرج عن أغلب طالبي اللجوء واللاجئين ممن يحملون بطاقات المفوضية السامية لشئون اللاجئين في غضون بضعة أيام، في حين ظل ٦٠٠ آخرون في الحجز المصري لحين استجلاء وضدعهم بين المفوضية السامية والحكومة المصرية. واستمرت هذه المأساة لأسابيع: أسر طفقت تبحث عن ذويهم، وأطفال تركوا دون مرافقيهم طوال الليل، وآخرون احتجزوا في مبان منفصلة عن آبائهم، وآخرون لا يعلمون ما إذا كان ذويهم لا يزالون في معسكرات الاحتجاز أم في المستشفى أم في المشرحة. وبعد مرور شهرين من الحادث، لم يتبق أحد في الحجز، إلا أنه لم يعثر على العديد من الأطفال، ولم يصرح للأسر باستلام جثث ذويهم لدفنها.

رفضت الحكومة المصرية نداءات منظمات حقوق الإنسان المحلية والدولية لإجراء تحقيق في حوادث الوفاة، وكان قد أشيع أن الحكومة كانت قد بدأت تحقيقاً داخلياً. وأشعل الإجماع بالقوة وما تبعه انتقاداً داخلياً وخارجياً وتسبب في توتر العلاقات بين المفوضية السامية لشئون اللاجئين والحكومة المصرية، وأدى إلى شيوع جو من انعدام الثقة بين المفوضية السامية واللاجئين السودانيين.

غطت وسائل الإعلام المصرية والدولية الأحداث وكالت العديد من الاتهامات للشرطة لتعاملها الوحشي مع المتظاهرين، ووجهت تهماً أخرى بالعنصرية وإساءة استخدام الضيافة المصرية من جانب بعض اللاجئين التي وصفتهم بـ "السكرارى" و"المرضى"، وإطلاق تصريحات أخرى تشي بكره من هم على غير جنسيتهم. وفي الوقت ذاته، سعت منظمات حقوق الإنسان ومنظمات المجتمع المدني سعياً حثيثاً إلى توفير المساعدة اللازمة عن طريق اقتفاء أثر الأسر وتحديد هوية الموتى وجمع التبرعات لمساعدة الضحايا. وأصدر الشيخ علي جمعة، مفتي الديار المصرية، فتوى بجواز تقديم الصدقات إلى اللاجئين السودانيين في عيد الأضحى.

إن الرأي العام لا يعلم إلا القليل عما حدث في هذا اليوم أو عن الدوافع التي أدت إليه. وما زالت هناك العديد من الأسئلة دون جواب: من الذي قام بالاحتجاج في الأساس؟ ولماذا؟ ولماذا رفض المحتجون العديد من عروض المفوضية السامية لشئون اللاجئين؟ وهل كان بإمكان المفوضية السامية أو الحكومة المصرية تقديم المزيد من العروض إلى المحتجين؟ ما السبب وراء استخدام تلك القوة المفرطة في فض التجمهر، وكيف قتل كل هذا العدد من البشر؟ لماذا لم يُسمح بنشر تقارير العيّنات التشريحية؟ ولماذا تأخر طويلاً الإفراج عن جثث الضحايا وتسليمهم إلى أقاربهم لدفنهم؟ ولماذا لم يسمح بنقل أي منها إلى السودان؟ ما السبب وراء ندرة المعلومات وضعف الاهتمام في أعقاب الحادث عندما تُترك اللاجئين الذين أذهلتهم الأحداث يهيمنون على وجوههم في شوارع القاهرة؟ من المسؤول؟ ومن الذي يجب أن يحاسب؟ وعلى أي من جوانب المشكلة؟ وهل كان يمكن تجنب هذه المأساة؟ والأهم من ذلك، هل يمكن أن تتكرر هذه المأساة مرة أخرى؟

بعد مرور يوم واحد من وقوع هذه المأساة، بدأ برنامج دراسات اللاجئين والهجرة القسرية بالجامعة الأمريكية في إجراء بحث استقصائي يهدف إلى الإجابة على هذه التساؤلات. لم يكن الهدف من الاستقصاء- منذ البداية- تحديد المسؤولية بقدر ما كان يهدف إلى الوصول إلى فهم تام لأبعاد هذه المشكلة: لماذا حدثت؟ ما هي الملابس؟ ما الذي كان يجب أن يحدث؟ أو ما الذي يجب أن يحدث؟ وعلى يد من؟ - للحيلولة دون وقوع مثل تلك المأساة مستقبلاً.

هذا التقرير ليس بأول جهد يسهم به برنامج دراسات اللاجئين، فقد بذل البرنامج بهيئة تدريسه وطلابه وباحثيه جهداً مماثلاً من قبل في إبراز القضايا والمشكلات التي تواجه اللاجئين في مصر والمنطقة، ومنهم اللاجئين السودانيّين. يركز هذا التقرير على الجهود البحثية السابقة للبرنامج وعلى مصادر أخرى.¹ جمع فريق من البرنامج مكوناً من أكثر من عشرة باحثين شهادات الشهود، والتقوا المسؤولين من المفوضية السامية لشئون اللاجئين ووزارة الخارجية المصرية، واستقوا معلومات من عدد من المنظمات غير الحكومية العاملة في مجال تقديم المساعدات إلى اللاجئين وطالبي اللجوء السياسي في مصر، من أجل تحديد ومعرفة الأحداث التي صاحبت وسببت اعتصام الأشهر الثلاث وفض اعتصام المحتجين وما تلا ذلك من أحداث.

لقد تكبد فريق العمل عناء مهمة شاقة معقدة من البحث في كم كبير من المعلومات المتناقضة أحياناً لتجميع شهادات الشهود والتقارير الصحفية التي كتبت في هذا الشأن، بهدف فصل الحقائق عن الشائعات، وتحديد بواعث كل طرف من الأطراف والأمور التي فجرت هذه الأزمة. ويأتي هذا التقرير نتاج جهد دام أكثر من شهرين، وقد عرضت نتائجه الأولية في الثامن من فبراير ٢٠٠٦ في «منتدى الأربعاء» الذي ينظمه البرنامج. وبين أيديكم الآن النسخة النهائية من البحث – إذا جاز وصف أي تحليل لهذا الحدث بالنهائي.

المصطلحات

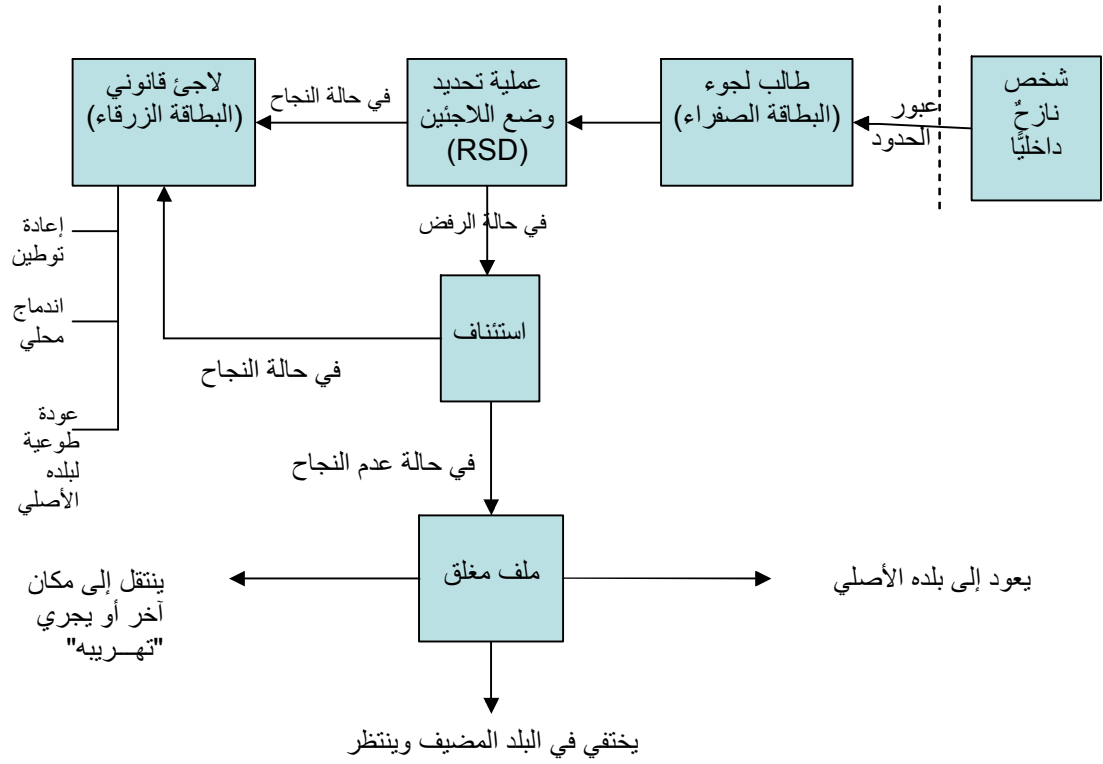
¹ انظر الموقع الإلكتروني www.aucegypt.edu/fmrs، تحت عنوان "مقالات".

برغم صعوبة تحديد المصطلحات الصحيحة في توضيح موقف شديد التعقيد والدقة مثل هذا، إلا أن التحديد المصطلحي يعد أمراً على أعلى قدر من الأهمية. فمن ناحية، لا يمكن اعتبار كل شخص يعبر حدود الدولة «لاجئاً»، كما أنه ليس كل من يتقدم للحصول على وضع لاجئ قانوني يحصل عليه. ^٢ ومن ناحية أخرى، لا يجب أن يطلق مصطلح «مهاجر اقتصادي» أو «مهاجر غير شرعي» تلقائياً على كل من يُرفض طلبه بالحصول على وضع قانوني، ذلك بسبب صعوبة ودقة عملية تحديد وضع اللاجئين. فقد لا تنطبق المعايير على لاجئ ما في وقت بعينه أو لسبب بعينه. ويطلق على المتقدم أثناء عملية تحديد وضع اللجوء مصطلح «طالب لجوء»، في حين يطلق على من رُفض طلبه مصطلح «ملف مغلق» في حالة عدم استئنافه أو عدم اتخاذه أي إجراء آخر، أو في حالة رفض الاستئناف مرة أخرى.

لقد دش كلت ه ذه المصطلحات مصدراً للاختلاف على يد الباحثين الذين أتموا المقابلات والمناقشات العامة التي أجروها. فلم يكن كل من يستخدم مصطلح «لاجئ» دائماً على علم بتلك الفروق الموضحة، وغالباً ما استخدم المصطلح لوصف أي شخص في حال اللجوء، سواءً اعترف به قانونياً أو لا. يسعى هذا التقرير أن يخوض في هذه التعقيدات، ويوضح الفروق - بقدر الإمكان - توضيحاً شاملاً. ومع ذلك، يلجأ التقرير إلى الاستخدام العام لمصطلح "اللاجئين" بمفهومه الواسع دون تمييز، متى كان ذلك مناسباً للغرض الأساسي من النقاش. إلا أن التقرير، في أغلب الأحيان، يفرق بين طالبي اللجوء السياسي، واللاجئين المقبولين، وأصحاب الملفات المغلقة، وغيرهم. وتوضح الخريطة التالية المراحل المتعددة للعملية والتصنيفات المتفق عليها في محاولة لتحديد الفروق. وسوف يقدم التقرير عرضاً دقيقاً لطبيعة كل وضع من الأوضاع المحددة في هذه التصنيفات.

العملية والوضع والمصطلحات

² المادة ١ من اتفاقية ١٩٥١ بشأن وضع اللاجئين تعرّف اللاجئ بأنه شخص انتقل "بسبب خوف له ما يبرره من التعرض للاضطهاد بسبب عرقه أو دينه أو جنسيته أو انتمائه إلى فئة اجتماعية معينة أو آرائه السياسية- انتقل خارج بلد جنسيته، ولا يستطيع- أو لا يريد بسبب ذلك الخوف- أن يستظل بحماية ذلك البلد، أو أنه كل شخص لا يملك جنسية ويوجد خارج بلد إقامته المعتادة السابق نتيجة لمثل تلك الأحداث ولا يستطيع- أو لا يريد بسبب ذلك الخوف- أن يعود إلى ذلك البلد". وتضيف المادة ١(٢) من معاهدة منظمة الوحدة الأفريقية لعام ١٩٦٩ أن اللاجئ "هو شخص أُجبر على مغادرة مكان إقامته المعتاد بسبب وقوع عدوان خارجي، أو احتلال، أو هيمنة أجنبية أو أحداث خطيرة زعزعت النظام العام سواءً في جزء من أو في كل بلد إقامته المعتاد."



خلفية الأزمة

ليس كل السودانيين في مصر طالبي لجوء أو لاجئين. فتاريخ الهجرة بين مصر والسودان طويل يعود إلى قرون عديدة؛ وقد ساهمت جغرافية النيل والتجانس اللغوي والثقافي بين الشعبين في تيسير هذه الهجرة. وتتباين أعداد السودانيين العاملين في مصر تبايناً كبيراً ما بين ٧٥٠ ألفاً إلى ٤ ملايين سوداني،^٣ يتمتع أغلبهم بوضع الإقامة الدائمة ويديرون أعمالاً ناجحة في مجال الأعمال الحرة أو الجامعات. ويصاهر بعضهم المصريين ويندمجون اندماجاً تاماً في المجتمع المصري، إلا أنهم يحتفظون بجنسيتهم السودانية.

ولعل توقيع معاهدة وادي النيل التي نصت على إرساء مبدأ المعاملة بالمثل لمواطني كل من البلدين - يعد تجسيداً لعلاقات الجوار بين مصر والسودان. وقد مُنح المواطنون السودانيون بمقتضى هذه المعاهدة حق الإقامة في مصر بوضع يقارب وضع حاملي الجنسية. كما سمح لهم بدخول البلاد دون تأشيرات، وأصبح متاحاً لهم، نظرياً، الحصول على الوظائف والتعليم والرعاية الصحية وتملك الأصول.

إلا أنه في عام ١٩٩٥، تعرض الرئيس حسني مبارك لمحاولة اغتيال في إثيوبيا نسبت إلى متطرفين إسلاميين سودانيين، فألغيت معاهدة وادي النيل على إثرها. وبدأت الحكومة المصرية منذ هذا العام بمطالبة السودانيين بالحصول على تأشيرة دخول للبلاد وتصريح إقامة، وأصبحت حقوقهم تتساوى مع حقوق غيرهم من الرعايا الأجانب المتواجدين على الأراضي المصرية. وكما سنرى، فإن تاريخ هذه القطيعة يتوافق - إلى حد ما - مع الفترة التي أصبحت فيها قضية اللاجئين السودانيين قضية هامة في مصر.

وقد تزايدت أعداد السودانيين النازحين إلى مصر، لا سيما بغرض اللجوء؛ نتيجة لنتامي الاضطراب السياسي في السودان. فحدثت أولى موجات الهجرة الكبرى في عام ١٩٥٥ مع نشوب الحرب الأهلية السودانية، واستمرت هذه الموجة في التدفق حتى منتصف الثمانينات، وضمت خصوم نظام "نميري" والفارين من تطبيق الشريعة الإسلامية في جنوب السودان. أما الموجة الكبرى الثانية فحدثت في عام ١٩٨٣ عندما اندلعت الحرب الأهلية مرة أخرى في الجنوب. وكانت آخر هذه الموجات وأحدثها هي تلك التي نتجت عن الصراع الدائر في دارفور. فما كان لهذه الصراعات إلا أن دمرت البلاد بأسرها، وانتهى الأمر بملايين السودانيين في مخيمات حول السودان أو في مخيمات للنازحين الداخليين داخل حدود البلاد. واستمر الفارين من القمع السياسي في السودان في التدفق إلى مصر. فوصل إلى مصر عشرات الآلاف على مدار السنوات العشر الماضية، رغم فرار ما يزيد عن هذا العدد إلى جنوب أو غرب السودان.

³ كاتارزينا جرابسكه، "الحياة على الهامش: تحليل لمعيشة اللاجئين السودانيين أصحاب الملفات المغلقة في مصر"، ورقة عمل برنامج دراسات اللاجئين والهجرة القسرية، ٦ يونيو ٢٠٠٦، ص ١٧.

وبتنامي وضع مصر كبلد مستقبل للاجئين الذين لا يسعون إلى لجوء فوري فحسب بل يسعون أيضاً إلى إعادة توطينهم نهائياً في بلدان أخرى؛ صارت مسؤولية طالبي اللجوء تقع على عاتق المفوضية السامية لشؤون اللاجئين، التي نفذ مكتبها في القاهرة إحدى كبرى عمليات إعادة التوطين في العالم. وتوضح اللقاءات التي أجريت مع طالبي اللجوء السودانيين أنه لطالما كان هدفهم الأسمى هو الهجرة إلى الولايات المتحدة أو كندا أو أستراليا أو غيرها من الدول الغربية. حتى إن العديد منهم أضحى يرى إعادة التوطين بمثابة حق، في حين أن هذا الأمل لم يتحقق إلا لنحو ربع هذا العدد. وظلت البقية الباقية في مصر تطغى عليهم خيبة الأمل ويقاسون ظروف معيشية صعبة في المدن المصرية.

مصر والمفوضية السامية لشؤون اللاجئين والقانون الدولي

أصبحت مصر إحدى الدول الأطراف الموقعة على اتفاقية ١٩٥١ الخاصة بوضع اللاجئين (والبرتوكول المتعلق بها لعام ١٩٦٧)^٤ واتفاقية منظمة الوحدة الأفريقية التي تحكم الجوانب الخاصة لمشكلات اللاجئين بالقارة الأفريقية (١٩٦٩). وتمنح هاتان الاتفاقيتان اللاجئين المقبولين مجموعة من الحقوق الأساسية بدايةً من منع الإعادة القسرية (*Refoulement*) في المادة ٣٣ من اتفاقية عام ١٩٥١ التي تقضي بحظر ترحيل أي من طالبي اللجوء قسرياً إلى بلادهم الأصلية حيث يمكن أن تكون حياتهم معرضة للخطر. وتشمل بعض الحقوق الأخرى، التي تخولها الاتفاقيتان بدرجات متفاوتة، حرية ممارسة الأديان، وتمديد الإقامة، والحق في التقاضي أمام المحاكم، والحصول على وظائف، والرعاية الاجتماعية، والرعاية الصحية، والتعليم، وحرية التنقل، واستخراج الوثائق.

إلا إن مصر لا تطبق أي سياسة إرشادية واحدة لمعاملة اللاجئين ولم تتخذ الخطوات لتنفيذ مبادئ الاتفاقية تنفيذاً تاماً من خلال تشريعها القومي. وفي الوقت ذاته، فإن مصر - كما أسلفنا القول - لديها سياسات متوازية ترتبط ارتباطاً تاماً بعلاقتها الخاصة مع السودان، وغالباً ما تتضارب هذه السياسات أو تتناقض مع المعلومات الخاصة بالخدمات والحقوق المتاحة لطالبي اللجوء واللاجئين السودانيين.

والأمر الهام هنا هو أن الحكومة المصرية أحالت مسؤولية طالبي اللجوء واللاجئين في مصر إلى المفوضية السامية لشؤون اللاجئين، بما في ذلك إجراء عملية تحديد وضع اللاجئين وتقديم أشكال المساعدة المختلفة. وُجِّع صوت المفوضية السامية مطالبةً مصر بالاضطلاع بمسؤولية عملية تحديد الوضع وفاءً بالتزاماتها المنصوص عليها في المعاهدة، إلا أن مصر أصرت على الرفض^٥، بل وأرسلت خطاباً إلى المفوضية السامية يحمل عدداً

⁴ صادقت مصر عليها في ١٩٨١. يمكن الحصول على تقرير الأمم المتحدة القطري عبر الموقع الإلكتروني: <http://www.un.org/esa/population/publications/ittmig2002/locations/818.htm> (آخر دخول على هذا الموقع في ١٥ يناير ٢٠٠٦).

⁵ حوار مع ديمتوف ديسالني، نائب ممثل المكتب الإقليمي بالقاهرة، ١٦ فبراير ٢٠٠٦. أعلنت الحكومة المصرية نفس الموقف في حوار أجري مع ناصر حمزوي، إدارة شؤون اللاجئين بوزارة الخارجية، ٢٥ يناير ٢٠٠٦.

من التحفظات على الاتفاقيتين، بتحديد فرص التعليم، والرعاية الصحية، والعمل^٦ إلا إن مصر- في واقع الأمر- عدلت تلك التحفظات عن طريق تخفيف القيود المفروضة على الحصول على هذه الخدمات الأساسية (انظر النقاش أسفله).

واستمرت المفوضية السامية في تحمل مسؤولية تحديد من يصلح للحصول على وضع اللاجئ القانوني، وتلقت بعض النقد بسبب ممارساتها في هذا الخصوص^٧. فقد كان يعطى لملازم للجوء بعد تسجيل اسمه أول مرة في المفوضية، بطاقة صفراء يمنح بموجبها إقامة مؤقتة في مصر إلى أن يجري تحديد وضعه. إلا أن الباحثين واللاجئين انتقدوا الوكالة الدولية بسبب طول الإجراءات وعدم تحري الإنصاف فيها، وإجراء لقاءات عابرة على يد موظفين ينقصهم التدريب، كما وجهوا انتقادات أخرى تتعلق بانعدام الشفافية، وعدم كفاية ووضوح المعلومات، وإصدار المفوضية لنتائج اعتبارية وغير معقولة. ولعل السبب في تشوش قدرة المفوضية السامية على التعامل مع الأعداد المتزايدة من المتقدمين يكمن في تضائل مواردها على مدار الاثني عشر عاماً الماضية؛ الأمر الذي نتج عنه شكاوى عديدة من عدم توفير مساعدات كافية للمحتاجين^٨.

تعرضت للضرب في سبتمبر الماضي على يد بعض المصريين الذين أخذوا كل أوراقهم، فتوجهت إلى قسم الشرطة لتحرير محضر بذلك، إلا أنهم منعوني. وفي النهاية، وبعد عدة محاولات، سمحوا لي بتحرير المحضر. ثم توجهت بعد ذلك باخضر إلى المفوضية السامية لشئون اللاجئين لاستخراج بطاقة صفراء جديدة. ذهبت هناك ثمان مرات، ولم يسمحوا لي بالدخول. وفي إحدى الليالي [قبل الاعتصام] نمت في حديقة ميدان مصطفى محمود كي أتمكن من دخول الوكالة الدولية مبكراً، فقد سمعت أنه لا يسمح إلا لعدد محدود من الناس بالدخول كل يوم. وفي اليوم الثامن، رأيت مجموعة من الناس في الحديقة، منهم امرأتان أحضرتا معهما أطفالهما. فسألتهما عما كانتا تفعلانه هناك، فقالتا إنهما تحتجان. وكان بالفعل قد بدأ ينشأ لدي مشكلات في السكن، لذا فقد عدت في تلك الليلة مع أولادي الثمانية وزوجي وأمي، وانضمنا إلى المحتجين وبقينا في الحديقة. مقابلة أجراها فريق برنامج دراسات اللاجئين والهجرة القسرية مع إحدى المتظاهرات، ٢٨ يناير ٢٠٠٦

تعليق إجراء جلسات تحديد وضع اللاجئين مع طالبي اللجوء السودانيين

نظراً لإعلان وقف إطلاق النار بين الحكومة السودانية وجيش حركة تحرير السودان في أوائل عام ٢٠٠٤، علقّت المفوضية السامية لشئون اللاجئين في يونيو من نفس العام إجراء عملية تحديد وضع اللاجئين لجميع طالبي اللجوء السودانيين سواء كانوا من سكان جنوب السودان أو من دارفور أو من أي مكان آخر، وقدمت- بدلاً من ذلك- لكافة طالبي اللجوء بطاقات صفراء توفر لهم حماية مؤقتة من الإعادة القسرية لبلادهم الأصلية. وكان منطق المفوضية من وراء ذلك هو أنه بوضع احتمالات إرساء السلام في السودان في الاعتبار،

⁶ يشمل ذلك، المادة ١٢(١) (الأحوال الشخصية)، والمادة (٢٠) (التوزيع المقنن)، والمادة ٢٢(١) (الحصول على التعليم الابتدائي)، والمادة ٢٣ (الإغاثة والمساعدة العامة) والمادة ٢٤ (تشريع العمل والضمان الاجتماعي). لم تذكر هذه التحفظات في الصحيفة الرسمية، ومن ثم فليس لها قوة القانون المصري.

⁷ انظر ميشيل كاجان، "تقييم إجراءات تحديد وضع اللاجئين بمكتب المفوضية السامية لشئون اللاجئين بالقاهرة، ٢٠٠١-٢٠٠٢"، ورقة العمل الأولى لبرنامج دراسات اللاجئين والهجرة القسرية، ديسمبر ٢٠٠٢.

⁸ المرجع السابق، ص ٤٠-٤١.

فإن هذه الخطوة توفر للاجئين حماية أفضل بدلاً من رفض أعداد كبيرة من الطلبات على أساس حدوث تغير جوهري في الأوضاع في بلادهم الأصلية؛ الأمر الذي قد يضر بأسباب منح وضع اللجوء. وأصبح القرار يجري مراجعته وتجديده كل ستة أشهر.

إلا إن هذا القرار أصاب اللاجئين بخيبة أمل كبيرة وأثار ذعرهم، سيما وأنه أحبط آمالهم بإعادة التوطين وردهم إلى فترة انتظار أطول في ظروف معيشية صعبة داخل مصر. وقبل ذلك التوقيت بقليل، بالتحديد في مايو ٢٠٠٤، وقعت كلٌّ من مصر والسودان اتفاق الحريات الأربعة وجرى التصديق عليه في سبتمبر من العام ذاته. ونص هذا الاتفاق على العودة الجزئية إلى معاهدة وادي النيل لعام ١٩٧٦، ضامناً بذلك تبادل حقوق الإقامة، والعمل، والتنقل، وتملك الأصول. إلا أنه لم يكن واضحاً كيفية تنفيذ هذا الاتفاق وما إذا كان سيؤثر بأي شكل من الأشكال على طالبي اللجوء أو اللاجئين السودانيين. وبات واضحاً أن القلق قد ساور العديدين بأن هذا الاتفاق سوف يكون لها أثر سلبي عليهم.

وفي أغسطس ٢٠٠٤، حثت إحدى المنظمات المصرية اللاجئين السودانيين على التجمهر أمام مكتب المفوضية السامية لتقديم مذكرة احتجاج على تغير سياسة الوكالة وإعلانها عن تخفيض بعض المساعدات المقدمة للاجئين^٩. إلا أن عدم الاستقرار على من سوف يلتقي مسؤولي المفوضية وسريان معلومات خاطئة بشأن رفض المفوضية السامية عقد هذا الاجتماع أدى إلى اندلاع أعمال شغب واسعة وتدمير بعض من منشآت المفوضية. فاستدعت الشرطة، وأصيب عشرات المحتجين و ١٠ من أفراد الشرطة، واحتجزت الشرطة ٢٢ من المحتجين، وأخلي سبيلهم في نهاية الأمر. ولم تعالج قضايا المحتجين في هذا العام.^{١٠}

كانت إحدى نتائج هذا الاحتجاج أن أصدرت المفوضية السامية قراراً باستقبال طالبي اللجوء بميدان مصطفى محمود الذي يقع على مقربة من مكتب المفوضية في حي المهندسين. وفي العام التالي، عقدت اللقاءات الأولية في حديقة الميدان حيث كان يحدد للمتقدمين مواعيد في مقر المفوضية لإجراء لقاءات موسعة وكذلك إجراء عملية متابعة. ولعل هذا الإجراء الذي اتخذته المفوضية كان تجسيدا لتزايد الجفاء بين مفوضية شئون اللاجئين ومن هم مقترض عليهم حمايتهم. وسواءً كان ذلك له ما يبرره أو لم يكن، فإن شعور اللاجئين السودانيين بالإحباط من طول إجراءات المفوضية، وتناقص مصادر التمويل للمساعدات، والانخفاض الواضح في معدلات قبول الطلبات (ناهيك عن إعادة التوطين)، فضلاً عن استياء اللاجئين من عملية إجراء المقابلات والمعاملة التي يلقونها من بعض موظفي المفوضية وأفراد الأمن فيها- أدت مجتمعة إلى إذكاء جو من انعدام الثقة في الوكالة. وفي الوقت ذاته، لم يجد طالبو اللجوء جهة آخر ينصرفون إليها غير المفوضية.

إحصائيات عن السودانيين الواقعين في دائرة اهتمام مفوضية شئون اللاجئين

^٩ نادى مجلس الجنوب لحقوق الإنسان بتسيير "مظاهرة" أمام مكاتب المفوضية السامية لشئون اللاجئين، إلا أن ممثلها لم يتواجدوا في صبيحة اليوم الذي احتشد فيه عشرات اللاجئين وطالبي اللجوء. انظر المنظمة السودانية لحقوق الإنسان، فرع القاهرة، على الموقع الإلكتروني: <http://www.shro-cairo.org/pressreleases/04/august/26august04.htm>.

^{١٠} ليين نلسون مورو وجمال عبد الرحمن آدم، "الموت البطيء للدارفوريين الغائبين عن الأنظار في مصر"، تحالف دمانقه للحرية والديموقراطية، ٢٨ يوليو ٢٠٠٥، يمكن الحصول عليه على العنوان الإلكتروني:

http://www.damanga.org/slow_death_in_egypt.html

تشير الإحصائيات التي نشرتها المفوضية السامية لشؤون اللاجئين بين عامي ١٩٩٤ ونهاية ٢٠٠٥ إلى أن ٥٨٥٣٥ مواطناً سودانياً تقدموا بطلبات لجوء وسجلوا أسماءهم لدى الوكالة. مُنح منهم ٣١٩٩٠ وضع اللجوء القانوني بحلول ديسمبر ٢٠٠٥، وجرى توطيّن ١٦٦٧٥ في بلد ثالث. في حين لم يستوف ١٥٠٠٠ آخرين من اللاجئين المقبولين شروط إعادة التوطيّن في البلدان المهاجر إليها، وظل معظمهم - إن لم يكن كلهم- في مصر في وضع "الاندماج المحلي"؛ ما يعني أن ثمة ٣١٥ فرداً أو يزيد - وفقاً لإحصائيات المفوضية- أحييت وثائقهم لإعادة التوطيّن، إلا أن إجراءات سفرهم لم تتم حتى ذلك الحين. ومن بين الذين تقدموا بالتماسات لدى المفوضية للحصول على وضع اللجوء القانوني، رُفِضت التماسات ١٦٠٠٠ فرد، وتحولت طلباتهم نهائياً إلى "ملفات مغلقة"، في حين مُنح ١٠٢٠٠ آخرون وضع الحماية المؤقتة لطالبي اللجوء. بينما بقى في مصر ١٣٣٢٧ من اللاجئين المقبولين اعتباراً من نهاية عام ٢٠٠٥.^{١١} وتُجري المفوضية مراجعة شهرية لهذه الأرقام وفقاً لما يتخذ من قرارات ونظراً لانتقال الأفراد من فئة إلى أخرى. والأمر الهام هنا هو أن هذه الأرقام لا تشمل سوى السوّدانيين الذي تقدموا إلى المفوضية وأجريت لهم مقابلات، أما غيرهم ممن أتوا إلى مصر لأغراض مماثلة أو غيرها من الأغراض، وهم أكثر عدداً، ولم يتقدموا للتسجيل لدى المفوضية فلا يمكن بأي حال من الأحوال إحصاءهم إحصاءً صحيحاً.

إحصائيات المفوضية السامية لشؤون اللاجئين عن السوّدانيين الواقعيّن في دائرة اهتمام المفوضية بين أعوام ١٩٩٤ و ٢٠٠٥

١٠٠%	٥٨,٥٣٥	١. إجمالي عدد طالبي اللجوء/المسجلين
٥٤,٦% من المتقدمين	٣١,٩٩٠	٢. إجمالي عدد اللاجئين المقبولين
٢٨,٤٨% من المتقدمين المقبولين	١٦,٦٧٥	٣. اللاجئين الذين أعيد توطيّنهم - ما عدا داخل مصر
	٣١٥ -/+	٤. أشد خاص في انتظار إنهاء إجراءات إعادة توطيّنهم
٢٥,٦٢% من المتقدمين المقبولين	١٥,٠٠٠	٥. لاجئون مقبولون لكن لم تُدَلْ وثائقهم لإعادة التوطيّن - 'اندماج محلي'
١٧,٤% من المتقدمين	١٠,٢٠٠	٦. بطالبو لجوء عُلقت

^{١١} ديسالني، المرجع الذي سبقت الإشارة إليه.

		مقابلاتهم منذ عام ٢٠٠٤
٢٧,٣% من المتقدمين	١٦,٠٠٠	٧ ملفات مغلقة
	٣٤٥	٨.أخرى (للاندماج أو المقابلات المعلقة)
٧١%	٤١,٥٤٥	٩. إجمالي من لم يُعد توظيفهم (الفئات ٥-٨)

تشير الإحصائيات السابقة إلى أن ٧١% تقريباً من مجموع السودانيين الذين وصلوا إلى مصر طلباً للجوء (وإعادة التوطين في النهاية) لم يُعد توظيفهم. وترك عدد منهم ليعودوا طوعاً إلى السودان أو الشروع في رحلة أخرى، من خلال شبكات التهريب أو غيرها من الطرق حتى يتمكنوا من تحقيق آمالهم. وظلت أغلبية الأفراد المصنفين في الفئات من الخامسة إلى الثامنة داخل مصر، إلا أنه لا يمكن التنبؤ من أعدادهم. فكان أفراد هذه المجموعة من اللاجئين وطالبي اللجوء والملفات المعلقة هم من قرروا الاحتجاج على سوء ظروفهم المعيشية و مستقبلهم غير المضمون.

الحياة كلاجئ سوداني في عام ٢٠٠٥: موضوعات وقضايا المعيشة

لعل القضايا المعيشية الملحة التي يشكو منها اللاجئون السودانيون في مصر هي صعوبة أو ندرة حصولهم على حقوق التعليم والرعاية الصحية والسكن والعمل. وتفوح من كل قضية من هذه القضايا المعيشية رائحة قضايا العنصرية وزيف المعلومات، ويظل لها شعور متدام بالإحباط من طول فترة انتظار لا يعلم اللاجئون مداها.^{١٢}

العمل

للاجئين المقبولين الحق في العمل داخل مصر شريطة الحصول على تصريح عمل وفقاً للقانون المصري، الأمر الذي يستتبع اجتياز معايير صارمة من بينها إيجاد كفيل، والحصول على إقامة قانونية، وأوراق سفر سليمة، وإثبات المهارة في تخصص معين بحيث لا ينافس اللاجئون العمالة المصرية، فضلاً عن إجراء اختبار لفيروس نقص المناعة البشري (HIV) ودفع المصروفات الإدارية المتعلقة بذلك. ولما كان من الصعب على معظم أصحاب الأعمال القيام بكل تلك الإجراءات، فقلما يتمكن اللاجئون السودانيون من الحصول على تصاريح عمل. وفي عام ٢٠٠٤، غيرت الحكومة المصرية من شكل تأشيرة الدخول وأضافت خاتم "غير مصرح بالعمل" على تصاريح إقامة اللاجئين السودانيين المقبولين. وبعد محاولات جاهدة لأكثر من عام، نجحت المفوضية السامية في إقناع السلطات بإلغاء هذا الخاتم الجديد في مايو ٢٠٠٥.^{١٣}

¹² للاطلاع على شرح تفصيلي للقضايا المعيشية بين السودانيين أصحاب الملفات المعلقة، انظر جرابسكه، المرجع الذي سبقت الإشارة إليه.
¹³ ديسالني، المرجع الذي سبقت الإشارة إليه.

أما بالنسبة لطالبي اللجوء الذين لم يحصلوا بعد على وضع لجوء قانوني، وكذلك من أغلقت ملفاتهم، فليس لهم حق مكفول بالعمل داخل مصر؛ وبالتالي لا يستطيعون إلا الحصول على وظائف مؤقتة، في القطاع غير الرسمي غير المنظم، ويتنافسون في ذلك مع العديد من فقراء المصريين والمهاجرين غير الشرعيين، حالهم في ذلك حال اللاجئين المقبولين الذين لم يتمكنوا من الحصول على تصريح عمل. إلا أن حساسية وضعهم كلاجئين تجعلهم فرائس سهلة لاستغلال أرباب الأعمال. ويبدأ الكثيرون منهم مشاريع خاصة، أو يتاجرون في المشغولات اليدوية وغيرها من البضائع في الشوارع، غير أنه عليهم في الوقت ذاته توخي الحذر والانتباه من مdahمات الشرطة التي غالباً ما تطوقهم وتفرض عليهم غرامات أو تلقي بهم في الحجز. في حين يعمل العديد من النساء والأطفال السودانيين في الطهي أو الخدمة في المنازل إلا أنهم معرضون أيضاً للتحرش أو الإيذاء بدرجة كبيرة.

أعرف امرأةً سودانيةً كانت تعمل لدى إحدى الأسر المصرية بالساحل الشمالي، وقد ماتت. زعم مخدموها أنها ماتت نتيجة تعرضها لحادث في حمام السباحة، إلا أن نتيجة العينة التشريحية أثبتت إنها ماتت بسبب ضربها بجسم صلب على رأسها. إني أطلب المفوضية السامية لشؤون اللاجئين بحمايتنا ومعالجة مشكلات اللاجئين. فلنا مهاجرين وإنما نحن لاجئون.
من لقاءات أجراها فريق البرنامج مع المتظاهرين في ١٤ يناير ٢٠٠٦

وعليه، فإن أغلب اللاجئين السودانيين، على اختلاف وضعياتهم الرسمية، لا يمكنهم إلا العمل في أعمال غير منتظمة، بنذر يسير؛ أعمال يفتقرون فيها إلى الأمان، وغالباً ما يتعرضون فيها لاستغلال أرباب العمل لظروفهم. إن ندرة الأعمال المتاحة أمام اللاجئين في مصر تؤدي إلى فقرهم الشديد. فبرغم أن المفوضية تقدم مساعدات مالية محدودة للاجئين المقبولين إلا أن هذه المساعدات لا تصل إلا لبعض الأسر شديدة الحاجة أو المععدة. وقد أشارت المفوضية نفسها إلى ارتفاع تكاليف المعيشة في مصر ارتفاعاً كبيراً خلال السنوات القليلة الماضية، في حين انخفضت علاوات الغذاء المخصصة للاجئين شديدي الحاجة بنسبة ٧٢% من ٥٥ دولاراً أمريكياً في عام ١٩٩٨ إلى ١٥,٥ دولار في عام ٢٠٠٢ للفرد الواحد شهرياً؛ مما جعل العديد من اللاجئين يعيشون تحت مستوى خط الفقر المسجل في مصر.^{١٤}

وبدون دخل ثابت لا يستطيع اللاجئون تسديد إيجاراتهم أو مصروفات الدراسة أو تكاليف الرعاية الصحية التي تعتمد جودتها على مدى مقدرة الفرد المالية. وفي الوقت الذي بادرت فيه بعض الكنائس وجماعات المجتمع بتقديم الرعاية الصحية والتعليم للاجئين، إلا أنه لا يحصل على هذه الخدمات إلا حاملو البطاقات الصفرية أو الزرقاء، أما الرعاية الصحية الطارئة فلا يحصل عليها إلا حاملو البطاقات الصفراء فقط.

التعليم

¹⁴ قصة إخبارية، الأمم المتحدة، "أوقات عصيبة للاجئين القاهرة"، ٢٥ نوفمبر ٢٠٠٥، يمكن الحصول عليها عبر الموقع الإلكتروني: <http://unher.ch/cgi-bin/tehis/vtx/news/opendoc.htm?tbl=NEWS&id=3de201595&page=newsR>

كان كافة السودانيين في مصر قبل عام ١٩٩٥ - بما فيهم اللاجئين وطالبي اللجوء - يتمتعون بمجانية التعليم في المدارس العامة. وكان هذا اتفاقاً منفصلاً عن تعهد مصر بتوفير التعليم الابتدائي بموجب اتفاقية ١٩٥١، وهو ما تحفظت عليه مصر.^{١٥} وبغض النظر عن ذلك، فإن مصر ملزمة بتوفير خدمات التعليم الابتدائي بموجب معاهدات أخرى كالعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، واتفاقية حقوق الطفل، والميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب. وقد أصدرت وزارة التعليم المصرية قراراً في عام ١٩٩٢ يمنح أبناء اللاجئين المقبولين الحق في الالتحاق بالمدارس العامة المصرية وفاءً بهذه الالتزامات وتجاوزاً للتحفظ السابق.

إلا أن محاولات اللاجئين السودانيين لإلحاق أبنائهم بالمدارس المصرية كانت غالباً ما تبوء بالفشل نظراً لتكدس الفصول المدرسية وعدم استعداد مديري المدارس قبول أي طلاب جدد، إضافة إلى اضطرارهم لدفع المصاريف المدرسية. وقد أنشأت المفوضية السامية صندوقاً للمنح الدراسية تقوم عليه جمعية الإغاثة الكاثوليكية، وتقدمها لطالبي اللجوء واللاجئين المقبولين، إلا أن العديد من اللاجئين كانوا لا يعرفون عن أمر هذه المنح شيئاً أو أنهم يفضلون عدم التقدم للحصول عليها. فالعديد من اللاجئين يفضلون حصول أبنائهم على التعليم باللغة الإنجليزية لا بالعربية نظراً لسيطرة الرغبة في إعادة التوطين في دولة أجنبية على أذهانهم، وهو الأمر الذي لا يتوافر إلا في المدارس الخاصة التي تتطلب مصروفات أكثر. ومن لا يستطيع تحمل نفقات المدارس الخاصة فعليه الاعتماد على البرامج الدراسية التي توفرها الجماعات الخيرية أو المدارس التابعة للكنائس. وتعتمد أغلب هذه البرامج على المناهج التعليمية المصرية. إلا أن هذا النوع من البرامج غير معتمد، وربما لا تعترف به المدارس الأخرى.

الخدمات الصحية

أصدرت وزارة الصحة المصرية توجيهاً في عام ٢٠٠٥ يتيح حصول جميع الأفراد على الخدمات الصحية الأساسية المتوافرة في كافة المؤسسات الصحية الحكومية، على ألا يغطي هذا الدعم العلاج طويل الأجل أو العمليات الجراحية أو الأدوية عالية التكلفة. أما بالنسبة للاجئين المقبولين، فلا يحق لهم سوى الحصول على الخدمات الصحية التي تدعمها المفوضية السامية من خلال شراكتها مع جمعية كاريتاس.

ينبغي توفير الرعاية الصحية والمسكن المناسبين للاجئين. فسوء التغذية أصبح مشكلة ضخمة. فقد كان الوضع الغذائي للمعتصمين، على سبيل المثال، شديد سوء طيلة ثلاثة أشهر. إن الغذاء قليل حقاً، حتى إن البعض مات من سوء التغذية. يجب تكوين مجموعة خاصة من الأمم المتحدة للتعامل مع أمور التغذية.

لقاء أجراه فريق البرنامج مع أحد المتظاهرين، ٣ يناير ٢٠٠٦

¹⁵ انظر الهامش رقم ٥.

أعرب العديد من اللاجئين عن تخوفهم وارتياحهم من نظام الرعاية الصحية المصري، وبنوا شكاوهم من سوء الخدمة وعدم إبداء الاحترام لهم وضعف الاهتمام بمشكلاتهم الصحية.¹⁶ وبرغم تأكيدات الجهات المعنية على عكس ذلك، فقد أعرب العديد من اللاجئين عن تخوفهم من سرقة أعضائهم أو من تعرضهم لغير ذلك من أخطاء مهنية متعمدة، الأمر الذي يمنعهم من التوجه إلى المستشفيات العامة وتفضيل العيادات التابعة للكنائس للحصول على العلاج الأساسي. وبرغم وجود عدد من المساجد التي تقدم خدمات رعاية صحية مجانية، فإن معظم اللاجئين يجهلون توافر مثل تلك الخدمات غير المعلنة، وإن علموا فإن الحساسيات الدينية توهم البعض أن عيادات الكنائس لا توفر الرعاية الصحية إلا للمسيحيين فقط، وأن المساجد لا تقدم هذه الخدمات إلا للمسلمين فحسب.

السكن

لا يحق للاجئين الحصول على سكن بالنظام الإيجاري المتاح للمصريين، وإنما يجب عليهم إيجاد مسكن من سوق الإيجارات الخاصة. ومع عدم وجود أسعار موحدة للقيم الإيجارية، فغالباً ما تحدد أسعار الشقق في مصر اعتباطياً. وتتضاعف الأسعار إذا كان المستأجر أجنبياً، حتى وإن كان لاجئاً. ولما كان معظم اللاجئين ليس لهم دخول ثابتة، فإنهم يضطرون إلى السكن في أحياء مزدحمة تعاني سوء النظافة، وينعدم فيها الشعور بالأمان، وتتسم فيها بيئة الحياة بالتوتر. إن عدم تنظيم هذه الأمور يؤدي إلى فرض زيادات إيجارية شهرية مجحفة على السودانيين، واحتمال تعرضهم للطرد من مساكنهم دون وجه حق. وبرغم أن للاجئين الحق، نظرياً، في التقاضي أمام المحاكم المصرية، فإنهم لا يتمكنون بسهولة من ممارسة هذا الحق في حالة تعرضهم للطرد المجحف أو عدم حصولهم على مقدمات الإيجار التي يدفعونها سلفاً. وفي مثل هذه الظروف، غالباً ما يعاني اللاجئون من عدم وجود عنوان ثابت لهم، ويقع العديد منهم فريسة لاستغلال ملاك العقارات أو استغلال لاجئين آخرين يسعون لاقتناص مكان آمن يأوون إليه ليلاً. أما أصحاب الملفات المغلقة، والنازحون الجدد بالأخص، فيتعرضون لظروف أقسى فيما يتعلق بالخدمات الصحية والسكن والتعليم.

السلوكيات العنصرية

إن العنصرية في المجتمع المصري، وإن لم تكن موثقة في الكتب، تشكل عقبة كبرى أمام اللاجئين السودانيين وغير السودانيين، برغم عدم اعتراف أغلبية المجتمع القاهري بأنهم مجتمع عنصري.¹⁷ فقد ذكر الكثير من السودانيين وجود تمييز – يعزونه إلى سلوكيات عنصرية – على مستوى العمل، والسكن، والرعاية

¹⁶ الإسكندرية تعد استثناءً من حيث الخدمات المتاحة فيها للاجئين السودانيين في مصر. فقد أدى التعاون بين مجلس المدينة ومجتمع اللاجئين وبعض الكنائس إلى تحسين الظروف المعيشية للاجئين ومن بينها سهولة الحصول على الخدمات الصحية، إلا أن الخدمات الصحية التي توفرها الكنائس تقتصر على لاجئي جنوب السودان. جرابسكه، المرجع الذي سبقت الإشارة إليه، ص ٤١-٤٢.

¹⁷ انظر أنيتا فايوس، ملخص لـ "العنصرية الكوزموبوليتانية؟ القومية واللاجئون والاندماج في القاهرة"، عرض لم ينشر قدم في جامعة جنت، ١٧ ديسمبر ٢٠٠١، يمكن الحصول عليه عبر العنوان الإلكتروني التالي:

http://www.evensfoundation.be/PDF%20documents/Intcul_Conf_Fabos.pdf

الصحية، والتعاملات اليومية مع أفراد المجتمع.^{١٨} وأكثر من يتعرض لمثل هذه التعليقات العنصرية هم السودانيون الجنوبيون، الذين يتسمون بلون بشرة أذكى من لون بشرة المصريين عموماً. فيذكرون أنهم غالباً ما يتعرضون للتحرش اللفظي من المصريين الذين ينادونهم، وغيرهم من المهاجرين الأفارقة، بأسماء مثل "هونجا بونجا" و"سمارة". كما أن هناك قصصاً عديدة عن وقوع اعتداءات سواء من جانب الشرطة أو من البلطجية، فيروي أحد الأطباء قائلاً إنه اعتاد رؤية الاعتداءات العنيفة ضد اللاجئين الأفارقة بمعدل اعتداء كل شهر.^{١٩} أما الشرطة فتجمع، بين الحين والآخر، كل من "لهم ملامح" أفريقية من الشوارع وتنهال عليهم سباً وضرباً وتزج بهم في السجون إلى أن تتدخل المفوضية السامية للإفراج عنهم في حالة كانوا من المسجلين لديها كطالبي لجوء أو لاجئين.^{٢٠} إلا أن حملات الشرطة هذه انخفضت انخفاضاً كبيراً في العامين الماضيين مقارنة بما قبلهما.

ولعل ما يكرّس سوء العلاقة بين اللاجئين والمواطنين المصريين في بعض الحالات هو شعور المصريين، الذين قد لا يقدون فقراً عن اللاجئين، بالمرارة بسبب حصول اللاجئين على خدمات لا يسمح لأبناء البلاد أنفسهم بالحصول عليها. فضلاً عن ذلك، فغالباً ما يلام على اللاجئين مزاحمة المصريين واختطاف أرزاقهم، وهو أمر شديد الحساسية في بلد يعاني أكثر من ٣٠% من سكانه من البطالة.

تعرضت للضرب على يد مجموعة من المصريين فكسروا ساقي عندما كنت في طريق عودتي إلى المنزل. وعندما اشتكيت إلى المفوضية السامية، قالوا لي أن أحضرهم. كيف لي أن أحضر هؤلاء الأشخاص؟! إن أسلوب التعامل هذا لا يطاق. لقد شاركت في الاحتجاج.

لقاء أجراه فريق البرنامج مع أحد المتظاهرين في ١٢ يناير ٢٠٠٦

تزداد معاناة اللجوء في القاهرة بسبب قلة الخدمات والفقر الذي يعانيه العديد من اللاجئين. فاللاجئون في القاهرة يتعرضون إلى تمييز عنصري وطبقي معاً، مما يؤدي إلى نتيجة واحدة عامة عليهم جميعاً وهي تدهور روح الإحباط المفرط، والتهميش التام لهم، وشعورهم بالهوان. فالعديد من اللاجئين يشعرون بالتهميش البالغ في مصر حتى أنهم اشتكوا من أنهم "لا يعاملون كبشر".^{٢١}

إن السلوكيات العنصرية من جانب بعض المصريين تتسبب في إحداث صدمة لطالبي اللجوء الجدد مما يدفعهم إلى افتراض تعميمات عن المجتمع المصري بأسره، فتتولد لدى اللاجئ روح عنصرية مضادة تدفعه إلى تهميش ذاته؛ الأمر الذي يضاعف المصاعب. ونتيجة لتمسك كافة اللاجئين بأمل إعادة التوطين، فغالباً ما يرفض اللاجئون السودانيون الانخراط في المجتمع المصري إلا في أضيق الحدود، على اعتبار أن إقامتهم في مصر

¹⁸ انظر سينثيا جونستن، "تحقيق صحفي: المهاجرون الأفارقة في مصر يتقادون الصخور ويكافحون العنصرية"، رويترز، ٢٤ يونيو ٢٠٠٥، يمكن الحصول عليها من خلال العنوان الإلكتروني التالي: <http://www.mafhoum.com/press3/103S21.htm>

¹⁹ المرجع السابق.

²⁰ انظر هيومان رايتس ووتش، "مصر: اعتقالات جماعية للأجانب واستهداف اللاجئين الأفارقة في القاهرة"، ١٠ فبراير

٢٠٠٣، يمكن الحصول عليه عبر الموقع الإلكتروني: <http://www.hrw.org/press/2003/02/egypt0206.htm>

²¹ ستيسي شافر، "المتظاهرون السودانيون في المهندسين: من هم ولماذا هم هناك"، ورقة بحثية لم تنشر، في ملفات برنامج دراسات اللاجئين والهجرة القسرية، ص ١٥.

مؤقتة. ويعد ميل اللاجئين إلى تفضيل اللغة الإنجليزية على اللغة العربية، أو الخدمة الأجنبية على المصرية، أحد مظاهر سلوكيات العنصرية المضادة في مجتمع اللاجئين، وهي سلوكيات تزيد بدورها من مشكلة تهمة الذات.

أتيت من دارفور، من وسط الحروب، التي قاسيت فيها ما قاسيت. هناك قتل أبي أمام عيني ورأيت أمي وساقها تمشمان. ففررت من بلدي إلى معسكر بدارفور ومنه إلى الخرطوم، وهناك تعرضت للضرب من الشرطة ومن آخرين، قالوا إننا "نشوه صورة العاصمة"، لأننا لاجئون. ثم أتيت إلى القاهرة، وذهبت إلى المفوضية السامية لشؤون اللاجئين، فقد سمعت أنهم يوفرون الحماية للاجئين، إلا أنني لم أجد في الأمر اختلافاً: نفس الظروف المهينة من ضرب وقتل واضطهاد. مقابلة أجراها فريق البرنامج مع أحد المتظاهرين في ١٢ يناير

معلومات مضللة

يرتبط انتشار السلوكيات العنصرية ارتباطاً وثيقاً بالفراغ المعلوماتي، فأغلبية المصدرين لديهم معلومات غير صحيحة عن دور اللاجئين في مصر، حتى إن البعض يحمل اللاجئين مسؤولية ضيق سوق العمل، أو حتى مسؤولية التدهور الملموس للقيم الأخلاقية في المجتمع. فضلاً عن ذلك، فالمصريون لا يداولون مجرد التواصل مع اللاجئين لتفهم وتقدير أوضاعهم الحقيقية أو إسهاماتهم الإيجابية- لا سيما الاقتصادية- في مصر.

واللاجئون في المقابل يعانون من تضليل أخطر مما يعانيه المصريون، إذ يفتقرون تماماً إلى مصادر معلومات موثوق بها، حتى إنهم لا يعلمون أي المساعدات متاحة لهم، وكيف لهم أن يحصلوا عليها. وربما يعود هذا، إلى حدٍ ما، إلى حجم مدينة القاهرة وكثافتها، ولكنه يدل أيضاً على مدى فشل المفوضية السامية وهيئات الحكومة المصرية والمنظمات غير الحكومية الخدمية في مصر في توفير معلومات واضحة عن المساعدات المتاحة وكيفية الحصول عليها، ومن الذي تنطبق عليه الشروط. فما ينص عليه القانون لا يتوافر غالباً على أرض الواقع، في حين أن ما يتوافر يتجاوز في بعض الأحيان ما يجيزه القانون ويتجاوز ما يعلم عنه اللاجئون وطالبو اللجوء.^{٢٢}

وفي غياب معلومات موثوق بها، يركن اللاجئون إلى الشائعات التي تنتشر كالنار في الهشيم داخل مجتمعهم،^{٢٣} و غالباً ما تتعلق هذه الشائعات بعود أو برامج إعادة توطين ليس لها وجود. لقد وقع مجتمع اللاجئين ضحية شائعات عن المساجد والكنائس التي لا تقدم العون إلا لأتباعها؛ عن عصابات من المصريين الذين يعتدون على اللاجئين؛ وافتراضات وروايات عن مقتل رجال ونساء منهم؛ وشائعات عن جراحات تجرى لسرقة أعضاء

²² تنشر مفوضية شؤون اللاجئين كتاباً باللغة الإنجليزية يشرح إجراءات عملية تحديد وضع اللاجئين، وبعض المساعدات المتاحة لطالبي اللجوء واللاجئين. يعرض الموقع الإلكتروني لبرنامج دراسات اللاجئين والهجرة القسرية قائمة بأسماء المنظمات التي تقدم خدمات للاجئين، يمكن الحصول على القائمة على الموقع الإلكتروني:

<http://www.ucegypt.edu/fmrs/organisationsbyservice.htm> ، إلا أنه ليس متوافر باللغة العربية سوى القليل من المعلومات.

²³ انظر شافر، المرجع الذي سبقت الإشارة إليه، ص ١٤.

اللاجئين في المستشفيات المصرية. كل هذا رسخ لدى اللاجئين قناعة برفض التفاعل مع المجتمع المصري،
مفضلين الانعزال في بيوتهم وشبكاتهم الاجتماعية شديدة الصغر.²⁴

تنامي الإحباط

خلقت هذه العوامل مجتمعة على مدار العامين الماضيين نوعاً من الإحباط داخل مجتمع اللاجئين السودانيين في مصر. وهذا الإحباط ليس وليد خيبة أملهم في الحصول على فرصة لإعادة التوطين فحسب، إذ كان عليهم دوماً مصارعة البقاء في مصر لفترة زمنية غير محددة يقاسون فيها ظروفًا معيشية صعبة ويعانون من عدم حصولهم إلا على أقل القليل من حقوقهم الأساسية. التهمتهم الشائعات وأربكتهم، ولم يحصل إلا القليل منهم على المساعدات الشحيحة التي توفرها المفوضية السامية والمنظمات غير الحكومية التي تعمل أساساً لصالحهم. يشعرون بالتهميش تارة بسبب عدم تفهم المجتمع لهم، وتارة بسبب العداء الصريح من جانب المجتمع المصري، فلا يكون رد فعلهم إلا المزيد من التهميش لذاتهم.

يرى الكثير من اللاجئين أن إقامتهم في مصر لن تستمر، وهو رأي ينادي به اللاجئون المقبولون وطالبو اللجوء ممن قيل لهم إن مقابلات تحديد وضع اللجوء لن تجرى لهم في المستقبل القريب، ويشاركهم في ذلك الرأي أصحاب الملفات المغلقة الذين يرفضون العودة إلى السودان. ومن ثم فإن قرارهم بالاعتصام في حديقة ميدان مصطفى محمود لم يكن مفاجأة.

بقيت في حديقة الميدان طيلة ٩١ يوماً. ذهبت هناك: (١) لإعادة توطيني إلى بلد آمن. فالحكومتان السودانية والمصرية تربط بينهما علاقات وثيقة. كان من الممكن ترحيلي إلى السودان في أي لحظة. (٢) لم يكن لدي، في ذلك الوقت، مسكن آوي إليه. (٣) لم تقدم لنا الأمم المتحدة لا مالاً ولا مأوى ولم توفر لنا التعليم. (٤) كان المحتجون يطالبون بمثل ما طالبت. مقابلة أجراها فريق البرنامج مع أحد المتظاهرين، ٢ فبراير ٢٠٠٦.

²⁴ انظر باسكال غزاله، "في مأزق 'الملفات المغلقة': النازحون السودانيون في العشوائيات المصرية"، تقرير الهجرة القسرية، يناير ٢٠٠٣، يمكن الحصول عليه عبر الموقع الإلكتروني: <http://www.fmreview.org/text/FMR/16/08.htm>

ثلاثة أشهر من الاحتجاج

بدأ الاعتصام في التاسع والعشرين من سبتمبر ٢٠٠٥ بمشاركة عشرات اللاجئين. نظم الاحتجاج جماعة "صوت اللاجئين"، وهي جماعة من السودانيين المقيمين بالقاهرة، أخذوا يجمعون معلومات عن حقوق اللاجئين وعن القانون الدولي للاجئين منذ يناير ٢٠٠٥. وكان الغرض الرئيسي من الاحتجاج، كما أشارت الجماعة، هو "لفت نظر المجتمع الدولي للعمل على حل مشكلاتهم".^{٢٦}

وكان اختيار حديقة ميدان مصطفى محمود بالتحديد اختياراً متعمداً، نظراً لقربه من مكتب المفوضية السامية لشئون اللاجئين وكذلك رحابة المكان بحيث يتسع للعديد من الأشخاص، إضافة إلى إمكانية حصول المتظاهرين على المياه من مسجد مصطفى محمود واستخدام دورات المياه التابعة للمسجد، ونظراً لموقع الحديقة في تقاطع طرق مزدحمة، كان ذلك يضمن لهم مشاهدة الرأي العام للاحتجاج. وتصادف يوم بدء الاعتصام مع بداية شهر رمضان ونهاية العمل الموسمي لبعض المتظاهرين.

وازداد عدد المعتصمين في الحديقة إلى المئات في غضون أيام قليلة. فوصل عدد المحتجين في الشهر الأول من ٨٠٠ إلى ٢٠٠٠ شخص أقاموا في الحديقة إقامة تامة. وبلغ العدد طوال فترة الاعتصام من ١٥٠٠ إلى ٢٠٠٠ شخص في المتوسط، كان الكثيرون منهم يغادرون الموقع نهائياً لمباشرة أعمالهم ويعودون إليه ليلاً للمبيت فيه.^{٢٧} وعندما امتلأت الحديقة عن بكرة أبيها، مد المحتجون اعتصامهم إلى الأرصفة المحيطة بالحديقة. وتشير بعض التقديرات إلى أن أعداد المعتصمين بلغت ٣٠٠٠ إلى ٤٠٠٠ شخص بنهاية شهر ديسمبر.^{٢٨} وتشير الدلائل

²⁵ تقول مفوضية شئون اللاجئين إن الاعتصام بدأ بـ٢٠ متظاهراً (انظر "المتظاهرون السودانيون في القاهرة"، مفوضية شئون اللاجئين، القاهرة، ٣٠ أكتوبر ٢٠٠٥، في ملفات برنامج دراسات اللاجئين والهجرة القسرية). في حين يقول ممثلو الاحتجاج إنه بدأ بـ٧٠ فرداً (انظر بيان أعضاء صوت اللاجئين في مصر، "مناشدة للحصول على الحماية الجماعية والمساعدات الإنسانية لأعضاء جماعة صوت اللاجئين في مصر"، ٢٣ فبراير ٢٠٠٦، في ملفات برنامج دراسات اللاجئين والهجرة القسرية. أشار منظمو الاحتجاج إلى أنفسهم في المنشورات المكتوبة باللغة الإنجليزية بصوت اللاجئين في مصر؛ صوت اللاجئين؛ صوت اللاجئين السودانيون في مصر؛ بالتناوب.

²⁶ انظر بيان أعضاء جمعية صوت اللاجئين في مصر، المرجع الذي سبقت الإشارة إليه.

²⁷ قال أحد المتظاهرين: "كان معظمنا يبقى في الحديقة طوال الوقت، قليلون جداً منا كانوا يغادرون ويعودون مرة أخرى."، حوار لبرنامج دراسات اللاجئين والهجرة القسرية، ١٤ يناير ٢٠٠٦.

²⁸ تشمل التقديرات: ٢٠ في ٢٩ سبتمبر، و٣٠ في ٣ أكتوبر، و١٥٠٠ في ساعة الذروة في ٩ أكتوبر في "المظاهرات السودانية في مصر". مكتب مفوضية شئون اللاجئين بالقاهرة، المرجع الذي سبقت الإشارة إليه؛ ٣٠٠٠ في تقرير عيبر علام ومايكل سلاكمين، "مقتل ٢٣ في مراهمة في مصر"، ٣١ ديسمبر ٢٠٠٥، ص ١، وأربعة آلاف في تقرير رانيا صبري عن "فسوة الحياة في معسكر الاحتجاج بمصر"، ٣٠ ديسمبر ٢٠٠٥. ذكر أحد المتظاهرين أن الشرطة المصرية منعت السودانيين القاطنين في المناطق البعيدة مثل مدينة نصر والكيلو أربعة ونص ومصر الجديدة، من الانضمام إلى المظاهرة. حوار لبرنامج دراسات اللاجئين والهجرة القسرية، ١٧ أكتوبر ٢٠٠٥.

إلى أن الحشد الأولي للمتظاهرين حدث في فترة زمنية وجيزة وأن أغلبية من شاركوا في الاحتجاج حضروا بمجرد سماعهم عنه.

ضم الحشد مزيجاً من النساء والرجال والأطفال وكبار السن، بيد أن أغلب المتظاهرين كانوا من الشباب ممن تتراوح أعمارهم ما بين ٢٠ إلى ٣٥ عام، وكانت أعداد المسلمين والمسيحيين متساوية تقريباً. كما ضم ممثلين من ١٦ قبيلة على الأقل من جميع أنحاء السودان، لم تشكل القبائل العرقية الكبرى فيها (الدينكا والنوبا والنوير) سوى ٣٠% من المجموع.^{٢٩}

أعتقد أن هذا الأمر صعب أن يتكرر، لقد كان الكل يداً واحدة، جنوبيون وغربيون وشرقيون. لم يكن هناك فرق بين مسلم ومسيحي، فكنت ترى خمسة مسيحيين و اثنين من المسلمين يعيشون سوياً ويحضرون طعامهم سوياً.
مقابلة أجراها فريق البرنامج مع أحد المتظاهرين في ١٣ يناير ٢٠٠٥

الاستجابة الإعلامية واستجابة المجتمع المدني

سرعان ما التفت الرأي العام والإعلام إلى الاحتجاج، نظراً لموقع حديقة ميدان مصطفى محمود التي تحدها شوارع من جميع الاتجاهات أحدها يمثل طريقاً هاماً للمواصلات. كما أن منطقة الميدان تعج بالأعمال التجارية الصغيرة والمطاعم والعمارات السكنية. واستخدم سور الحديقة لتعليق لوحات كذب عليها شعارات بالإنجليزية والعربية مثل "نحن ضحايا سوء الإدارة" و"نرفض الاندماج المحلي" و"أين الإعلام الدولي؟" و"انتبه من فضلكم: من يعيد لنا حقوقنا؟" وكذلك حملت اللوحات كلمات تداء على القتلى والمفقودين السودانيين في مصر.

وقد اشتكى بعض جيران الحديقة من المظاهرة،^{٣٠} في حين شد البعض الآخر على أيدي المحتجين وتبرعوا لهم بالأغذية والأغطية والملابس. فيقول أحد ساكني الجوار:

لم أنزعج شخصياً من [المحتجين]، لكن أغلب سكان المنطقة اشتكوا قائلين إنه يجب إعادتهم إلى مساكنهم أو حتى إلى بلادهم، لأننا كمصريين لدينا ما يكفينا من مشاكل. واشتكى البعض الآخر من أنهم كانوا يشربون الخمر، وهو أمر صحيح، إلا أنه لم يكونوا جميعاً يفعلون ذلك، فلا أعتقد أن ذلك كان سلوكاً عاماً بين معتصمي الحديقة... فمذ أن أتوا إلى حديقة الميدان، حرروا الميدان من الشدباب الذين اعتادوا التسكع فيه حتى الساعات الأولى من الصباح، يتسابقون بسيارات

²⁹ انظر شافر، المرجع الذي سبقت الإشارة إليه، أوردت أن اللاجئيين ينتمون إلى شتى مناطق السودان... بعضهم من جنوب السودان أو جبال النوبة، والبعض الآخر من دارفور أو شرق السودان. "فيفيانا مازا، "معسكرات الأعداء؟"، ٢٠ ديسمبر ٢٠٠٥.
³⁰ انظر جمال الكشكي، "لاجئون راديكاليون"، موقع الأهرام ويكلي على الإنترنت، ٢٣ نوفمبر ٢٠٠٥، يمكن الحصول عليه عبر الموقع الإلكتروني: <http://weekly.ahram.org.eg/2005/769/feature.htm>

تتعالى منها أصوات الموسيقى الصاخبة. لقد كان ذلك هو السلوك المزعج حقاً،
وليس الاحتجاج السلمي الذي قام به السودانيون".³¹

منعت السلطات المصرية في أول أسبوعين بعض وكالات الأنباء والصحفيين والمصورين ومدافعين عن حقوق الإنسان من الوصول إلى المعتصمين،³² إلا أنها سمحت للزوار بدخول الحديقة كما يشاءون بمرور الوقت. وبالرغم من ذلك فقد كان أفراد الأمن الداخلي من المعتصمين، الذين كانوا يرتدون شارات وصديريات حمراء مميزة، يطلبون من الزوار إبراز إثبات هوياتهم ومن ثم يوجهونهم للالتقاء بمتحدث رسمي إعلامي.

في اليوم الرابع، حين ازدادت أعدادنا وأصبحنا نحو ٨٠٠ فرد، أدركنا أنه علينا تنظيم خطوطنا. فانقسمنا إلى لجان، لجنة للصحافة، ولجنة لجمع الأموال وتوزيع التبرعات، ولجنة للأمن. فكان دور أفراد اللجنة الأمنية تفتيش أي شخص يدخل إلى المعسكر. لم يرغبوا أن يدخل أي شخص بالخمور إلى المعسكر. وحينما كان يأتي البعض إلى المعسكر محموراً، كانت اللجنة الأمنية تمنعه من الدخول حتى يفيق من تأثير الخمر.

مقابلة أجراها فريق البرنامج مع أحد المتظاهرين في الرابع من يناير ٢٠٠٥.

غطت كل من وسائل الإعلام الغربية والعربية الأحداث منذ البداية. وأثبتت البيانات التي أدلى بها الصحفيون والمتظاهرون وجود قدر من انعدام الثقة داخل مجتمع المعتصمين في الإعلام المصري.³³ وتضمنت معظم القصص الصحفية آراء كل من المعتصمين وممثلي المفوضية السامية لشؤون اللاجئين، ونشرت العديد من الصحف والمجلات تحقيقات عن الرؤى المتعددة لممثلي المفوضية والمحتجين وأساتذة الجامعات ومسؤولي الأمن المصريين وجيران الحديقة. كما غطى الأحداث عددًا من إصدارات الصحف والمجلات الأفريقية المعنية باللاجئين والشأن السوداني، فضلاً عن تسع مدونات إلكترونية على الأقل.³⁴ في حين لم تتناول أي من الصحف الدولية الكبرى هذه القصة إلا قبل أسبوع من فض الاعتصام بالقوة.

³¹ مقابلة أجراها برنامج دراسات اللاجئين والهجرة القسرية، ٨ يناير ٢٠٠٦.

³² ذكر أحد التقارير أنه "لم يسمح لوكالات الأنباء بالوصول إلى المتظاهرين. ونقل الصحفيون أنهم طردوا وصودرت الأفلام التي صوروها. فضلاً عن ذلك، حاول محامو منظمة مساعدة اللاجئين في أفريقيا والشرق الأوسط- إحدى المنظمات المكونة من محامين مصريين ناشطين في مجال حقوق الإنسان- الوصول إلى اللاجئين إلا أن السلطات المصرية منعتهم." انظر "لاجئو دارفور يحتجون على سياسات الأمم المتحدة في القاهرة، مصر" تحالف دمانقه للحرية والديموقراطية، ١٣ أكتوبر ٢٠٠٥، يمكن الحصول عليه عبر الموقع الإلكتروني: http://www.damanga.org/refugee_protest.html

³³ جاء في أحد التقارير أن "معظم الناس هناك على ما يبدو لا يريدون أن يعطوننا أو يكشفوا لنا الكثير من المعلومات، أ وللصحفيين المصريين على وجه التحديد، فهم يرون أن ذلك ليس من شأنهم وأن المصريين لا يهتمون بمشكلاتهم. وعلى النقيض، فإنهم يتعاونون مع الصحف والمحطات الأجنبية والدولية، ويشعرون بالامتنان لهم." مهنا نور ومحمد ربيع، "لقد حولوا ميدان مصطفى محمود إلى معسكر لاجئين"، ٢٩ أكتوبر ٢٠٠٥، ص ٧٩، ترجمة عمر إدريس.

³⁴ للحصول على نماذج من مداخل المدونات، انظر "Rebelman"، الكثير الكثير من الأشياء، ٩ أكتوبر ٢٠٠٥، <http://somuchthings.blogspot.com/2005/10/blog-post.html>؛ سارة سفتشيك، "تظاهر/احتجاج ضخم للسودانيين!"، عام في القاهرة، مصر، ٢٧ أكتوبر ٢٠٠٥، <http://smsevcik.blogspot.com/2005/10/massive-sudanese-demonstrationprotest.html>، و"مأساة اللاجئين تتنامى وسط الاحتفال بالعيد"، دارفور ديلي نيوز، ٤ نوفمبر ٢٠٠٥، <http://darfurdaily.blogspot.com/2005/11/refugee-tragedy-unfolds-amid-eid.html>، و"Madmonk"، "احتجاج

اللاجئين السودانيين في القاهرة"، ١١ نوفمبر ٢٠٠٥، <http://www.flickr.com/photos/zarwan/62173336/in/pool-35468135891@N01>؛ و"Scott"، الحكومة السودانية الإقليمية...، ١٢ نوفمبر ٢٠٠٥، <http://scottymac.blogspot.com/2005/11/sudanese-regional-government-commander.html>؛ و"اللاجئون

السودانيون في القاهرة يبدؤون إضراباً عن الطعام"، Blogging Web، 10 نوفمبر ٢٠٠٥، <http://www.blogging.web.com/Las-Vegas-Specials/2005/11/sudanese-refugees-in-cairo-start.html>؛ ويوسف أسعد، "صور لاحتجاج السودانيين في القاهرة"، يوسف أو ربما لا، ٢٧ نوفمبر ٢٠٠٥،

واستمرت المنظمات غير الحكومية وكنايس القاهرة في تقديم الخدمات لطالبي اللجوء واللاجئين السودانيين، والتقى بعضهم مسؤولي المفوضية لبحث ومناقشة كيفية التوصل لحل لإنهاء هذه المظاهرة، وحضر الكثيرون منهم الاجتماع الذي عقد في السادس والعشرين من أكتوبر ٢٠٠٦ بين ممثلين عن المتظاهرين وممثلي المفوضية.^{٣٥} وفي السادس والعشرين من أكتوبر، استضاف برنامج دراسات اللاجئين والهجرة القسرية بالجامعة الأمريكية ندوة عن الاحتجاج الحضور فيها وقوفاً.^{٣٦}

الطلبات والمطالب والاستجابات

وزع المشاركون في الأيام الأولى للمظاهرة قائمة طلبات على الزوار والإعلاميين في الحديقة، ونشروها عبر رسائل الإنترنت، وجرى توزيعها وشرحها في لقاءات عقدت مع المفوضية السامية والمنظمات غير الحكومية. في النهاية انتشرت نسخ عديدة من القائمة تحت عناوين مختلفة ومن إعداد أشخاص مختلفين، تركز على أمور مختلفة وتعرض مطالب مختلفة. فجاءت إحدى القوائم التي وزعت على أحد زوار الحديقة في بداية الاعتصام تحت عنوان "الطلبات" واحتوت على ١٣ نقطة كتبت باللغة الإنجليزية، في حين قدمت نسخة أخرى من النسخ الأولى من هذه القائمة، مع بعض الاختلافات الطفيفة، إلى ائتلاف دمانقة من أجل الحرية والديموقراطية، الذي ترجم هذه النسخة ونشرها في الثالث عشر من أكتوبر. وجرى توزيع قائمة ثالثة في ندوة برنامج دراسات اللاجئين وحقوق الإنسان في السادس والعشرين من أكتوبر، وأطلق على هذه القائمة "البيان" وتضمنت ١٢ نقطة، صيغت بلغة أفضل واحتوت على شرح أكثر تفصيلاً لكل نقطة. واحتوى بيان المفوضية السامية لشئون اللاجئين الصادر في الثلاثين من أكتوبر تحت عنوان "ما هي مطالب اللاجئين السودانيين؟" على قائمة من ١٩ نقطة، أعيد كتابتها وتنظيمها وصياغتها. إلا أن أسماء واضعي ومحرري كل من هذه القوائم غير معلومة.

استخدم ممثلو الاعتصام - أعضاء ندوة برنامج دراسات اللاجئين - وقتهم لاستعراض القائمة وشرح كل نقطة بالتفصيل. وكان العنصر المشترك بين كافة نسخ القوائم هو الدعوة لاستئناف إجراء مقابلات تحديد وضع اللاجئين التي كادت قد علق في ٢٠٠٤، وتحقيق مزيد من الشفافية فيها، وفتح الملفات المغلقة من جانب المفوضية، وحمايتهم من الحكومة السودانية، وتوفير مزيد من الحماية للمستضعفين منهم، وتسجيل طالبي اللجوء عند وصولهم، وإجراء تحقيقات في حالات الاحتجاز التعسفي والمفقودين. إضافة إلى ذلك، جذبت هذه القوائم الانتباه إلى مشكلة الضغط على اللاجئين للعودة إلى السودان، وهو ما أطلقوا عليه "العودة الطوعية الإجبارية".

السودانيون"، Brian's Study Breaks، 28 نوفمبر ٢٠٠٥، <http://youssefassad.blogspot.com/2005/11/photos-of-sudanese-protests-in-cairo.html>؛ و"اللاجئون

http://bjulrich.blogspot.com/2005_11_01_bjulrich_archive.html.

³⁵ حضر الاجتماع ممثلون عن كل من منظمة ريفوج إيجيببت، وخدمات الإغاثة الكاثوليكية، وجمعية المساعدة القانونية لحقوق الإنسان، وكنيسة مصر الجديدة، وجمعية مساعدين. أنظر "اجتماع مع المتظاهرين والمنظمات غير الحكومية؛ التاريخ: الخميس ٢٦ أكتوبر"، في ملفات برنامج دراسات اللاجئين والهجرة القسرية.

³⁶ دُعي ممثلو المتظاهرين لتقديم مطالبهم والتعبير عن وجهة نظرهم، والتناقص مع الجمهور. وكانت مفوضية شؤون اللاجئين قد دعيت لتقديم عرضاً منفصلاً عن رؤيتها بشأن الاعتصام، إلا أنها رفضت تلبية الدعوة.

كما أوضحت القوائم صعوبات الاندماج المحلي بسبب التمييز وغياب الحقوق الأساسية، وما يحدث من تمييز جغرافي وعرقي في المقابلات، وردود الأفعال السلبية على اتفاق الحريات الأربعة، وهي الأمور التي كان يخشى المتظاهرون من تأثيرها السلبي على وضع الحماية الحاصلين عليه. وذابت القوائم بالمطالبة بإيجاد "حل جذري" للمشكلات التي تواجه اللاجئين السودانيين في مصر، كما طالب المتظاهرون بإعادة توطينهم في حال عدم التوصل لحل فعال. ويمكن الحصول على شرح كامل لكل من النقاط المطروحة في القوائم في الملحق أ.

وفي الثالث من أكتوبر، بدأ خمسة من ممثلي الاحتجاج سلسلة من اللقاءات مع مسؤولي الحماية وآخرين في مفوضية شؤون اللاجئين من أجل التوصل إلى حل. كذلك عقدت المفوضية لقاءات مماثلة مع العديد من المنظمات غير الحكومية لمناقشة الموضوع ذاته. وفي نفس هذا التوقيت تقريباً، أعلنت المفوضية السامية إغلاق مكتبها مؤقتاً لاعتبارات أمنية. وفي السادس والعشرين من أكتوبر، عُقد لقاء ثان ضم ثلاثة من ممثلي المفوضية السامية لشؤون اللاجئين وخمسة من ممثلي الاحتجاج، وأفراد من خمس منظمات غير حكومية وكنائس. غير أنه لم يتحقق تقدم كبير في تلك المباحثات الأولى، إذ كانت ردود أفعال المفوضية في الفترات الأولى من الاعتصام تتسم بنبرة عدائية واضحة تجاه المحتجين.

فعلى سبيل المثال، نصت القائمة الأولى التي وزعها المحتجون تحت عنوان "الطلبات" على "اعتراض اللاجئين السودانيين على برنامج المفوضية السامية لشؤون اللاجئين الخاص بالعودة الطوعية الإجبارية". وكذلك فقد جاء في القائمة الثانية تحت عنوان "البيان" التي جرى توزيعها في ندوة برنامج دراسات اللاجئين: "نحن، اللاجئين السودانيين في القاهرة، نخشى من أن تفرض علينا المفوضية السامية لشؤون اللاجئين أو الحكومة المصرية العودة غير الطوعية إلى الجنوب، حيث إننا قرأنا في نشرات إخبارية صادرة عن المفوضية عن إعادة اللاجئين نظراً لتحسن الأوضاع هناك. إلا أننا لدينا معلومات مغايرة، وإنا خائفون من أن نعود." وفي الثلاثين من أكتوبر، أصدرت المفوضية بياناً أوضح آراء الوكالة بشأن طلبات اللاجئين. فاستخدم هذا البيان لفظة "مطالب" للإشارة إلى "طلبات" المتظاهرين، ونص فقط على أن "اللاجئين السودانيين يرفضون أي فكرة للعودة الطوعية". وضمت المطالب التي عرضتها المفوضية أيضاً العديد من النقاط المفاجئة التي لم تظهر من قبل، منها أن "المفوضية السامية لشؤون اللاجئين ينبغي عليها وقف إجراء مقابلات مع قادة الجالية السودانية ومنظمات المجتمع السودانية لمناقشة أمر العودة الطوعية أو الاندماج المحلي" و"لا يجب أن يتواجد ضباط شرطة لحماية مبنى المفوضية السامية". قد تكون هذه النقاط قد بنيت على أساس مناقشات دارت بين المفوضية وممثلي الاعتصام في الثالث وفي السادس والعشرين من أكتوبر، إلا أنها لم تنشر في أي بيان للمحتجين قبل بدء الاعتصام أو بعد فضه.

كانت اللهجة الهجومية لتصريح المفوضية الذي أدلت به في السادس والعشرين من أكتوبر مفاجئة. فقد تناول التصريح "مطالب المتظاهرين السودانيين" تارة على أنها "مجالات اهتمام ذات أولوية لدى المفوضية السامية للاجئين"، وتارة أخرى على أنها "مطالب تخدم مصالح شخصية"، وتارة ثالثة على أنها "مزاعم ليس عليها أي دليل". وفي الوثيقة ذاتها، حاولت المفوضية أن تتأى بنفسها عن المتظاهرين إذ أشارت، وكأنها "حقيقة

واضحاً"، إلي أن المحتجين في الأساس شردمة من الذاحين الاقتصاديين لا يدخلون في نطاق اختصاص المفوضية، وأنهم كلهم تقريباً من جنوب السودان، مقوضة بذلك مطالبهم بالحصول على وضع اللجوء والحماية:

أولاً، الغالبية العظمى من المتظاهرين السودانيين هم من الجنوبيين... ثانياً، عدد كبير منهم من طالبي اللجوء الذين لم تنطبق عليهم معايير الاختيار (من يطلق عليهم اسم "الملفات المغلقة") ممن لا يدخلون في مجال اهتمام المفوضية السامية لشئون اللاجئين، أو من القادمين الجدد الذين سجلوا أنفسهم لدى المفوضية كمتقدمين لطلب اللجوء على أمل الهجرة إلى أمريكا أو أستراليا... إن الموقف الخاص بالرعايا السودانيين المتظاهرين - وأغليبتهم من غير اللاجئين كما هو محدد في اتفاقية ١٩٥١ أو اتفاقية منظمة الوحدة الأفريقية لعام ١٩٦٩ - يستدعي تشريعاً قومياً و/أو اتخاذ خطوات في السياسات خارج إطار حماية اللاجئين وبالتالي خارج نطاق اختصاص المفوضية السامية... إن العوامل الموضوعية في جنوب السودان تشير إلى أن هؤلاء الأشخاص، على وجه العموم، غير فارين من اضطهاد أو عنف عام، ولكنهم هاربون من الفقر الاقتصادي... وأن هذا الخلط المتعمد في التمييز بين اللاجئين الفارين من الاضطهاد والمهاجرين الباحثين عن فرص اقتصادية، هو أكثر ما يميز "الاحتجاج" السوداني ضد مكتب المفوضية السامية لشئون اللاجئين في القاهرة... فضلاً عن ذلك، فإن توقيع اتفاقية السلام في جنوب السودان قد عقد من شروط منح وضع اللجوء القانوني، لأسباب الاضطهاد المنصوص عليها، وخلق فرصاً جديدة للحماية في السودان؛ الأمر الذي غير من مسؤولية المفوضية السامية تجاه اللاجئين من هذه المنطقة!"^{٣٧}

تمثل الأجزاء المكتوبة بخط بارز في النص السابق سلسلة من التحديدات - المبنية على أسس ذاتية وأحكام متسرة - تجريها المفوضية السامية التي تبدي سلوكاً سلبياً إن لم يكن عدائياً تجاه المتظاهرين. ويجدر هنا ملاحظة أن إصدار المفوضية على عدم اعتبار المحتجين لاجئين تكررت أصداؤه في العديد من وسائل الإعلام.^{٣٨}

إلا إن الحقائق كشفت خلاف ذلك في نهاية الأمر. فالمتظاهرون كانوا من مختلف المناطق السودانية، من دارفور ومن غرب السودان وشرقه وشماله، كما أوضحنا في موضع سابق من هذا التقرير. والأهم من ذلك هو أن دراسة أجريت في ١٦ ديسمبر عن معتصمي الحديقة أوضحت أن ٤٣% منهم كانوا طالبي لجوء ممن يحملون البطاقات الصفراء في حين كان ٢٤% منهم من اللاجئين المقبولين الذين يحملون البطاقات الزرقاء، وبذلك يصبح ٦٧% من المحتجين داخلين مباشرة في نطاق اهتمام المفوضية السامية. بينما بلغت نسبة الملفات المغلقة ١٣% من باقي

³⁷ انظر "مظاهرات السودانيين في القاهرة" مفوضية شئون اللاجئين، القاهرة، المرجع الذي سبقت الإشارة إليه.
³⁸ على سبيل المثال، "هؤلاء الناس يعتبرون أنفسهم لاجئين، فروا من بلاد لم تحقق لهم أمل الحصول على حياة أفضل، إلا إن القانون لا يزال يعتبرهم غير لاجئين"، في مقال علام وسلاكم، المرجع الذي سبقت الإشارة إليه.

أعداد المتظاهرين، ولم تتعد نسبة من لا يحملون بطاقات أو من أغلقت ملفاتهم ١٥% من العدد الكلي.^{٣٩} وقد أكدت وزارة الخارجية المصرية هذه التقديرات، وأوضحت أن ٧٠% من الـ ٢٢٧٤ الذين جرى إجلاؤهم من الميدان في نهاية ديسمبر قد أخلي سبيلهم فوراً لكونهم طالبي لجوء أو لاجئين. وكانت المفوضية قد تحركت لصالح لاجئي دارفور وغيرهم من النساء والأطفال شديدي الضعف. في حين لم يترك إلا ١٦٧ شخصاً، الذين ربما اعتبرتهم المفوضية ممن "لا يدخلون في نطاق اهتمامها"، غير أنه أخلي سبيلهم في النهاية.^{٤٠}

وقد أدان البيان الصحفي الذي صدر عن المفوضية في ٣٠ أكتوبر المظاهرات بوصفها غير قانونية ومن ثم يجب إيقافها، وأشاد بالحكومة المصرية لتحليها بضبط النفس في التعامل مع المحتجين. وقد أخذتم البيان مشدراً إلى أن عناد منظمي الاحتجاج "الذين نصبوا أنفسهم" كان السبب الرئيسي في عدم التوصل إلى تسوية. "وإنه لأمر مؤسف، يدفع ثمثه الكثير من الرجال والنساء والأطفال الأبرياء ممن شاركوا في المظاهرات بعد أن ضللتهم الشائعات".

وفي اليوم ذاته، صدر بيان آخر عن المفوضية السامية بعنوان "شائعات وخرافات وتكهنات وراء المظاهرات السودانية"، اتهمت فيه "العديد من الأشخاص بإشاعة معلومات زائفة ومضللة لاستمالة العديد من الأشخاص للانضمام إلى الاعتصام".^{٤١} ولما كان العلم بالاحتجاج حدث شفاهة فإنه من الصعب التثبت من صحة هذا الاتهام. وقد كشفت شهادات المتظاهرين أن الغالبية العظمى من المشاركين كانوا مقتنعين تمام الاقتناع بأسباب تظاهرهم، وأن القليل منهم- إن وجد- هم الذين جرى إغراؤهم لترك منازلهم والاعتصام بالحديقة. ففي الواقع، أكد العديد من المتظاهرين أنهم شاركوا في الاعتصام بعدما اكتشفوا وجوده أثناء زيارتهم مكتب المفوضية السامية، كل منهم على حدة.

كنت أذهب إلى المفوضية السامية أسبوعياً للاستعلام عن وضعي، وبعد مرور ثلاثة أيام من بدء التظاهر، ذهبت إلى المكتب ورأيت كل الناس في الحديقة. سألتهم عما كانوا يفعلونه هناك، فقالوا إنهم جميعاً لديهم العديد من المشكلات، لذلك ذهبت هناك واشتركت معهم. لقد كنت حقاً مستاءة من المفوضية، وقررت أن أبقى. بقيت معهم حتى فُض الاعتصام. فقدت أملتي في تحرك المفوضية، فقد دأبت على الذهاب إلى مكتب المفوضية طيلة عام كامل للاستعلام عن حالتي ولم يقدم لي أحد يد العون مطلقاً.

مقابلة أجراها فريق البرنامج مع أحد المتظاهرين في ٢٩ يناير ٢٠٠٦

استجابة الحكومتين المصرية والسودانية وحكومات بلدان إعادة التوطين

³⁹ انظر شافر، المرجع الذي سبقت الإشارة إليه، ضمت الدراسة مسحاً عن ١٥٠ متظاهر و١٥ حوار جماعي. كانت شافر قد رأت فريق إخباري تابع للتلفزيون المصري يطلب من كل من كان في المظاهرة أن يرفع عالياً بطاقته الزرقاء أو الصفراء، إن كانت معهم، ووجدوا أن "أغلبية ساحقة من اللاجئين أشهروا بطاقات مفوضية شئون اللاجئين، كانت أغلبها من البطاقات الصفراء"، قامت شافر بالتقاط صور للأحداث؛ الصور في ملفات برنامج دراسات اللاجئين والهجرة القسرية.

⁴⁰ انظر "في أعقاب الأحداث" هذا التقرير، حيث يقدم المزيد من التفاصيل حول هذه الجهود.

⁴¹ المفوضية السامية لشئون اللاجئين، "شائعات وخرافات وتكهنات وراء المظاهرات السودانية"، ٣٠ أكتوبر ٢٠٠٥، في ملفات برنامج دراسات اللاجئين والهجرة القسرية.

لعبت الحكومة المصرية خلال الشهر الأول من المظاهرات دوراً حمائياً، حيث تواجدت قوات الشرطة بشكل دائم في منطقة التظاهر. كان بعض الضباط يرتدون ملابس مدنية في حين كان أغلبهم يرتدي زيّاً رسمياً، واتسمت علاقتهم بالمتظاهرين بالهدوء، كما قال أحد المتظاهرين:

علاقتنا برجال الشرطة كانت ممتازة، كانوا يحترمونا وكنا نحترمهم، وكانوا يقومون على حمايتنا، ذلك ما جعلنا نعود بحقائبنا وملابسنا ونقودنا إلى الحديقة فقد كنا نعلم أن الشرطة تحميننا، وأن المكان آمن. فإن خرج أحد الأطفال خارج الحديقة ووجده رجال الشرطة كانوا يرجعونهم إلى الحديقة دون أية مشاكل.^{٤٢}

توقع الكثيرون إخلاء الحديقة مع اقتراب عيد الأضحى في بداية شهر نوفمبر ولكن ذلك لم يحدث. وبدلاً من ذلك، استمرت الشرطة في ممارسة دورها الحمائي طيلة الثلاثة أشهر. فيقول العميد محمد إبراهيم في إحدى المقالات: "إن قوات الأمن متواجدة حول الحديقة على مدار الأربع وعشرين ساعة لحمايتهم". واسترسل مشيراً إلى أن قوات الأمن تلقت الأوامر من وزير الداخلية، السيد حبيب العادلي، مباشرة بحسن التعامل مع المتظاهرين.^{٤٣} وفي حديث أجري في نهاية شهر ديسمبر في حديقة الميدان، قال أحد المحتجين: "شكراً للحكومة المصرية... فمئذ أن أتينا إلى هذه الحديقة، وجدنا رجال الشرطة حولنا في كل مكان لحماية أرواحنا. أنا واثق تماماً – مئتين وخمسين بالمئة – أنه لولا حماية رجال الشرطة لما استطعنا المكوث هنا طيلة الثلاثة أشهر الماضية. شكراً جزيلاً للحكومة المصرية."^{٤٤} لكن للأسف لم تستمر هذه الحماية وهذا الشكر إلى أبعد من ٢٩ ديسمبر.

ووفقاً لتصريحات أحد ممثلي مفوضية شؤون اللاجئين، فإن الأمن المصري ما كان ليطول صبره إلا بدخول من المفوضية.^{٤٥} غير أن ممثلي الحكومة المصرية أكدوا أنهم تلقوا طلبات وتعرضوا لضغوط مستمرة من المفوضية، وصلت إلى حد التهديد، لإنهاء الاعتصام، رغم إنكار المفوضية لتلك المزاعم. وقالت وزارة الخارجية في بيان لها بعد عدة أيام من فض الاعتصام: "طوال الأشهر الثلاث... واجهت الحكومة المصرية ضغوطاً مستمرة من المكتب الإقليمي للمفوضية العليا [التي] طالبت الحكومة كتابياً وشفهياً [ثلاث مرات] بضرورة تدخل السلطات لإنهاء الاعتصام، وحملت [الحكومة المصرية] مسؤولية أي ضرر قد يلحق بموظفيها أو بمكتبها".^{٤٦}

ويبقى السبب الذي دفع الحكومة المصرية للتعامل -على غير عاداتها- بهذا اللين مع المتظاهرين، غير واضح ويحتمل الكثير من التكهنات. ويرى البعض أن هذا الصبر ينبغي النظر إليه في سياق خلافات الحكومة الطويلة

⁴² مقابلة أجراها برنامج دراسات اللاجئين والهجرة القسرية، ٢٩ يناير ٢٠٠٦.

⁴³ ٢٩ أكتوبر ٢٠٠٥، المرجع الذي سبقت الإشارة إليه، ص ٧٩.

⁴⁴ خطاب ألقى في ٢١ ديسمبر ٢٠٠٥. نص تفريغ الخطاب في أرشيف ملفات برنامج دراسات اللاجئين والهجرة القسرية.

⁴⁵ قال ممثل مفوضية شؤون اللاجئين إن الشرطة "أظهرت ضبطاً كبيراً للنفس وبنبغي الإشادة بها". انظر ألكس جوميز، ثوبا لوبس، ماتن رو، أسعد خالد صالح، ليسلي ساندر، ستيسي شافر، وهيلين سميث، "استجابة المفوضية لاعتصام اللاجئين في القاهرة: رد رسمي"، ٢٧ أكتوبر ٢٠٠٥.

⁴⁶ "مصر تعكس اللوم في أحداث فض احتجاج السودانين المميت"، ٤ يناير ٢٠٠٦، يمكن الحصول عليها

عبر الموقع الإلكتروني

http://news.yahoo.com/s/afp/20060104/w1_mideast_afp/sudanegyptrefugees_060104185427. تك رر

هذا الاتهام في حوار لبرنامج دراسات اللاجئين والهجرة القسرية مع وزارة الخارجية (انظر حمزاوي، المرجع الذي سبقت الإشارة إليه)، ولكن مفوضية شؤون اللاجئين رفضته ووصفته بـ"العبث". (انظر ديسالني، المرجع الذي سبقت الإشارة إليه).

مع المفوضية فيما يتعلق بمن تقع عليه مسؤولية اللاجئين، ويعتقدون أن الحكومة ربما تكون قد سمحت باستمرار الاحتجاج لفترة طويلة للضغط على المفوضية لمعالجة المشكلات المتزايدة لطالبي اللجوء السودانيين.

وذكرت جريدة النبا على لسان أحد ممثلي المفوضية "أن مصر رفضت منذ عهد الرئيس جمال عبد الناصر أن تحمل على عاتقها مسؤولية اللاجئين، وألقت بها إلى المفوضية السامية لشؤون اللاجئين. ومع ضخامة أعداد اللاجئين السودانيين في مصر وضعف المصادر المالية للمفوضية، فلامحالة من إجراء مناقشات مع الحكومة المصرية حول تحديد المسئول عن اللاجئين. وفي غضون العامين المقبلين، سوف تتحمل الحكومة مسؤولية اللاجئين".⁴⁷ كما أكدت تصريحات لوزارة الخارجية المصرية أن الحكومة في تعاملها مع المظاهرات كانت تضع في اعتبارها علاقاتها الخاصة بحكومة السودان.⁴⁸

إنها مؤامرة بين حكومتي مصر والسودان، فكلاهما تريدان عودتنا إلى السودان. الحكومة المصرية تريد إخراجنا من أراضيها، والنظام السوداني لا يريد أن يسيء له الذين فروا من قسوته.

مقابلة أجراها فريق البرنامج مع أحد المتظاهرين في الثاني عشر من يناير ٢٠٠٦

وفي الوقت ذاته، كان لاهتمام الحكومة السودانية بأحداث الاعتصام في أشهره الأولى أثراً خطيراً على ملتسمي اللجوء واللاجئين الذين تخوفوا من استهداف النظام لهم لفرارهم من السودان. فقد أفاد المتظاهرون أن رجالاً من الحكومة السودانية غالباً ما كانوا يطوفون بسياراتهم ليلاً حول حديقة الميدان. وقد استطاع بضعة رجال سودانيين في سيارة 'جيب' تحمل أرقاماً دبلوماسية من التغلغل داخل المعسكر في الساعات الأولى من صباح الخامس عشر من أكتوبر وتوزيع الخمور وحاولوا افتعال مشاجرة، إلا أن المعتصمين تمكنوا من القبض عليهم وتسليمهم إلى الشرطة المصرية. وقد نُزعت صحيفة أرقام السيارة الخلفية التي كان يستقلها المتطفلون واحتُفظ بها دليلاً والتقطت صور لها. وفي وقت لاحق، التُقطت صورة لنفس السيارة في شارع مجاور للسفارة السودانية، وكانت أرقامها الخلفية منزوعة ووضع بدلاً منها ورقة على النافذة تحمل أرقام السيارة. إلا أن السفارة زعمت أن السيارة كانت لاثنتين من أصدقاء أحد العاملين بها وأنهما لا يمتان للسفارة بأية صفة رسمية.⁴⁹

أما بالنسبة لممثلي البلدان التي يعاد التوطين فيها، فقد فضلوا أن يناؤوا بأنفسهم عن الأحداث وأن يدعموا جهود المفوضية السامية لشؤون اللاجئين في المفاوضات. فقد أكد ممثلو الحكومة الأسترالية والأمريكية في سؤال وجه إليهم على دعم حكومتيهما لجهود التفاوض التي تبذلها المفوضية، وعدم حدوث أي تغيير في سياسات بلادهما بشأن برامج التوطين، علماً بأن كلاً منهما تمثل أحد أكبر الجهات القليلة المانحة للمفوضية وأحد جهات إعادة التوطين.⁵⁰

⁴⁷ أحمد بركة، "أسرار المظاهرات السودانية أمام مسجد مصطفى محمود ومطالب المتظاهرين بإنشاء معسكر لهم في مصر"، التاريخ غير معلوم، ترجمة عمر إدريس. بيان أدلى به مسئول مساعد في برنامج الحماية في المفوضية السامية لشؤون اللاجئين.

⁴⁸ على سبيل المثال، "كان من الممكن أن تتم عملية الإخلاء بسهولة ودون أي خسائر لو تدخلنا من البداية، إلا أننا لم نرد أن نتدخل نظراً لحساسية العلاقات بين مصر والسودان." الحمزاوي، المرجع الذي سبقت الإشارة إليه.

⁴⁹ "الأسبوع السابع: استمرار اللاجئين السودانيين في التجمهر أمام مكتب مفوضية شؤون اللاجئين"، ١٤ نوفمبر ٢٠٠٥. الصور في ملفات برنامج دراسات اللاجئين والهجرة القسرية.

⁵⁰ قال السيد/ جيرارد تشين، المنسق الإقليمي لشؤون اللاجئين لشمال أفريقيا والشرق الأوسط، "إننا سوف نعمل مع مفوضية شؤون اللاجئين في القاهرة و في أي مكان آخر بالمنطقة لحث السودانيين على العودة لبلادهم. وفي الوقت ذاته، سنستمر في النظر في إعادة

سير الحياة أثناء فترة الاعتصام

أصبحت حديقة ميدان مصطفى محمود، رغم عدم اشتغالها على سبيل الراحة، ملجأ للمتظاهرين حتى إن العديدين ذكروا أنهم كانوا يشعرون بالأمان فيها. فمن هناك وصلت أصواتهم إلى العالم، ومن هناك أدخلوا المفوضية في حوار معهم بشأن مستقبلهم، وهناك لم يكن عليهم دفع إيجار سكن أو حمل همّ توفير المال، والأهم أنهم كانوا ملتفين حول بعضهم البعض، في حراسة الأمن، وأمام أعين العامة، يملأهم إحساس قوي بالاتحاد والتماسك - حتى إن البعض أتوا بمقتنياتهم وأسرهم من مساكنهم التي كانوا يسكنون فيها إلى الحديقة.

ومع ازدياد عدد المتظاهرين وامتداد عمر الاعتصام، أنشئت داخل الحديقة سبلاً للراحة. ففرشت أرض الحديقة بطبقة من الحصائر والأغطية. وأصبحت الحقائب والأمتعة بمثابة فواصل بين أقسام المعيشة التي يقيم فيها المتظاهرين تفصل بينها ممرات ضيقة. فأنشئت أقسام منفصلة لمبيت الرجال وأقسام أخرى للنساء والأطفال. وتصف التقارير الإعلامية كيف استخدمت الملاءات في البداية للوقاية من حرارة الشمس، وحينما اشتدت برودة الجو استبدلت بأغطية من المشمع.

كنت أشعر بالأمان والراحة التامين داخل الحديقة، إلا في اليوم الأخير الذي حدث فيه فض الاعتصام. فلم نلق أي تحذير أو إنذار.

مقابلة أجراها فريق البرنامج مع أحد المتظاهرين في الثامن والعشرين من يناير ٢٠٠٦

كان الطعام يُحضّر في منطقة طهي جماعي على مواقد غاز، وتجمع النقود من المعتصمين لشراء الغذاء وتقسيمه عليهم. وتبرع أفراد الجالية وسكان الجوار والمنظمات المصرية والدولية بالملابس والأطعمة والأغطية.^{٥١} وأقيمت محلات مؤقتة داخل الحديقة لتقديم وجبات خفيفة. أما بالنسبة لدورات المياه، فكان البعض يستخدم دورات المياه في المنازل المجاورة لبعض الأصدقاء إضافة إلى دورات مياه مسجد مصطفى محمود.

إلا أن الظروف المعيشية ظلت صعبة وعانى المعتصمون من نقص شديد في الغذاء: "كان نصيب كل واحد منا ساندوتش واحد كل يوم، ولم يحصل على الحليب إلا الأطفال وكبار السن". تقبل المحتجون الأطعمة التي قدمها لهم بعض المصريين، إلا أن العديد منهم أعربوا عن "تخوفهم من أن تكون هذه الأطعمة مسممة"، الأمر الذي يعكس مدى الشك داخل مجتمع المحتجين.^{٥٢}

توطين أي سوداني لا يمكن إعادته إلى بلاده. وإن أفضل حل دائم له أن يعاد توطينه - وفقاً لما تحدده مفوضية شؤون اللاجئين. وقال السيد/ روس ويلكي، كبير مسؤولي الهجرة في السفارة الأسترالية بالقاهرة، إن "أي قرار تتخذه مفوضية شؤون اللاجئين يرجع لهم. ونحن مستمرين في برنامجنا الكبير لإعادة توطين اللاجئين الذي يضم عدداً كبيراً من اللاجئين السودانيين بالقاهرة".^{٥١} ، ٢٧ أكتوبر ٢٠٠٥، المرجع الذي سبقت الإشارة إليه.

⁵¹ للحصول على تقرير خاص عن التبرعات، انظر الموقع الإلكتروني للأهرام ويكلي، ١٧ - ٢٣ نوفمبر ٢٠٠٥، المرجع الذي سبقت الإشارة إليه.

⁵² حوار لبرنامج دراسات اللاجئين والهجرة القسرية، ٣ يناير ٢٠٠٦.

كما أقيم بالحديقة ما يشبه مستشفى مؤقت به أدوات لتقديم العلاج الذي يتطلب الحقن، وكم قليل من الأدوية التي تؤخذ عن طريق الفم. وكان أحد الأطباء السودانيين اللاجئين مواظباً على زيارة الحديقة.⁵³ كما أفادت تقارير إحدى المنظمات غير الحكومية المصرية أن أربعة أطفال جاءوا إلى الحياة في الحديقة أثناء فترة الاحتجاج التي دامت ثلاثة أشهر. وتؤكد وفاة سبعة أفراد قبل إجلاء المتظاهرين بالقوة، منهم طفل دون العامين، وطفلان توأمان، وفتاة في سن المراهقة، إلا أن هذه الأرقام لم تتأكد. وذكر أحد المحتجين أن حالات الوفاة بلغت نحو إحدى عشرة حالة.⁵⁴

وقد لاحظ العديد من الزوار والإعلاميين مدى التنظيم داخل الحديقة برغم ضخامة عدد المعتصمين وضيق المساحة:

لقد استطاعوا تحقيق مستوى من النظافة يتناسب مع أعدادهم، علماً بأن عددهم بلغ ٣٠٠٠ شخص في الحديقة، لم يتوافر لهم إلا عدد محدود من الخدمات. رأيتهم بنفسى أكثر من مرة يجمعون القمامة ويتخلصون منها، ولا أعتقد أنه ينبغي محاسبتهم على عدم جمع عمال النظافة للقمامة بعد ذلك. أعتقد أنهم كانوا منظمين وكان لديهم إحساس عميق بروح الجماعة. فقد كان كل فرد منهم مسئول عن عمل محدد، وكانوا دائماً ما يعتقدون لقاءات جماعية. كما كان تفكيرهم استباقياً؛ فقد تحضروا للمطر قبل أن يبدأ.⁵⁵

وأكد المتظاهرون أنفسهم على مدى تنظيم ورفي الاعتصام. فكان المعتصمون ينظمون دروساً في اللغة الإنجليزية والعربية ودروساً في الفنون للأطفال. وفي إحدى المناسبات، صنع المتطوعون دُمى من عبوات فارغة وقدموا عرضاً للدمى داخل الحديقة لتسلية الأطفال. وكذلك كانت تلقى خطاب يومية لتذكير المعتصمين بـ"احترام هذا المكان؛ فهو مجتمعكم"، و"احترام رجال الشرطة"، وتجاهل إهانات المارة، والبقاء في الحديقة، و"الحفاظ على النظام وتجنب العنف والسلوكيات الصاخبة". كما كان يجري تنفيذ المتظاهرين ومصادرة أية خمر أو أسلحة يحملونها.

داخل الحديقة كان شديد التنظيم. فقد صارت حياة مستقلة.... حاول الناس هناك أن يسلكوا مسلكاً حميداً سيما وأن الإعلام المصري أظهرنا على أننا همجيون وسكارى وما إلى ذلك. كنا نستيقظ في أوقات محددة وننام في أوقات محددة. فقد كنا نريد أن نحسن التصرف مع أجهزة الإعلام التي كانت تأتي إلينا ومع الشرطة خارج الحديقة. حتى إن حراس الأمن الداخلي كانوا يفتشون كل من يدخل الحديقة للتأكد من أنه لا يحمل خوراً. فإن اكتشف أمر أحدهم، يسلمه الأمن الداخلي إلى رجال الأمن المصري.... كان الجو داخل الحديقة يعث على الاحترام، وينطوي على احترام متبادل بين المسلمين والمسيحيين الذين تعايشوا في سلام.

مقابلة أجراها فريق البرنامج مع أحد المتظاهرين في ٢٩ يناير ٢٠٠٦

⁵³ شافر، المرجع الذي سبقت الإشارة إليه.

⁵⁴ انظر ١٧ - ٢٣ نوفمبر ٢٠٠٥، المرجع الذي سبقت الإشارة إليه؛ رسالة إلكترونية من قائد الاحتجاج إلى نورا دانييلسن، ١٧ مايو ٢٠٠٦؛ تقرير نص خطاب، ٢١ ديسمبر ٢٠٠٥، المرجع الذي سبقت الإشارة إليه.
⁵⁵ حوار لبرنامج دراسات اللاجئين والهجرة القسرية، ٨ يناير ٢٠٠٦.

واجهت المظاهرات اتهاماً من البعض بالمبالغة في السعي لتحقيق الانضباط الداخلي. فثمة عدد من الروايات الشخصية التي يصف فيها أصحابها كيف كان يجري معاقبة من كان يعود إلى المعسكر في حالة سكر، أو من يخرج على السلوك المهذب. فكانت إحدى الأشجار في وسط الحديقة بمثابة مكان للحبس (تخشبية)، حيث كان يربط فيها المعاقبون ويغطون بملاءات، فإذا ما صرخوا للمساعدة أغرقوا بالماء.^{٥٦} حتى إن بعض الزوار تلقوا نفس "العقاب"، ومن بينهم أولئك الذين أشدته في انتمائهم للسفارة السودانية. إلا أن الأهواء الشخصية والصراعات السياسية تقاطعت فيما يبدو، حتى إن أحد الذين أجري معهم حوار اتهم أفراد الأمن الداخليين في الحديقة بالمبالغة الأمنية، وسن قوانينهم الخاصة، وسرقة الهواتف المحمولة والنقود. وذكر أنه حاول الإبلاغ عن الجناة لكن الشرطة لم تتخذ أي إجراء.^{٥٧} وقد أنكر العديد من المتظاهرين تلك الادعاءات بشدة.

تواصل المفاوضات مع المفوضية السامية لشئون اللاجئين

بمجرد أن بدأت أحداث الاحتجاج، عقد المتظاهرون انتخابات لاختيار ممثلين للقيام بأعمال العلاقات العامة والتفاوض مع المفوضية. وأنشئت لجان للإشراف على التبرعات ومراقبة الأمن. وقد تحدث السودانيون ممن أجرى معهم فريق البرنامج حوارات بإسهاب مفتخرين بمستوى التنظيم داخل مجتمع المعتصمين وعملية صنع القرار فيه.

وتغيرت ديناميكيات القيادة بتزايد أعداد المتظاهرين داخل الحديقة. فمنذ بداية المظاهرات حتى الاتفاق المصيري في ١٧ ديسمبر ٢٠٠٦، استمر خمسة أشخاص في الظهور على المستوى العام. إلا أن هؤلاء القادة الخمس الذين أشارت إليهم المفوضية في وثائقها في البداية بـ "من نصبوا أنفسهم قادة"^{٥٨}، اعتبرتهم فيما بعد ممثلين لجمهور الاعتصام ككل، ربما لعدم وجود بدائل أو بغرض التسهيل على نفسها. فظهروا في اجتماعات متعددة وكانوا مفوضين للتحدث باسم المحتجين. وأضحوا بالطبع مجالاً للحوارات الإعلامية محلياً ودولياً، كما كانوا يلتقون ويستضيفون زوار الحديقة، وكانوا المفوضين الأساسيين في لقاءات المفوضية السامية وغيرها. فضلاً عن أنهم كانوا مسؤولين عن الإشراف على ارتفاع مستوى التنظيم الداخلي في الحديقة.

كتبنا طلباتنا في قائمة وقدمناها إلى القادة وطلبنا منهم أن يطرحوها على مكتب المفوضية. وقد جاء اختيار القادة بالانتخاب.... كان القادة الخمسة الأوائل حازمين وصادقين، فلو قالوا لنا أن "نذهب إلى القمر" لذهبنا، فقد كانوا يحاولون أن يأتوا لنا بحقوقنا.

مقابلة أجراها فريق البرنامج مع أحد المتظاهرين في ٢٨ يناير ٢٠٠٦

⁵⁶ لبي سيلفان، "مراجعة مقالة صحفية"، لم تنشر، يناير ٢٠٠٥، في ملفات برنامج دراسات اللاجئين والهجرة القسرية.

⁵⁷ حوار لبرنامج دراسات اللاجئين والهجرة القسرية، ٣ يناير ٢٠٠٦.

⁵⁸ انظر وثائق المفوضية السامية لشئون اللاجئين، "شائعات وخرافات وتكهنات وراء المظاهرات السودانية" ومظاهرات السودانيون في القاهرة"، المرجع الذي سبقت الإشارة إليه.

وفي بداية شهر ديسمبر، بدأ "القادة" الخمس في خسارة هذه الصفة، وبدأوا في الإشارة إلى المظاهرة الاحتجاجية على أنها عمل عفوي لم يكن مرتباً له.⁵⁹ وبالتالي فقد انحسر التركيز الإعلامي عنهم بوصفهم أشخاص كانوا يضطلعون بأدوار إعلامية وعلاقات عامة بارزة.

وفي ١٧ نوفمبر التقى ممثلو المتظاهرين كلاً من ممثلي المفوضية السامية، وعادل أمام سفير النوايا الحسنة وكبار المسؤولين في الحكومة المصرية، والعديد من قادة الجالية السودانية. ونتج عن الاجتماع عرض بتقديم مساعدة إسكان لمرة واحدة للمتظاهرين الذين فقدوا مساكنهم أثناء اشتراكهم في الاعتصام، ودعم تكاليف التعليم الإبتدائي ومساعدتهم في العودة إلى جنوب السودان، بالنسبة للاجئين وطالبي اللجوء الذين اختاروا العودة. وأخير المتظاهرون أثناء الاجتماع إعفاءهم من مصاريف تصاريح الإقامة وعدم تطبيق اتفاق الحريات الأربعة على طالبي اللجوء. وذكرت المفوضية في نهاية الاجتماع أنها سوف تتحرى عن المحتجزين والمفقودين في حالة حصر أسمائهم.

وأصدرت المفوضية السامية بياناً صحفياً أعلنت فيه مشاركة الفنان عادل إمام سفير النوايا الحسنة والحكومة المصرية في العمل على التوصل لحل لفك اعتصام السودانيون. وكان هذا البيان أول وثيقة رسمية تشهد التعاون المباشر بين الحكومة المصرية والمفوضية السامية بشأن المظاهرات، وهو أيضاً أول بيان عام يصدر عن المفوضية السامية ويتعامل مباشرة مع المتظاهرين باستخدام "ضمير المخاطب".

وخرج المتظاهرون، في المقابل، ببيان صحفي تحت عنوان "استجابة لبيان المفوضية السامية لشئون اللاجئين بتاريخ ١٧ نوفمبر ٢٠٠٥"، جاء فيه: "إنه لما كانت معظم المطالب لا تقع في نطاق مسؤولية مفوضية شئون اللاجئين، فإنه من المنطقي إذن إلغاء بعض من المطالب العشرين برغم شرعيتها وأهميتها؛ وذلك كي نتمكن من الوصول إلى نقطة تفاهم والتقاء يمكن للمفوضية من خلالها أن تستجيب إلى مطالب اللاجئين السودانيون بقاءً على قواعد ولوائح اللجوء." ويعكس هذا البيان تفهم المحتجين لعدم إمكانية تطبيق اتفاق الحريات الأربعة على طالبي اللجوء واللاجئين السودانيون، وقبولهم لعروض المساعدة، وإقرارهم بأن المفوضية لم تفرض عليهم العودة إلى بلادهم. كما أكد البيان على وجهة النظر القائلة بعدم استخدام ورقة المساعدات وسبيلة ضغط غير مباشر على اللاجئين لإقناعهم بالعودة إلى بلادهم. كما كررت أيضاً مطالب اللاجئين بضرورة إجراء مقابلات لتحديد وضع اللجوء تتسم بالصدق والشفافية مع كل ملتصق، وكررت كذلك مطالبها بفتح الملفات المغلقة. إلا أن هذه النقاط بعينها ظلت عقبة في سبيل نجاح المفاوضات.⁶⁰

وفي ٢٤ نوفمبر، عقد "وفد رفيع المستوى من المفوضية السامية لشئون اللاجئين بجينيف" اجتماعاً مع "قادة الاحتجاج الخمس" بحضور عادل إمام، وقادة المجتمع السودانيون وممثلين عن الحكومة المصرية. ووجه وفد المفوضية، الذي أبدى استعداداً واضحاً للترضية، رسالته مباشرة إلى جموع المتظاهرين في حديقة ميدان

⁵⁹ حوار لبرنامج دراسات اللاجئين والهجرة القسرية، ١٣ يناير ٢٠٠٦.
⁶⁰ بيان عام لصوت اللاجئين السودانيون، "رداً على بيان المفوضية السامية لشئون اللاجئين بتاريخ ١٧ نوفمبر ٢٠٠٥"، نوفمبر ٢٠٠٥، في ملفات برنامج دراسات اللاجئين والهجرة القسرية.

مصطفى محمود، في محاولة واضحة للوصول إلى المتظاهرين من خلال قذوات أخرى بخلاف قادتهم. وأعلن السيد رضوان نويسر، نازب مدير مكتب المفوضية بجينيف لشنون آسيا الوسطى وجنوب غرب آسيا وشمال أفريقيا والشرق الأوسط، قائلاً أمام الحشد:

يمكننا أن نتحدث بشأن توفير مساعدات إلى أكثر اللاجئيين فقراً أو عن إعادة فتح الملفات المغلقة إذا كان ما زال لديكم حجج قوية، فهو أمر دائماً ما تقوم به المفوضية. إلا أن ثمة مطالب أخرى بنيت على معلومات زائفة – كالعودة القسرية التي لا تحدث – أو على معلومات غير واقعية، كإعادة توطين واسعة النطاق إلى بلد ثالث.⁶¹

وعبر البيان الصحفي التالي الصادر عن المفوضية عن "بالغ قلق" الوكالة والحكومة المصرية بشأن "تدهور الأوضاع الإنسانية" في حديقة الميدان.⁶²

وفي ٢٧ نوفمبر، عُقد اجتماع بين منظمي الاحتجاج والمفوضية السامية لشنون اللاجئيين بحضور السيد فاروق أبو عيسى، وزير الخارجية السوداني السابق والأمين العام لاتحاد المحامين العرب السابق أيضاً والمتحدث الرسمي باسم التحالف الوطني الديموقراطي حالياً. وأصدرت المفوضية السامية بياناً علنياً في ٢٩ نوفمبر بعنوان "المظاهرة السودانية أمام مكتب المفوضية السامية لشنون اللاجئيين بالقاهرة"، أشارت فيه إلى ما أحرز من تقدم في عملية المفاوضات. وقد جاء في البيان أنه "برغم توصل اللقاء إلى نتائج إيجابية، يبدو الآن أن قادة التظاهر قد غيروا رأيهم مرة أخرى فيما يتعلق بإنهاء الاعتصام ما لم تلبى كافة مطالبهم الأصلية في التو واللحظة".⁶³

اتفاق ١٧ ديسمبر

أعلنت المفوضية في السابع عشر من ديسمبر أن اتفاقاً قد وقع مع قادة الاحتجاج الخمس، أرسيت فيه مسؤوليات المفوضية السامية والمتظاهرين، على حد سواء، في إنهاء الاعتصام ودياً (انظر الملحق ب). هذا الاتفاق لم يكن سارياً إلا على المتظاهرين الذين وردت أسمائهم في القائمة النهائية التي قدمها القادة الخمسة إلى المفوضية السامية. وبرغم أن الاتفاق لم يقدم جديداً بما يكفي، فقد احتوى على عروض هامة.⁶⁴

جاءوا إلينا بالاتفاق وأخبرونا أن تلك هي حدودنا بعد ثلاثة أشهر؛ هذا كل ما يمكننا الحصول عليه من مكتب مفوضية شنون اللاجئيين، وأهم لا يمكنهم تقديم المزيد [لنا]. فقلنا، نحن اللاجئيين، إن ذلك حسن، ولكن ليعطونا ضماناً مكتوباً، وثيقة، يعدون فيها بمحدث ذلك"، إلا أن القادة قالوا " هكذا هي الأمم المتحدة، لن يعطوا لاجئيين ضماناً مكتوباً، فما نحن سوى لاجئيين."

مقابلة أجراها فريق البرنامج مع أحد المتظاهرين في ٢٨ يناير ٢٠٠٦

⁶¹ بالنص عن " مفوضية شنون اللاجئيين وعادل أمام يوجهان كلمة أمام السودانين في حديقة الميدان ويناشراندانهم إنهاء الاعتصام"، خدمة العلاقات الإعلامية والمعلومات العامة لدى المفوضية السامية لشنون اللاجئيين، جينيف ٢٤ نوفمبر ٢٠٠٥، في ملفات برنامج دراسات اللاجئيين والهجرة القسرية.

⁶² انظر "تظاهر السودانين أمام المفوضية السامية لشنون اللاجئيين بالقاهرة"، مفوضية شنون اللاجئيين بالقاهرة، نوفمبر ٢٠٠٥، في ملفات برنامج دراسات اللاجئيين والهجرة القسرية

⁶³ المرجع السابق.

⁶⁴ انظر المفوضية السامية لشنون اللاجئيين، "القاهرة، ١٧ ديسمبر ٢٠٠٥"، ١٧ ديسمبر ٢٠٠٥، في ملفات برنامج دراسات اللاجئيين والهجرة القسرية.

عرضت المفوضية لأول مرة فرصة مشروطة لفتح الملفات المغلقة من خلال طلب كتابي يقدمه الشخص الذي يطالب بإعادة النظر في ملفه. وكذلك، فإن أي فرد من دارفور يرد اسمه في القائمة وله ملف مغلق يمكنه التوجه إلى المفوضية للحصول على بطاقة صفراء. وأصبح لحملة البطاقات الصفراء، بموجب هذه الاتفاقية، إمكانية طرح ملفاتهم للمراجعة. وإذا ما أصدر الشخص على إجراء عملية تحديد وضع اللجوء، بعد المقابلة الأولية، فتجرى لهم تلك المراجعة. إلا أن العرض انطوى على تهديد مفاده أنه "في حالة رفض طلب أحد المتقدمين يخرج هذا الشخص تلقائياً من اختصاص المفوضية السامية، و"يصح غير مستحق للمساعدات الحالية". وعلى الرغم من أن مواعيد إجراء مقابلات تحديد الوضع تُحدد بموجب الاتفاق، فلم ترد أية إشارة عن توقيت إجراء اللقاءات والظروف المحيطة بها. وقد أقر الاتفاق بأهلية اللاجئين الواردة أسماؤهم في قائمة الاعتصام للحصول على مساعدة مالية تقدّم لمرة واحدة للحصول على مسكن. كما نص أيضاً على عقد لقاءات شهرية بين الإدارة العليا لمفوضية شؤون اللاجئين بالقاهرة وقادة التظاهر.

وانصبت ثنائي دور التركيز في اتفاق ١٧ ديسمبر على كيفية إخلاء حديقة الميدان من متعلقات اللاجئين. فقد أشارت الوثيقة أن المقيمين في الحديقة يمكنهم التوجه إلى المفوضية السامية للنظر في طلباتهم في جماعات من عشرين فرداً في كل مرة، وتعطى الأولوية للذين يحتاجون لمساعدة خاصة، والقادمين من دارفور مباشرة. فتجرى مقابلة للمتظاهرين، ويبيت في وضعهم، فإما أن يعادوا إلى بلادهم أو توفر لهم أماكن أخرى للإقامة مع عروض بالمساعدة، مع الالتزام بعدم العودة إلى حديقة الميدان. وأمهلّت هذه العملية أربعة أيام لإتمامها بأسرها، إلا أن هذا الاتفاق حال دون وجود آلية يستطيع من خلالها من تبقى في الحديقة عرض رأيه ومردوده، وهي المشكلة التي تسببت في إبطال الاتفاق.

ردود فعل متباينة في صفوف المتحجّين

وصل ممثلون عن المفوضية إلى حديقة الميدان في صبيحة التاسع عشر من ديسمبر لشرح بنود الاتفاقية. وبرغم توقيع ممثلي التظاهر على الاتفاق، فلم يستطع المحتجون التوصل إلى إجماع حول قبول الحل أو رفضه. فقد ساد في الصفوف التخبط والارتباك، وأعلن بعض المحتجين عن نيتهم في الاستمرار لحين انتهاء المفوضية السامية من كافة المقابلات. فقد بات واضحاً تخوفهم من أنه إذا لم يستمعوا لمردود كل شخص عن المقابلات الأولية، وإذا جرى تفريقهم، فلن يتمكنوا من استعادة الزخم والعزم الجماعي اللذين حققوهما على مدار الأشهر السابقة. وقد كرر المحتجون ممن أجرينا حوارات معهم لأغراض هذا التقرير تأكيدهم على أنهم كانوا يريدون ضمانات كتابية أو ضمانات من مسؤولي السفارات. وبذلت المفوضية السامية المحاولات لطمأنتهم بأن اهتمام وسائل الإعلام العامة والدولية يعد في حد ذاته ضماناً كافياً لعزم المفوضية على الوفاء بما التزمت به. إلا أنه لم يكن هناك أي دليل يوحى بأن المفوضية طلبت من ممثلي السفارات الحضور إلى حديقة الميدان لإضفاء

مصادقية على الاتفاق.⁶⁵ وقد أقر أحد ممثلي المفوضية السامية لشئون اللاجئين في كلمة ألقاها أمام المتظاهرين في التاسع عشر من ديسمبر قائلاً: "إنني أعلم سبب بقائكم في الحديقة: الضمانات". كما أشار ممثلو الوكالة إلى شعور المتظاهرين بقوتهم، ورأوا أن وعي المحتجين بقوتهم يرتبط ارتباطاً وثيقاً بوجودهم في الحديقة.

بعد عقد الاتفاق بين القادة والمفوضية، انتظر الكثير منا استدعاء المفوضية لإجراء المقابلات والنظر في الحالات. كنا ننتظر أن يبدأ المكب في عمل الإجراءات المعتادة، مثل الحصول على تذاكر للمقابلات، أو البدء في إجراء المقابلات بالنسبة لحاملي البطاقات الزرقاء. إلا أننا تشككنا في إمكانية النظر في جميع الحالات، نظراً لضيق الوقت. فقد تحدد هذه العملية ثلاثة أيام فقط، وكان هناك أكثر من ٢٠٠٠ لاجئ.

مقابلة أجراها فريق البرنامج مع أحد المتظاهرين في ٢٩ يناير ٢٠٠٦

ويبدو أن أغلب المتظاهرين قد وافقوا على الاتفاق، غير أنهم أرادوا البقاء في الحديقة حتى الانتهاء من النظر في كافة الحالات. وصرح أحد المحتجين في ١٩ ديسمبر إلى حشد كبير أمام مسؤولي المفوضية السامية لشئون اللاجئين قائلاً: "اللاجئون لم يرفضوا التوصل إلى حل. فقد وافقنا جميعاً على المطالب الأساسية و[لكننا] اتفقنا على البقاء هنا حتى إتمام العملية كلها. إنني أحاول أن أفيدكم بالمعلومات.. ولذا فقد اتفقنا على ضرورة الذهاب إلى مكتبهم ومقابلتهم."⁶⁶

وقد ردّ مسئول مفوضية شئون اللاجئين قائلاً:

لست راغباً في المشاركة في هذا الحشد السياسي. فما أتيت إلا لتوضيح بعض الأمور لكم. حسن، أنتم تعلمون أن هذه العملية تستغرق وقتاً. وبقاؤكم هنا لشهرين أو ثلاثة أو أربعة أو خمسة أو ستة أشهر أخرى يعني أيضاً تكلف المزيد من الضحايا، وأنا لا أقصد المعاناة البدنية فحسب، وإنما أعني أيضاً الثنايا القانونية [وفقاً للنظام المصري]. ولا يمكن أن يسألنا أحد عن وقوع إصابات، أو عن عدم استيفائكم للشروط القانونية. أقول ذلك لأن المفوضية.. فعلت كل ما عليها، إلا أنكم لا تريدون إخلاء هذه الحديقة. إذن، فأنتم المسئولون، وسيكون ذلك رأي المجتمع الدولي.⁶⁷

واستمر النقاش حتى طُلب من الحشد في النهاية إما أن يقبلوا بالاتفاق كما هو، أو يقبلوه بشرط الاستمرار في احتلال الحديقة حتى الانتهاء من النظر في كافة الحالات. فصاح المحتجون مؤيدي الاختيار الثاني، فأنهاى المتحدث كلمته قائلاً إنه "إذا أردتم جميعاً، كل فردٍ، كل لاجئٍ وامرأةٍ وطفلٍ، إذا أردتهم الذهاب إلى هناك عليكم

⁶⁵ قال أحد الممثلين "إن هذه هي المرة الأولى التي نسمع فيها عن هذا الطلب"، انظر الحوار الذي أجراه برنامج دراسات اللاجئين والهجرة القسرية مع إريك أوديت، ٢٣ مارس ٢٠٠٦، في ملفات برنامج دراسات اللاجئين والهجرة القسرية ⁶⁶ "خطاب المفوضية السامية لشئون اللاجئين إلى اللاجئين السودانيين المتظاهرين"، ترجمة أحد باحثي برنامج دراسات اللاجئين والهجرة القسرية، ١٩ ديسمبر ٢٠٠٥، في ملفات برنامج دراسات اللاجئين والهجرة القسرية. ⁶⁷ المرجع السابق.

تداولون حل المشكلة، فلتذهبوا. نحن لا نمنع أي أحد. إذا أراد أي منكم أن يذهب إلى هناك، فليذهب، ولن نمنعه".⁶⁸

وافقت الأمم المتحدة على النظر في حالات أصحاب البطاقات الصفراء، ووافق ٨٠% من اللاجئيين الذين شاركوا في الاعتصام على الاتفاق، معظمهم من الشماليين والغربيين والشرقيين. أما نسبة الـ ٢٠% الباقية، فكانوا من السودانيين الجنوبيين ممن كانوا سيرحلون على الأرجح نظراً لانتهاج الصراع في إقليمهم. وقد ظل كافة اللاجئيين مرابضين في الحديقة من أجل هؤلاء، فقد كانوا يشعرون أن عدم حصول كل فرد على ما يريد من شأنه أن يشق صف الجماعة السودانية. مقابلة أجراها فريق البرنامج مع أحد المتظاهرين في ٣ يناير ٢٠٠٦

إلا أن أشد وأكبر الانقسامات التي حدثت بين القادة والمحتجين جاءت نتيجة لاتفاق ١٧ ديسمبر. فالبعض يرى أن المأساة التي وقعت في الميدان أثناء فض الاعتصام بالقوة جاءت نتيجة طول بقاء اللاجئيين داخل الحديقة ورفضهم المتكرر للحلول التي طرحتها المفوضية السامية لشئون اللاجئين. فقد حذر ممثل المفوضية، كما أسلفنا العرض، من احتمال وقوع ضحايا ومن "العواقب القانونية" في كلمة التاسع عشر من ديسمبر. وأكد بيان صحفي صدر عن المفوضية في ١٧ نوفمبر أن العرض الذي قدمته المفوضية "يمثل فرصة أخيرة للتوصل إلى حل لفك الاعتصام سلمياً وبسرعة".⁶⁹

وتوقفت الاتصالات بين المفوضية والمتظاهرين. وأرسلت المفوضية خطاباً إلى وزارة الخارجية المصرية في ٢٢ ديسمبر تكرر فيه أنها لا تستطيع أن تفعل أكثر مما فعلت، ممهدة الطريق أمام فض الاعتصام بالقوة. ورغم تدامي الشائعات عن فض قوات الأمن للاعتصام، فقد استمر المتظاهرون في تجهيز أنفسهم للشدائد، وتدعيم منازلهم المؤقتة بأسقف من المشمع، وانتشروا على الأرصفة المحيطة بالحديقة.

طالبنا بأن يقدم ممثلون من السفارات ضمانات باستمرار طرح إعادة توطين السودانيين كبديل. إلا أن المفوضية قالت إنها لا يمكنها فعل ذلك. وفي السابع عشر من ديسمبر، وبعد انتهاء اللقاء مع المفوضية، أقيم مؤتمر صحفي في الحديقة. وحضر الصادق المهدي وكان يفترض، في واقع الأمر، حضور ممثلين عن السفارات الأسترالية والأمريكية والكندية، إلا أن أيًا منهم لم يأت، وقال الصادق إن ذلك بسبب مشكلات أمنية. قال الصادق إن الاتفاق بين المفوضية والمتظاهرين سوف ينفذ. إلا أنها لم تكن سوى كلمات جوفاء. وأكد لك أنه لو أتى أي من ممثلي السفارات إلينا، لمغادر المتظاهرون الحديقة. مقابلة أجراها فريق البرنامج مع أحد المتظاهرين، التاريخ غير متوافر

⁶⁸ المرجع السابق.

⁶⁹ المفوضية السامية لشئون اللاجئين، "سفير النوايا الحسنة، الفنان عادل إمام، يعمل مع المفوضية السامية لشئون اللاجئين والحكومة المصرية على حل اعتصام السودانيين"، ١٧ نوفمبر ٢٠٠٥، في ملفات برنامج دراسات اللاجئين والهجرة القسرية.

فض الاعتصام بالقوة

لقد كانت أحداث فض اعتصام اللاجئين السودانيين بالقوة أحداثاً مشحونة عاطفياً وسياسياً. وبرغم صعوبة تحديد تسلسل زمني دقيق، فإن الخط الزمني التالي يعتمد على روايات المتظاهرين والسلطات المصرية والصحفيين وناشطي حقوق الإنسان وسكان المنطقة وغيرهم من شهود العيان والمارة الذين تواجدوا ليلة فض الاعتصام بالقوة.

بعد ظهر ومساء يوم ٢٩ ديسمبر

- لاحظ شهود عيان تواجد مكثف للشرطة في محيط الحديقة.
- أخبر أفراد الشرطة عدد من المحتجين أنهم جاءوا لحمايتهم من مظاهرة للإخوان المسلمين. قبل العديد من المحتجين هذا التفسير عندما شاهدوا مجموعة من ٢٠ إلى ٤٠ رجلاً ملتحمين يرتدون الجلباب يتجمعون خارج مسجد مصطفى محمود.

لم توجه الشرطة أي تحذير للمتظاهرين بأنه سوف يجري إجلاؤهم من الحديقة، وبالقوة إذا ما استدعى الأمر. وبدت السلطات طيلة اليوم وكأنها تتعمد تجنب كشف نواياها للمحتجين. يقول أحد المتظاهرين معلقاً:

بعد الظهر، بدأت العديد من عربات الشرطة في الوصول قرب الحديقة. رأيناهم يبعدون سيارات من ساحة الانتظار المقابلة للحديقة. سمعت إجابتين مختلفتين من رجال الشرطة، فقد قال لي أحد الضباط إنهم كانوا يستعدون لخطبة سوف يلقيها أحد الوزراء السودانيين عن الحقوق، وقال آخر أن مصريين كانوا يزمعون التظاهر ضد اعتصامنا، لذلك فإنهم يبعدون السيارات خوفاً من تدميرها.⁷⁰

حوالي الساعة الواحدة ليلاً

⁷⁰ مقابلة لبرنامج دراسات اللاجئين والهجرة القسرية، ٤ يناير ٢٠٠٦.

- أحاط نحو ٤٠٠٠ من أفراد شرطة مكافحة الشغب بالحديقة. أحصى أحد المارة العربات بـ "٦٠ عربة أمن، و ١٠ مدرعات، [و] ٦ عربات إسعاف".^{٧١}
- التقت مجموعة من كبار المسؤولين المصريين، من بينهم مدير أمن الجيزة، بممثلين عن الاحتجاج.
- قالت السلطات للمحتجين أنهم سيُقتلون تحت حراسة الشرطة إلى "معسكرات" مجهزة "بظروف معيشية إنسانية" و إنه سوف يوفر لهم الغذاء والماء والمأوى. قيل للمتظاهرين أنه في حالة عدم امتثالهم طوعاً فسوف يجري إجلاؤهم بالقوة.
- طلب ممثلو الاحتجاج ضمانات بأن تلك المعسكرات موجودة بالفعل وأنها آمنة. واقترحوا إرسال وفد من المحتجين لمعاينة المعسكرات قبل التحرك، أو أن يقدم مسئولو المفوضية السامية لشئون اللاجئين ضمانات بشأن أمان المعسكرات. أخبرتهم السلطات بأن أي من الاختيارين غير ممكن.

رفض المحتجون مغادرة المكان سلمياً للعديد من الأسباب. أحدها هو خوفهم من التعرض لسوء المعاملة في سجون الشرطة، وهو سبب له ما يدعمه. فوفقاً لتقرير صدر في عام ٢٠٠٣ عن ظروف احتجاز طالبي اللجوء واللاجئين، قال ٧٩% ممن شملهم التقرير إنهم تعرضوا لـ "عنف وتحرش وإساءات" أثناء احتجازهم.^{٧٢} وسبب آخر هو خوف المتظاهرين من أن تحملهم الحافلات إلى المطار لترحيلهم. كما أن بعض المحتجين أشفقوا من فقدان روح التضامن والقوة التي نشأت بينهم أثناء الاعتصام.

رد المحتجين في طلب ضمانات بشأن "مكان" المعسكرات و"ظروفها المعيشية"، الأمر الذي قوبل بالرفض من جانب السلطات. وكما اتضح فيما بعد، لم تكن المعسكرات المزعومة سوى معسكرات تدريب لأفراد شرطة أعدت لتكون أماكن احتجاز مؤقتة. وفي نهاية الأمر، لم تلق السلطات بالاً لمخاوف المحتجين ولم تقدم أية تنازلات.

من الساعة ٢:٤٠ إلى ٥:٠٠ صباحاً

- جرى إطلاق مدافع المياه على المحتجين، ثلاث أو أربع مرات، لمدة خمس إلى خمس عشرة دقيقة في كل مرة.
- بين كل مرة ومرة من إطلاق مدافع المياه، جرت العديد من جولات المباحثات. وكررت السلطات مطلبها الأول، لكن أي من الجانبين لم يقدم تنازلات.
- التقى ممثلون عن السفارة السودانية والحركة الشعبية لتحرير السودان بقيادة الاحتجاج وتفاوضوا معهم، إلا أنهم رفضوا الانصياع لمطالب الشرطة ومغادرة الحديقة سلمياً.
- بدأ أفراد شرطة مكافحة الشغب في "التأهب" بإطلاق الصيحات الوطنية، والجري في المكان.

⁷¹ مركز النديم لإعادة تأهيل ضحايا العنف، "شهادة: ما الذي حدث في ميدان مصطفى محمود؟"، ٤ يناير ٢٠٠٦، في ملفات برنامج دراسات اللاجئين والهجرة القسرية.

⁷² مركز حقوق الإنسان لمساعدة المسجونين، "دراسة عن تجارب اللاجئين في الاحتجاز المصري"، ٢٠٠٣، ص ٨٠..

من الساعة ٥:٠٠ إلى ٥:٣٠ صباحاً

- انتهت المفاوضات الأخيرة التي أجراها مسئولو الحركة الشعبية لتحرير السودان، وانطلقت مدافع المياه للمرة الأخيرة.
- تحرك رجال شرطة مكافحة الشغب إلى المعسكر للبدء في إجلاء المحتجين بالقوة. مضوا قدماً وسدوا كافة المخارج على المحتجين الذين ربما قد أرادوا في هذه اللحظة أن يتفرقوا. فكان الخيار الوحيد أمامهم هو الصعود إلى الحافلات.
- قاوم المحتجون في بعض أركان الحديقة الإجماع، فانهاج عليهم أفراد الشرطة ضرباً بالهراوات والعصي.
- دُهِس بعض المحتجين تحت الأقدام بسبب تدافع الناس في وسط الحديقة.
- وطأت الأقدام بعض الأطفال، وكان من الممكن تعرضهم للدهس أو الاختناق في غمرة الأحداث.
- أحاط كل اثنين أو ثلاثة من أفراد الشرطة بواحد من المحتجين ليلقى به داخل الحافلات.
- انطلقت الحافلات إلى أماكن مختلفة داخل وحول القاهرة.

زعم مسئولو الحكومة المصرية أنه لم يجري استخدام العنف لفض اعتصام المحتجين. وفور انتهاء عملية الإجماع، أعلن السيد مفيد شهاب، وزير الدولة لشئون مجلس الشورى، أمام مجلس الشعب إنه "كان من المقرر إجلاؤهم دون استخدام أية أسلحة". كما قال أيضاً: "إنه في حوالي الساعة ٤ إلى الساعة ٤:٣٠، بدأ بعض المحتجين، بعضهم كان في حالة سكر، بإلقاء أدوات، كانوا قد جمعوها، على رجال الشرطة".^{٧٣} وهو أيضاً ما تناقلته الصحف اليومية. إلا أن شهود العيان كذبوا هذه الرواية تماماً، ويقول الكثيرون أنه لم يلق على الشرطة أي شيء قبل دخولهم الحديقة. إلا أنه بمجرد بدء المداهمة، بدأ المحتجون، على ما يقال، في بعض أركان المعسكر في إلقاء أدوات مطبخ وزجاجات بلاستيكية وحتى 'الغول'، وحاول البعض التصدي والتعارك باستخدام العصي، إلا أنه سرعان ما قضي على هذه المقاومة.

لم أكن واعياً بأي شيء حتى بدأوا يكيلوا لي الضرب. أعتقد أن كل لاجئ كان يضربه خمسة من رجال الشرطة. وعندما بدأنا في الدفاع عن أنفسنا، أتى إلينا المزيد منهم. أتوا وهاجمونا. رأيت شخصاً كنت أعرفه، أخذوا يضربونه وعندما سقط على الأرض كسروا عنقه. كسر أحد أفراد الشرطة عنقه بمراوته. وقُتلت امرأة حامل في نفس المكان أيضاً.
مقابلة أجراها فريق البرنامج مع أحد المتظاهرين في ١٣ يناير ٢٠٠٦

دخلت قوات الأمن إلى الحديقة من جميع الجوانب وأغلقت كافة طرق الهروب. وازدحمت المنطقة وأجبر من كانوا في الجوانب على التقهقر إلى الداخل. وذكر شاهد عيان أن الشرطة تعاملت بعنف على نحو غير متناسب

⁷³ تفرغ لنص جلسة مجلس الشعب المصري حول إجلاء المحتجين السودانيين، ٢ يناير ٢٠٠٦.

ودون تمييز مما أدى إلى وقوع الإصابات وإزهاق الأرواح. وفي غمرة تلك الأحداث، دهست أقدام الشرطة، وربما المحتجين أنفسهم، العجانز والأطفال دون تمييز.

اعتدت قوات الأمن بالضرب على المحتجين حتى من لم يقاوم منهم، بما فيهم الأطفال وبعض البالغين الذين كانوا في حالة إغماء واضحة. وقال أحد الصحفيين الذين شهدوا عملية الإجماع: "رأيت أفراد الشرطة يضربون نساءً وأطفالاً جالسين على الأرض - يضربونهم بكل حماس. ورأيتهم يضربون اثنين وهما مغشي عليهما، كانا بلا حراك. على مدى عشرين عاماً في هذه المهنة، لم أرَ مثل هذا الذي حدث. لم أرَ قط أشخاصاً يتعرضون للضرب بهذا الغل وهذه الوحشية، كأنهم حيوانات. ذكرني ذلك بمشهد ضرب صغار كلاب البحر في الأفلام الوثائقية."⁷⁴

استمرت الشرطة في ركل وضرب المحتجين بالهراوات حتى بعد أن أحاطوا بهم وأجلوهم من الحديقة، وحتى أثناء وجودهم داخل الحافلات. إلا أن بعض الدلائل توضح أن درجة العنف المستخدمة لم يكن مخططاً لها، أو على الأقل أنه لم يشارك كافة ضباط الشرطة بحماس في هذه الأحداث. وذكر اثنين من المارة أنهم شاهدوا رجال شرطة في ملابس مدنية يصيحون في المجندين بالتوقف عن الضرب إلا أنه لم يلتفت إليهم.

قال بعض رجال الشرطة "إننا مجبرون، لا نريد أن نفعل ذلك، إلا إنها الأوامر." ظننت أن عبد الرحمن ستفيض روحه، فقد تعرض للضرب، ولم أعرف أين عيبر. رأيت أشخاصاً... طفلاً ابن ثمانية عشر شهراً يموت بين يدي عبد الرحمن أثناء التدافع. كان الناس يهرولون من فوقه وأخته تبكي، لم تستطع العثور على والديها. اعتقد أن الأمر استغرق ساعة وخمسين دقيقة حتى كدسوننا في الحافلات.

مقابلة أجراها فريق البرنامج مع أحد المتظاهرين في ٨ يناير ٢٠٠٦

قال العديد من المحتجين أنه بعد اقتحام أفراد الشرطة للحديقة، استخدم بعضهم رشاشات غاز يدوية، وأنه ربما كان غاز الـ (CS) (غاز مسيل للدموع يتميز برائحة الفلفل النفاذ)، أو رشاشات الفلفل أو أحد المواد الكيميائية الأخرى. وقد ذكر المتظاهرين أنهم شعروا بحرقان في أعينهم، ووصف متظاهر آخر الرشاشات بأنها مكتوب عليها باللون الوردي والأحمر. ويتوافق هذا الوصف مع صور عرضت في فترة الانتخابات لرشاشات الغاز التي استخدمتها الشرطة المصرية أثناء الانتخابات البرلمانية لعام ٢٠٠٥. وبعد مرور يومين، عاد أحد من شاهدوا الحادث إلى أطلال المعسكر، ورأى رجال الشرطة يبحثون عن رشاشات مفقودة زعموا أنها رشاشات فلفل.

وقيل المداهمة، كادت مدافع المياه تصوب فوق رؤوس المحتجين، أو على أجسادهم مباشرة، وقال بعض المحتجين أن آخر إطلاق للمدافع احتوى على مواد كيميائية، وهو الأمر الذي لم تؤكد التقارير. كما ذكر أقلية من المتظاهرين الذين أجري معهم حوارات، استخدام عدد من الأسلحة الأخرى، كـ "العصي المكهربة" (عصي

⁷⁴ مقابلة لبرنامج دراسات اللاجئين والهجرة القسرية، التاريخ غير متوفر.

الرعي المكهربة) أو المطاوي أو عصي مزودة ببنصال،^{٧٥} وذكر أحد الأشخاص أن الشرطة أطلقت الرصاص على المحتجين باستخدام "مسدسات كاتمة للصوت". إلا إن أياً من هذه التقارير لم يؤكد.

وتنكر السلطات استخدام أية أسلحة أو إفراطها في استخدام العنف في فض الاعتصام. ومن الواضح أنها لا تعتبر العصي الخشبية والغاز المسيل للدموع أسلحة رغم ما يقع من ضرر جراء استخدامها. وبالنسبة لحالات الوفاة، ذكرت وزارة الخارجية المصرية لبرنامج اللاجئين والهجرة القسرية: "إن الشرطة لم تستخدم أي نوع من الأسلحة، وإن حالات الوفاة حدثت نتيجة للاختناق، وإن أحداً لم يتعرض للضرب".^{٧٦} وأضاف السيد مفيد شهاب، وزير الدولة، إنه "بالنسبة للمصابين، فعددهم ٧٣ سودانياً، وقد نقلوا إلى المستشفيات لتلقي العلاج على الفور".^{٧٧}

غير أن شهود عيان أفادوا بأنه لم تظهر أي دلالة على الاهتمام الطبي بالمحتجين. فقد ألقى بالمصابين، وحتى من كان واضحاً أنهم مغشي عليهم، مباشرة في حافلات حملتهم إلى معسكرات الاحتجاز. وقال أحد المتظاهرين: "ضربونا بالعصي وألقوا بنا داخل الحافلات. واستمروا في ضربنا حتى داخل الحافلات".^{٧٨} وقال أحد المحتجين وأحد المارة ممن شهدوا الواقعة أن طفلاً عمره ثلاث سنوات ضربه أفراد الشرطة بالعصي على عنقه ثم أخذوه إلى معسكر احتجاز طرة حيث مات بعد ساعات قليلة. وتشير التقارير إلى إن الذين نقلوا على عربات الإسعاف من السودانيين كانوا الموتى فقط. وأفادت تقارير أخرى برؤية نحو جثتين إلى عشرة جثث ملقاة في الشارع.

الساعة ٣:٥ صباحاً

- تم إخلاء الحديقة.

المشهد يغلفه صمت مذهل والمكان خالٍ من المارة. مذات الأغطية والحقائب مبعثرة في كل مكان على أرض الحديقة. متلصقات شخصية أخرى – كراسات، صور عائلية، لعب أطفال، بطاقات لجوء صفراء وزرقاء منثورة على الأرض.

نرجو أن ينقلنا المجتمع الدولي إلى أي مكان، عدا هنا أو السودان. أشعر بالخوف، لا أشعر بالأمان. تركت بلادي حيث القتل وعدم الأمان. والآن لا أجد الأمان هنا.
مقابلة أجراها فريق البرنامج مع أحد المتظاهرين في ١٤ يناير ٢٠٠٦

⁷⁵ أحد الأطباء الذين عالجوا المتظاهرين في كنيسة السكاكيني في ٣ يناير ٢٠٠٦ تحدث عن قطع تطلبت بعض الغرز، إلا أنه قال إنها يمكن أن تسببها أجسام حادة أو غير حادة على حد سواء (انظر القسم التالي).

⁷⁶ أنظر الحمزاوي، المرجع الذي سبقت الإشارة إليه.

⁷⁷ أنظر مجلس الشعب، المرجع الذي سبقت الإشارة إليه..

⁷⁸ مقابلة لبرنامج دراسات اللاجئين والهجرة القسرية، ١٢ يناير ٢٠٠٦.

في أعقاب الحادث

اتسمت الأسابيع التي أعقبت فض الاعتصام بالاضطراب والتوتر، فكان من العسير العثور على إحصائيات موثوق بها عن عدد الموتى أو المصابين الذين نقلوا إلى المستشفيات أو معسكرات الاحتجاز، وكان من الأصعب أن تتمكن الأسر من تحديد أماكن ذويهم وأصدقائهم. حتى إن اللاجئين اضطروا في بعض الأحيان إلى الرجوع إلى قنوات معلومات غير رسمية لاكتشاف أماكن ذويهم، كالاتتماد على روايات أفراد الكنيسة أو المحتجزين الذي أطلق سراحهم.

ومع ذلك، تحركت كنيسة القلب المقدس (كنيسة السكاكيني) بسرعة لعمل قائمة بأسماء المفقودين، واستطاعت بحلول يناير ٢٠٠٦ إنشاء قائمة غير مكتملة تتضمن ١٢٠ اسماً. واختلطت الشائعات بالتقارير الرسمية للحكومة المصرية فيما يتعلق بعدد القتلى، فقد أفادت التقارير المبدئية لشهود العيان أن عدد الجثث التي شوهدت في المشرحة وصل قرابة ٢٦٥ جثة.^{٧٩} وبينما زعم مسئولو الأمن أن العدد بلغ ٢٥ قتيلًا، فقد زعمت وزارة الداخلية إن عدد قتلى الأحداث لم يزد عن ١٢ قتيلًا.^{٨٠} كما ساد الارتباك حول إمكانية ترحيل اللاجئين السودانيين المحتجزين. وبينما أصدرت الشرطة بيانًا في الثالث من يناير يقضي بترحيل اللاجئين السودانيين، الذين كان يبلغ عددهم في ذلك الوقت ٦٥٤ لاجئًا،^{٨١} فقد أشارت مصادر أخرى أنه لن يجرى ترحيل أحد.

الرعاية الطبية والعلاج

⁷⁹ انظر إريك ريفيز، "مصر تحتفل بمرور ٥٠ عاماً على استقلال السودان"، ٣ يناير ٢٠٠٦، يمكن الحصول عليه عبر الموقع الإلكتروني: <http://www.sudanreeves.org/index.php?name=News&file=article&sid=83>

⁸⁰ انظر حسام بهجت، "الأمم المتحدة تقول إن مصر أعطت اللاجئين السودانيين أسبوعاً آخر"، ٩ يناير ٢٠٠٦.

⁸¹ المرجع السابق.

تعرض المئات من اللاجئيين للضرب المبرح على يد قوات شرطة مكافحة الشغب، وتفاوتت إصاباتهم ما بين ارتجاجات، وكسور، وسحجات، وتمزقات. فقد ذكر البعض أنهم تعرضوا لمواد كيميائية غير معروفة وأنهم يعانون من مشاكل في التنفس، في حين دُهِس آخرون تحت الأقدام أو اختنقوا تحت أغطية المشمع.

وفي حين بلغ مجموع الحالات التي نقلت رسمياً إلى المستشفيات أقل من ١٥٠ حالة، فإن تقديرات منظمة مساعدة اللاجئيين في أفريقيا والشرق الأوسط (AMERA) تشير إلى أن أعداد المصابين تزيد عن ذلك بالمئات. فضلاً عن ذلك، فقد أشارت تقديرات المنظمة أن العديد من المحتجزين في مراكز الاحتجاز الرئيسية الثلاثة يعانون من مشكلات طبية خطيرة.^{٨٢} وعندما تمكنت مفوضية شؤون اللاجئين من الوصول إلى المحتجزين بعد قرابة أسبوع من فض الاعتصام، وجدت أن أغلبهم لم يتلق أكثر من المساعدات الأولية.

ونقل نحو ٦٠٠ مصاب إلى عيادات مؤقتة في كنيسة السكاكيني على مدار الأيام الخمس الأولى التي تلت الأحداث. كما أغلقت جمعية كاريتاس وهي كبرى مؤسسات توفير الخدمات الصحية للاجئين في مصر، في ٣٠ ديسمبر وفي الأيام التي أعقبت فض الاعتصام. وشهد الذين أصيبوا بإصابات بالغة في أول يومين بعد الحادث، قبل أن ينقلوا إلى المستشفى الإيطالي بالعباسية. كما نقل المصابون كذلك إلى مستشفى سنابل ومستشفى العجوزة، وتراوحت إصاباتهم ما بين إصابات في الرأس، وتهتكات، وكسور. إلا أنه جرى إغلاق عيادة كنيسة السكاكيني بعد قيام بعض المتظاهرين بمحاولة فاشلة لتنظيم احتجاج ثان داخل الكنيسة،^{٨٣} ونقل المصابون لمنطقة الكيلو أربعة ونصف وإلى مبان تابعة لجمعية كاريتاس.

دعت مفوضية شؤون اللاجئين إلى عقد اجتماع لتنسيق الجهود الإنسانية في مكتبها بالقاهرة في ٩ يناير ٢٠٠٦. وذكرت نشرة "المحور الطبي" (*Medical Focal Point*) أن ٧٠٠ من المصابين تلقوا العلاج وتم شفاؤهم، معظمهم كانوا يعانون من جروح قطعية وسحجات وكسور، أرسل ٤٠ منهم إلى المستشفى الإيطالي. كما كان هناك أربعة أطفال على الأقل في حالة صدمة وغير قادرين على أداء الوظائف الطبيعية (غير قادرين على التكلم أو تناول الطعام)، إلا أنهم كانوا قد "بدأوا في الاستفاقة آنذاك".^{٨٤}

أغلب من جرى احتجازهم لم يحصلوا سوى على الإسعافات الأولية، ومنهم من تلقى علاجه على يد بعض الجنود، ومنهم من عولج على يد أطباء. ولم يظهر أن أيًا من الحالات الصحية للمحتجزين، التي شوهدت في معسكرات الاحتجاز الثلاث، تشكل تهديداً على حياتهم. فأغلبها كانت حالات قطع سطحي أو سحجات أو كسور وما يصاحبها من آلام. كما ذكر أن أربعة نساء متقدمات في السن كن في حالة سيئة، إحداهن كادت تعاني من القلب، وأخرى من جرح غائر في الساق يحتمل أن تسوء حالته. وطلب من السلطات المسؤولة أن تولي رعاية خاصة لهذه الحالات، إلا أنها لم تسمح بالإفراج عنهم فوراً لتلقي العلاج.

⁸² مراسلات شخصية، ٢٦ يناير ٢٠٠٦.

⁸³ غير واضح أي جماعة أو شخص كان مسؤولاً عن محاولة تنظيم الاحتجاج الثاني. فقد عزا البعض المسؤولية إلى حركة كفاية، وهي إحدى جماعات المعارضة المصرية. في حين أشار البعض إلى ضلوع الإخوان المسلمين. إلا إنه ليس هناك أي تقارير مؤكدة.
⁸⁴ غير معلوم أي من مكونات هذا الملخص تشير إلى من هم داخل الاحتجاز ومن هم خارجه.

امتلات مراكز الاحتجاز بالعديد من الحالات شديدة السوء، ورغم وجود أفراد مدربين تدريباً مناسباً لتقديم المساعدات الأولية في مراكز الاحتجاز، فقد تعمدوا عدم تقديم العلاج لأي فرد.

حالات الوفاة

يعتقد أن كافة جثث القتلى نقلت إلى مشرحة زينهم. ووفقاً لمسح أجرته منظمة مساعدة اللاجئين في شمال أفريقيا والشرق الأوسط في الثاني من يناير، فإن "ثمة مصادر غير مؤكدة تشير إلى أن الجثث يحتفظ بها في أماكن أخرى، كمشارح المستشفيات، ورغم أن مشرحة زينهم... لم تتلق أية معلومات عن وصول المزيد من الجثث".⁸⁵ وقد جمعت المنظمة هذه التقارير غير المؤكدة من أربعة مستشفيات مختلفة هي: مستشفى أم المصريين، ومستشفى منشية البكري، ومستشفى قصر العيني، ومستشفى إمبابية، وبلغ مجموع الجثث فيها ٢٥٠ جثة. إلا أن نتائج التحريات التي أجراها د. أشرف عازر وآخرون من مفوضية شؤون اللاجئين وكذلك مستشارون قانونيون تابعون لمنظمة مساعدة اللاجئين في أفريقيا والشرق الأوسط كشفت أن هذه الأعداد مبالغ فيها، حيث أعلنت وفاة ٣٥ شخصاً في مستشفى إمبابية، إلا أن هذا الرقم لم يؤكد مطلقاً. وبينما تراوح معدل الوفيات في مستشفى منشية البكري بين ٢٣ إلى ٢٧ حالة، لم تعثر مفوضية شؤون اللاجئين إلا على حالة واحدة، ونقلت بالتالي إلى مشرحة زينهم، في حين ذكرت مستشفى إمبابية وفاة ثلاث حالات نُقلت جميعها إلى مشرحة زينهم. أما في مستشفى أم المصريين، فقد أفادت تقاريرها وفاة تسع حالات، نقلت جميعها إلى مشرحة زينهم.

أصبح العدد النهائي للجثث التي وصلت إلى مشرحة زينهم ٢٨ جثة، منها إحدى عشرة جثة لأطفال أقل من ١٢ سنة،⁸⁶ وجثة لرجل انتحر في مركز الاحتجاز.⁸⁷ وفي خطاب لوزارة الخارجية المصرية في ٣٠ يناير ٢٠٠٦، حددت عدد الموتى بسبع وعشرين حالة.⁸⁸ وفي الثاني من فبراير، أفادت الأنباء وفاة صبي بعد أن ظل في المستشفى لأكثر من شهر يعاني من غيبوبة بسبب تعرضه للضرب المبرح أثناء فض الاعتصام. وبذلك ارتفع عدد حالات الوفاة المؤكدة في المشرحة إلى ٢٩ جثة.

وفي حين ذكر أحد قادة التظاهر أن عدد القتلى بلغ نحو ٥٣ قتيلًا نتيجة لفض الاعتصام بالقوة، إلا أن هذا العدد لم تثبت صحته إلى الآن. وتشير شهادات العديد من السودانيين إلى أنه ربما زاد عدد القتلى في الأيام التالية لفض المظاهرة.⁸⁹ ولم يصدر عن الحكومة المصرية أية تقارير عن العينات التشريحية التي تحدد سبب الوفاة.

⁸⁵ قائمة بالجثث الموجودة في مشرحة زينهم من تاريخه ٠٦/١/٢٠٠٦ الوثيقة في ملفات منظمة مساعدة اللاجئين في أفريقيا والشرق الأوسط.

⁸⁶ انظر "قائمة بالجثث الموجودة في مشرحة زينهم من تاريخه ٠٦/١/٢٠٠٦" الوثيقة في ملفات منظمة مساعدة اللاجئين في أفريقيا والشرق الأوسط.

⁸⁷ انظر قسم "الاحتجاجات" أسفله.

⁸⁸ انظر "خطاب السفارة المصرية في لندن إلى المجموعة البرلمانية بشأن اللاجئين السودانيين"، ٣٠ يناير ٢٠٠٦، يمكن الحصول عليه من الموقع الإلكتروني: http://www.mfa.gov.eg/MFA_Portal/en-GB/MFA_News/Statements/Letter+of+Egyptian+Embassy+in+London+to+the+Parliamentary+Group+concerning+the+Sudanese+Refugees.htm.

⁸⁹ انظر "قائمة بالجثث الموجودة في مشرحة زينهم من تاريخه ٠٦/١/٢٠٠٦" الوثيقة في ملفات منظمة مساعدة اللاجئين في أفريقيا والشرق الأوسط.

ولم يصرح برؤية الجثث إلا لأقارب الضحايا المباشرين. ونقل عن منظمة مساعدة اللاجئين في أفريقيا والشرق الأوسط أن الجثث حفظت في "أكفان أو نعوش مؤقتة"، وأن المعلومات الأولية الصادرة عن مسؤولي مشرحة زينهم بشأن تحديد هوية جثث الضحايا وعدد الأطفال كاذبة متناقضة ومتضاربة.⁹¹ وأعرّب بعض أقارب الضحايا عن خوفهم من أن تكون أعضاء الموتى قد انتزعت في المستشفيات أو المشارح، رغم تأكيد مساعد كبير الأطباء في مشرحة زينهم، وكذلك الدكتور عازر من مفوضية شؤون اللاجئين، أن الفارق الزمني بين الوفاة في المستشفيات ونقل الجثث إلى المشرحة من شأنه أن يؤدي إلى تعطل الأعضاء. ولم يسمح لأقارب الموتى أو لأسرهم بتصوير الجثث.

ولعل ما أثار المخاوف الأولية من جانب أسر الضحايا هو تأخير تسلمهم لجثث ذويهم. فضلاً عن شعورهم بالغضب حيال تشريح الجثث لمعرفة سبب الوفاة، وتدنيها بتأخير دفنها. وفي نهاية شهر فبراير، سعت الأسر التكلّي إلى إغلاق المسألة، حيث لم تكن الحكومة المصرية قد أفرجت عن جثث ذويهم بعد، مما سبب لهم ألماً نفسياً عميقاً.

وفي ٣ فبراير، استطاع أحد الأفراد الحصول على تصريح من السلطات المصرية المختصة لاستلام جثة زوجة خاله، ونقلها إلى مطار القاهرة الدولي تمهيداً لنقلها إلى السودان، إلا أنه فوجئ في المطار بإجباره على إعادة الجثة إلى المشرحة،⁹¹ رغم أنه كان يحمل كافة الأوراق اللازمة، كما كان يظن.⁹²

ثم ظهرت إلى النور معلومتان تفسران أسباب التأخير والمشكلات المتعلقة بنقل الجثث من المشرحة وتسليمها إلى الأسر، ومن ثم نقلها إلى السودان. أولاً: لاحظت مفوضية شؤون اللاجئين أن عملية التثبت من هويات القتلى ثم العثور على أسرهم تستغرق وقتاً كبيراً. ثانياً: تشكل فريق تحقيق – يتألف من مسؤولين من كل من وزارات الخارجية والداخلية والعدل السودانية، يشاركونهم طبيب شرعي من وزارة العدل المصرية – للنظر في سريان شائعات على نطاق واسع عن سرقة الأعضاء. وأشارت مفوضية شؤون اللاجئين في رسالة إلكترونية أن السلطات السودانية في مصر هي التي طلبت عدم السماح بمغادرة أية جثة للبلاد حتى انتهاء التحقيق.⁹³ وقد أنجز الفريق مهمته في ١٥ فبراير وأعلنت نتائج التحقيق للسلطات المختصة، إلا أنها لم تعلن على الملأ.

وفي نفس الرسالة الإلكترونية، أشير إلى أنه ابتداءً من ١٩ فبراير سوف يتمكن أقارب الموتى أخيراً من استلام جثامين ذويهم من المشرحة لإتمام مراسم الدفن سواءً في السودان أو في مصر. إلا أن شيئاً لم يحدث. وبعد أسابيع من التخيّب والعراقيل البيروقراطية والعراك السياسي الداخلي، أفرج عن عدد من الجثث في ٨ مارس، على أن

⁹⁰ "ملاحظة لوضعها على المضبطة"، ٠٦/١/١، الوثيقة في ملفات منظمة مساعدة اللاجئين في أفريقيا والشرق الأوسط.
⁹¹ انظر "تفاصيل حالة أحد أقارب الضحايا منع من نقل جثمان قريبته (ضحية الإخلاء الذي جرى في حديقة ميدان مصطفى محمود) إلى السودان، ١٠ فبراير ٢٠٠٣ (هكذا) المترجم، الوثيقة في ملفات منظمة مساعدة اللاجئين في أفريقيا والشرق الأوسط.
⁹² ضمت هذه الأوراق: (١) شهادة وفاة (لم يبين فيها سبب الوفاة)، (٢) خطاب تصريح من وزارة الصحة بنقل الجثمان إلى السودان، يؤكد تفويضه كأقرب الأقارب الأحياء في القاهرة الذي يمكنه استلام الجثة، (٣) خطاب من وزارة الشؤون الخارجية مرسل من الخرطوم من خلال السفارة السودانية بالقاهرة، يوفر تصريحاً بدخول الجثمان إلى السودان، (٤) وثيقة من وزارة العدل للتأكيد من جديد على أن حاملها هو الوصي على جثمان المتوفى وأنه استلم الجثة رسمياً في الثالث من فبراير ٢٠٠٦.
⁹³ توجد نسخة من البريد الإلكتروني، أرسلت في ١٨ فبراير ٢٠٠٦، في ملفات المؤلف.

تدفن في القاهرة. واستمرت محاولات أقارب الموتى ومناصرهم لنقل الجثامين إلى السودان على مدار ثلاثة أشهر تقريباً إلا أنها باءت جميعاً بالفشل. وبحلول ٢١ مارس، دفنت جميع الجثث المتبقية في القاهرة.

الاحتجاجات

يروى أحد شهود العيان أن ستة من حافلات نقل الركاب البيضاء حملت المتظاهرين إلى معسكر دهشور العسكري، الذي يبعد نحو ٤٠ كيلومتراً خارج القاهرة على طريق الفيوم الصحراوي.^{٩٤} كما ترددت أنباء بنقل سودانيين آخرين إلى معسكر طره التابع لقوات الشرطة، ومعسكر شرطة طريق مصر إسكندرية الصحراوي، ومعسكر احتجاج منشية ناصر، ومركز احتجاج آخر في الدقي. وذكر السيد مفيد شهاب أن السودانيين نقلوا إلى أربعة مراكز احتجاج، إلا أنه لم يحدد أسماءها.^{٩٥}

وأرسل كل من لم يكن يحمل إثبات هوية إلى واحد من ثلاثة سجون مختلفة. فأرسل كافة النساء والأطفال إلى سجن القنطرة، في حين أرسل الرجال إلى سجن شبين الكوم (الذي يبعد حوالي ٤٥ كيلومتراً عن القاهرة)، وسجن أبي زعبل (الذي يبعد حوالي ٤٠ كيلومتر خارج القاهرة). في حين ذكرت وزارة الخارجية المصرية أن "كافة الذين جرى إجلاؤهم قد نقلوا سالمين إلى وحدات سكنية شاغرة في إحدى ضواحي القاهرة تحت حراسة السلطات القانونية".^{٩٦}

قسمت الشرطة للاجئين في الحجز إلى ثلاث مجموعات: حاملي البطاقات الزرقاء، وحاملي البطاقات الصفراء، ومجموعة من لا يحملون أوراق، ومن بينهم أصحاب الملفات المغلقة وحديثي الوصول ومن لم يسجلوا أسماءهم لدى مفوضية شؤون اللاجئين. ويبدو أن حاملي البطاقات الزرقاء وحاملي البطاقات الصفراء وضعدوا في مجموعة واحدة ونقلوا على حافلات حيث أطلق سراحهم في مجموعات صغيرة من ١٠-١٢ فرداً في جميع أنحاء القاهرة ليلاً ونهاراً في الأيام التي أعقبت الإجلاء الجبري.

وفي ٢ يناير، أفاد مفيد شهاب أن عدد السودانيين الذين جرى إجلاؤهم من ميدان مصطفى محمود بلغ ٢١٧٤ شخصاً، وأن عدد من أفرج عنهم بعد فترة قصيرة من الأحداث بلغ ١٤٤٤ شخصاً.^{٩٧} وذكرت وزارة الخارجية المصرية في ١٨ يناير أن عدد من أفرج عنهم بعد "إنهاء الاحتجاج" بلغ ١٥٥٠ شخصاً.^{٩٨}

ووفقاً لتقارير مفوضية شؤون اللاجئين، فقد بلغ عدد السودانيين المحتجزين في ٥ يناير ٦٢٧ محتجزاً، عندما طلبت المفوضية من الحكومة المصرية أن تمنحها شهراً لإجراء "تقييمات قانونية سليمة" لتحديد المحتجزين

⁹⁴ انظر رن وراي ونس، "أشد حرب الخزي أني مصرية: شهادة" يمكن الحصول عليها عبر الموقع: <http://www.norayounis.com/2005/12/30/74>، جرى الدخول على الموقع آخر مرة في ٣٠ يناير ٢٠٠٦

⁹⁵ انظر مجلس الشعب، المرجع الذي سبق الإشارة إليه.

⁹⁶ انظر "خطاب من السفارة المصرية"، المرجع الذي سبق الإشارة إليه.

⁹⁷ انظر مجلس الشعب، المرجع الذي سبق الإشارة إليه

⁹⁸ بيان وزارة الشؤون الخارجية بشأن أزمة اللاجئين السودانيين، ١٨ يناير ٢٠٠٦، يمكن الحصول عليه عبر الموقع الإلكتروني: http://www.mfa.gov.eg/MFA_Portal/en-GB/MFA_News/Statements/sud.htm

الذين تنطبق عليهم معايير وضع اللجوء.⁹⁹ إلا أن الحكومة المصرية سمحت للمفوضية بثلاثة أيام فقط، امتدت بعد ذلك إلى ٢٦ يناير. وأجرت مفوضية شئون اللاجئين التقييمات القانونية للسودانيين داخل معسكرات الاحتجاز. إلا أن الحكومة لم تسمح بدخول المحامين أو المنظمات غير الحكومية.

وفي ١٣ يناير، أصدرت المفوضية ملخصاً صحفياً أعلنت فيه أنه في ١١ يناير "أطلقت السلطات المصرية سراح ١٦٤ من طالبي اللجوء واللاجئين السودانيين، منهم ٤١ امرأة و٣١ طفلاً، وحاملي بطاقات المفوضية السامية لشؤون اللاجئين، بقاءً على توصيات من المفوضية وبعد تحديد هوياتهم من خلال الصور".^{١٠٠} كما ذكرت المفوضية أيضاً أنها "لم تحصل على ضمانات" بعدم ترحيل المحتجزين الـ ٤٦٣ الآخرين الذين شاركوا في المظاهرات، إلا أنها أشارت على السلطات المصرية "بعدم إجبارهم على العودة".

وأفادت تقارير مفوضية شئون اللاجئين أن عدد المحتجزين في السجون في ١٩ يناير بلغ ١٨٣ سودانياً. وأكد السيد/ رضوان نويسر، نائب مدير مكتب مفوضية شئون اللاجئين لشئون المنطقة بجينيف- والذي كان في مهمة إلى القاهرة في ذلك الوقت- إن المفوضية سوف تجري "تقييماً قانونياً مستفيضاً وصحيحاً للتأكد مما إذا كان هؤلاء الأشخاص يدخلون في نطاق اهتمام المفوضية أم لا".^{١٠١}

وقد عينت المفوضية السامية لشئون اللاجئين ٢٥ فرداً لإجراء المقابلات مع المحتجزين بمعدل ثلاث ساعات لكل منهم على مدار أسبوع كامل ونجحت في تحقيق مهمتها قبل الموعد النهائي المحدد في ٢٦ يناير. وفي ٢٧ يناير، أعلنت المفوضية أنها وجدت أن ١٤ محتجزاً "يدخلون في نطاق مسؤولية المفوضية وأنه يجب الإفراج عنهم فوراً". كما أوصت المفوضية الحكومة المصرية بالسماح لـ ٣٤ محتجزاً من حديثي الوصول إلى مصر بالتقدم بطلبات استئناف على قرار المفوضية. وبينما كان يسمح في الظروف العادية لأي طالب لجوء يُرفض طلبه في المرة الأولى أن يعلن رغبته في الاستئناف في غضون ٣٠ يوماً من تاريخ الرفض و عام كامل لصياغة الدفوع القانونية- فقد طلبت المفوضية من الحكومة أن تمنح كل محتجز ثلاثة أيام فقط للاستئناف. ووفقاً لخطاب أرسلته السفارة المصرية بلندن فقد "أطلق سراح كل من ثبت أنهم لاجئون أو طالبو لجوء أو لديهم تصريح قانوني سليم أو تأشيرة دخول سارية".^{١٠٢}

الأحوال داخل مراكز الاحتجاز

لا توجد العديد من المعلومات الرسمية عن أحوال معسكرات الاحتجاز. فبينما عملت المفوضية على توفير الملابس والأحذية ومستلزمات النظافة الشخصية للمحتجزين، إلا أنها أشارت إلى أن "معنويات المحتجزين

⁹⁹ إفادة المفوضية السامية لشئون اللاجئين، ٢٧ يناير ٢٠٠٦.

¹⁰⁰ إفادة المفوضية السامية لشئون اللاجئين، ١٣ يناير ٢٠٠٦.

¹⁰¹ إفادة المفوضية السامية لشئون اللاجئين، ١٩ يناير ٢٠٠٦.

¹⁰² انظر، "خطاب إلى السفارة المصرية"، المرجع الذي سبقت الإشارة إليه.

منخفضة جداً، وتظهر على العديد منهم آثار الصدمة نتيجة لما جرى من أحداث، وانفصال الكثيرين منهم عن أسرهم.^{١٠٣}

كانت توجد أسرة في القاعة التي كنا نبيت فيها [داخل سجن القناطر]، إلا أنها لم تكن كافية. فكانت كل امرأتين تشتركان في سرير واحد من بين ١٧ سريراً. في حين اضطرت الكثيرات إلى النوم على الأرض، التي كانت شديدة البرودة والرطوبة بسبب وجود الحمامات داخل القاعة. وكان بيننا ١٥ طفلاً، ثلاثة منهم لم تكن معهم أمهاتهم داخل القاعة؛ كانت أعمارهم ما بين عام وخمسة أعوام وأحد عشر عاماً تقريباً.
مقابلة أجراها فريق البرنامج مع أحد المتظاهرين في ٨ يناير ٢٠٠٦

قال أحد المتظاهرين إن الجرحى لم يحصلوا سوى على خرق بالية لتنظيف جروحهم ولم يُعط لهم أي علاج آخر. وقال اثنان من المحتجين الذين نقلوا إلى مستشفى المنيرة إن الأطباء كانوا يستخدمون إبرة واحدة لتخفيف جروح جميع السودانيين دون أن يطهروها. وذكر أحد المتظاهرين في وصفه للعلاج في مراكز الاحتجاز: "عندما كان يحاول أي منا التحرك قليلاً بسبب آلامه أو بسبب برودة الأرض أو رطوبتها، أو الاثنتين معاً- كانوا يوسعونه ضرباً بالعصي، أو يصفوناه على وجهه."^{١٠٤} وقال آخر: "كان الضباط، في المعسكر، يكتبون الأسماء. كانوا في منتهى القسوة معنا. أحدهم كان يضرب الناس ويهينهم. كان يضرب النساء، ويذاديهن بـ"العاهرات"، وما شابهها من ألفاظ."^{١٠٥}

انفصل أفراد الأسرة الواحدة عن بعضهم. فيروى أحد الرجال متذكراً: "في ليلة سبت، وضعت أنا وزوجتي على حافلتين مختلفتين، إحداهما للرجال والأخرى للنساء. وعندما رفضنا أن نفصل، أخبرونا أن الحافلتين متجهتين إلى نفس المعسكر. إلا إنهم كانوا يكذبون علينا. فقد أرسلت زوجتي إلى سجن القناطر، وأحضرت أنا إلى سجن شبين الكوم."^{١٠٦} ويمضي الرجل ليصف تجربته في السجن قائلاً:

" كنا ٢٥ فرداً داخل الزنزانة. زنزانة لا يزيد اتساعها عن ٣x٤ متر. لم تكن هناك أسرة. أعطونا أغطية. كان الجو شديد البرودة. كادت الأرض أسمنتية، كانت شديدة الرطوبة.

كان في الزنزانة دورة مياة مفصولة بدار. قيل لنا أن نشرب منها.

وفي منتصف إحدى الليالي، دخل أحد الرجال إلى دورة المياه. وعندما تأخر في الداخل ولم يرد على نداءاتنا، أخذنا نضرب على باب الزنزانة كي نسمعنا حراس السجن الذين كانوا في الدور السفلي.

¹⁰³ إفادة المفوضية السامية لشئون اللاجئين، ١٣ يناير ٢٠٠٦.

¹⁰⁴ مقابلة أجراها برنامج دراسات اللاجئين والهجرة القسرية، ٤ يناير ٢٠٠٦.

¹⁰⁵ مقابلة أجراها برنامج دراسات اللاجئين والهجرة القسرية، ١٣ يناير ٢٠٠٦.

¹⁰⁶ مقابلة أجراها برنامج دراسات اللاجئين والهجرة القسرية، ٨ يناير ٢٠٠٦.

مرت نصف ساعة حتى فتح الحراس الباب. وعندما فتحوا دورة المياه، وجدنا الرجل وقد شقق نفسه. لقد التقطت صورته وهو مشنوق على هاتفه المحمول. أثناء التحقيق نقلنا إلى غرفة أخرى ثم أعادونا إلى زنزانتنا. وعندما عدنا إلى الزنزانية، رفضنا الشرب من دورة المياه بسبب الجثة، ولكنهم أمرونا أن نستمر في الشرب منها، فشرينا.¹⁰⁷

قال العديد من المتظاهرين إن السلطات المصرية صادرت مقتنياتهم، وبخاصة نقودهم، إلا أن ذلك لم يكن الحال دائماً. فيقول أحد الرجال: "عرض علينا أحد الضباط حفظ أموالنا لحين خروجنا من السجن، وقد وفى بوعده." في حين تروي إحدى النساء أنها فوجئت بحسن المعاملة: "كان من الصعب أن نصدق أن هؤلاء الناس مصريون، فقد كانوا يعاملوننا بمنتهى الطيبة. أعطونا عصائر ويسكويت وحليب وملابس نوم ونعول وأغطية. كانت معاملتهم حسنة تماماً. لم نصدق أنهم من نفس جنسية أفراد الشرطة الذين كانوا يضربوننا".¹⁰⁸

وكان غالباً ما يطلق سراح المحتجزين في أماكن مهجورة. فيروي أحد اللاجئين قصة الإفراج عنه من معسكر طره قائلاً: "في الساعة الثانية صباحاً من اليوم التالي للاحتجاز، اختاروا أضعف الأفراد فينا. وعودنا بنقلنا إلى أماكن نحصل فيها على رعاية صحية أفضل وأسرة وأغطية. إلا أنهم، في واقع الأمر، طلبوا منا أن نغادر الحافلات، في مجموعات من اثنين أو ثلاثة، وتركونا في العراء دون أحذية ولا نقود." وروي آخر تجربة مشابهة فقال: "في ليلة السبت، حضر المصريون حقائبنا من الحديقة، إلا أنهم لم يمنحونا وقتاً كافياً للبحث عن متعلقاتنا. ووضعوا مجموعة منا مكونة من عشرين فرداً في إحدى الحافلات ثم أنزلونا في مكان ما. لم أستطع المشي، فلم أكن أرددي حذاءً".¹⁰⁹ وقص متظاهر آخر تجربته قائلاً: "أطلق سراحني في يوم الجمعة الساعة السادسة مساءً. لقد أهانتنا الشرطة. حملونا على حافلة قبل أن يفرجوا عنا، وكانوا يتوقفون كل فترة لإنزال البعض منا بعد أن يوجهوا لنا السباب. تركوني مع غيري من اللاجئين في مكان لا أعرفه".¹¹⁰

تهديدات بالترحيل

أشار وزير الخارجية المصري، بعد فترة وجيزة من إنهاء الاحتجاج، أن الوزارة عازمة على ترحيل السودانيين المحتجزين. ونشرت جريدة "الأهرام ويكلي" خبراً بأن "وزارة الخارجية المصرية أعلنت أنها سترحل ٦٤٥ محتجزاً سودانياً صنفتهم تحت بند 'مهاجرين غير شرعيين'".¹¹¹ وذكرت جريدة الأهرام اليومية، في ٤ يناير، أنه سوف يجري ترحيل ٦٥٠ محتجزاً إلى السودان.

¹⁰⁷ المرجع السابق. أنظر أيضاً وثيقة منظمة مساعدة اللاجئين في الشرق الأوسط وجذب أفريقيا، "قائمة بالبحث الموجودة في مشرحة زينهم من تاريخه ٢٠٠٦/١/١٨". يبدو أن جثة الرجل الذي مات في الحجز نقلت إلى مشرحة زينهم.

¹⁰⁸ مقابلة أجراها برنامج دراسات اللاجئين والهجرة القسرية، ٨ يناير ٢٠٠٦.

¹⁰⁹ مقابلة أجراها برنامج دراسات اللاجئين والهجرة القسرية، ٤ يناير ٢٠٠٦.

¹¹⁰ مقابلة أجراها برنامج دراسات اللاجئين والهجرة القسرية، ١٤ يناير ٢٠٠٦.

¹¹¹ جمال نكرومه، "تضييق الخناق"، ٥ - ١١ يناير ٢٠٠٦.

إلا أن الحكومة المصرية أعلنت في الخامس من يناير تأجيل عمليات الترحيل. وقالت السيدة/ أستريد فان جذيرن شتورت، المتحدثة الرسمية باسم المفوضية السامية لشئون اللاجئين، أن الحكومة وافقت على تأجيل عملية الترحيل لثلاثة أيام.¹¹² وكانت هذه هي الفترة التي استطاعت فيها المفوضية الوصول إلى المحتجزين وبدأت في تحديد المسجلين منهم لدى المفوضية.

وقد سمحت الحكومة المصرية لمفوضية شئون اللاجئين، ابتداءً من ٧ إلى ٢٠ يناير، بالقيام بتقييماتها القانونية ولم ترحل أحداً. وفي مقال نشرته جريدة نيويورك تايمز في ٨ يناير أكدت الجريدة أنه لن تحدث أية عملية ترحيل. كما قال السيد/ناصر حمزاوي، في إدارة الشئون الأفريقية بوزارة الخارجية المصرية، إنه " سوف يطلق سراحهم بعد أن تنظر مفوضية شئون اللاجئين والسلطات في كل ملف على حده وتحدد وضع كل فرد".¹¹³

إلا أن المخاوف تجددت بإجبار المحتجزين على العودة إلى السودان مع انتهاء عمليات التقييم التي أجرتها المفوضية في ٢٦ يناير وبقاء ١٨٣ سودانياً رهن الاحتجاز. وقد أوصت المفوضية الحكومة المصرية، كما أوضحنا في موضع سابق، بالإفراج عن ١٤ فرداً من ١٨٣ محتجزاً، وإعطاء الفرصة لـ ٣٤ آخرين لاستئناف قرار المفوضية. أما المتبقون فقد تردد وضعهم بأنهم "غير مؤهلين للحصول على الحماية الدولية للاجئين بمقتضى انتداب المفوضية السامية لشئون اللاجئين".¹¹⁴ ويبدو أن الحكومة المصرية بددت هذه المخاوف عندما أشار السيد/ ناصر حمزاوي في ٣٠ يناير أنه لن يجري ترحيل أي من المحتجزين في السجون: "الآن وقد أتمت المفوضية مقابلات عملية التقييم، فقد تقرر عدم ترحيل أي من المحتجزين المتبقين إلى السودان".¹¹⁵ وفي ١١ فبراير، أطلق سراح كافة المحتجزين السودانيين. ويبدو أن كلاً منهم أعيد إليه جواز سفره، كما جرى تمديد فترة إقامتهم إلى ستة أشهر أخرى - وهي عملية نفذتها وزارة الداخلية المصرية بالتعاون مع السفارة السودانية بالقاهرة.

ضلع السفارة السودانية بالقاهرة

لعل إحدى القضايا التي ظلت غامضة في الأسابيع التي أعقبت فض الاعتصام هي دور السفارة السودانية في الأحداث. قدّم أحد الأشخاص المتعاملين مع منظمة مساعدة اللاجئين في أفريقيا والشرق الأوسط إليها قائمة تضم أسماء يبدو أن السفارة كادت قد جمعتها تمهيداً لترحيل أصحابها. وقد أشارت شهادات بعض الشهود أن السفارة كادت مهتمة بإعادة المحتجزين إلى السودان. قال أحد المتظاهرين: "يوم الأربعاء، قيل لنا أن نازل للطابق السفلي في مجموعات من عشرة أفراد. كان هناك ستة من موظفي السفارة السودانية عند البوابة الأمامية

¹¹² "مصر سوف توجّل ترحيل السودانيين"،

¹¹³ مايكل سلاكمن، مصر تقول إنها لن ترحل أيّاً من السودانيين المسجونين"، ١٨ يناير ٢٠٠٦، الجزء أ؛

العمود أ؛ قسم الأخبار الأجنبية، ص ٣.

¹¹⁴ إفادة المفوضية السامية لشئون اللاجئين، ٢٧ يناير ٢٠٠٦.

¹¹⁵ "مصر: الحكومة المصرية تقول لا ترحيل للمحتجزين السودانيين"، شبكة المعلومات الإقليمية المتكاملة (إيرين)، 30 يناير ٢٠٠٦، يمكن الحصول عليه من الموقع الإلكتروني: http://www.irinnews.org/report.asp?ReportID=51415&SelectRegion=Middle_East&SelectCountry=Egypt

أرادوا أن يحصلوا على معلومات منا." ثم أضاف قائلاً: "اقترب أحد موظفي السفارة مني و طلب من الضابط أن يصطحبني معه."¹¹⁶

وروى العديد من الذين كانوا في السجن ما قيل لهم عن كيفية ترحيلهم. تقول عجوز أرسلت إلى سجن القناطر: "لأننا لم نكن نحمل أوراقاً، قيل لنا أننا سوف ننقل إلى سجن القناطر، ثم نرحل إلى بلادنا."¹¹⁷

إن "اهتمام" السفارة السودانية وضلوعها في الأحداث أظهر ضرورة اعتبار المحتجزين (*sur place refugees*) أي اعتبارهم لاجئين بموجب ما حدث من أمور منذ أن تركوا بلادهم الأصلية.¹¹⁸ وفي الثامن من يناير، أرسلت منظمة مساعدة اللاجئين في أفريقيا والشرق الأوسط بدفع قانوني إلى مفوضية شؤون اللاجئين بكل من القاهرة وجنيف، تنادي فيه باعتبار المحتجزين في السجن من اختصاص المفوضية على هذا الأساس. وقالت إن ضلوع السفارة السودانية، لا سيما في إعداد أوراق السفر، إضافة إلى طبيعة المظاهرة التي كانت تحمل أبعاداً سياسية واضحة، وكذلك الإشادة إلى أن المظاهرة كانت تضر بالعلاقات الثنائية بين مصر والسودان— مما يزيد من احتمال تعرض اللاجئين للاضطهاد عند عودتهم إلى السودان.

واعترفت مفوضية شؤون اللاجئين، في رسالة إلكترونية بتاريخ ١٣ يناير، بأنها كانت على دراية تامة بضلوع السفارة السودانية. وأشارت الرسالة إلى "تشككها فيما يتعلق بتبعات الأحداث بالنسبة إلى سلامة الأفراد المعنيين نظراً لاشتراكهم في المظاهرات إضافة إلى الدور الذي لعبه مسئولون سودانيون في الأحداث."¹¹⁹

المساعدات الطارئة

طُرد العديد من السودانيين الذين تظاهروا في حديقة ميدان مصطفى محمود من بيوتهم. وبعد إنهاء المظاهرات، لم يجد العديد من المتظاهرين مساكن تأويهم. ومما عقّد من هذه المشكلة هو عدد السودانيين الذين تعرضوا لإصابات أثناء الفض العنيف للاعتصام. وبدا للمنظمات الإنسانية مدى صعوبة التنسيق والاستجابة لهذا الكم الكبير من المساعدات اللازمة في الأيام والأسابيع التي أعقبت عملية الإجماع.

عمل اثنان من موظفي منظمة مساعدة اللاجئين في أفريقيا والشرق الأوسط في ٣١ ديسمبر على المساعدة في نقل السودانيين الذين يعانون من إصابات حرجة إلى مستشفيات القاهرة. وبدأ الموظفان في نقل المرضى إلى مستشفى سنابل بعد أن نصحهم بذلك كبير أطباء جمعية كاريتاس. كان الاثنان يعملان طيلة النهار من الساعة العاشرة صباحاً، ثم يأخذان في نقل المرضى إلى المستشفيات طيلة الليل. وفي اليوم التالي، تمكنا من نقل

¹¹⁶ مقابلة أجراها برنامج دراسات اللاجئين والهجرة القسرية، ٨ يناير ٢٠٠٦.

¹¹⁷ مقابلة أجراها برنامج دراسات اللاجئين والهجرة القسرية، ٢٨ يناير ٢٠٠٦.

¹¹⁸ يوضح كتيب مفوضية شؤون اللاجئين الخاص بإجراءات ومعايير تحديد وضع اللجوء أن التقييم الرئيسي هو ما إذا كانت سلطات البلد الأصلي للمتقدم قد أخذت بها علماً، وكيفية نظر السلطات لها. "انظر الفقرة ٩٦ من الكتيب، ١٩٧٩.

¹¹⁹ بريد إلكتروني من حمدي بخاري، المفوضية السامية لشؤون اللاجئين بجنيف، إلى طارق بدوي، منظمة مساعدة اللاجئين في أفريقيا والشرق الأوسط، ١٣ يناير ٢٠٠٦.

المرضى إلى مستشفى أم النور. وانهى موظفا منظمة مساعدة اللاجئين في أفريقيا والشرق الأوسط حديثهما عن اليومين التاليين لفض الاعتصام بملاحظة متضاربة:

لوحظ أن الناجين كانوا في أشد الحاجة إلى الرعاية الطبية. فبدون تقديم الإرشاد أو المساعدة لعاني الكثيرون من الآلام والسحجات والكسور دون أن يحصلوا على رعاية داخل أحد المستشفيات. لا نستطيع إلا التساؤل: كم من مصاب آخر لا نعلم عنه شيئاً ولا يزال يحتاج إلى الرعاية الطبية، أو لا يزال غير مقتنع بالذهاب إلي مستشفى، أو لا يجد المساعدة للوصول إلى المؤسسات الطبية. بالطبع، إن من لا يزالون داخل مراكز الاحتجاز يعانون غالباً من إصابات خطيرة، وحيث إنه لم يتمكن أحد من الدخول إلى السجون أو مراكز الاحتجاز في الأيام الأولى، فلا بد وأن جروحهم قد أهملت ولم تعالج.¹²⁰

وقد جال موظفو مفوضية شؤون اللاجئين ومنظمة جمعية كاريتاس ومنظمة مساعدة اللاجئين في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في مستشفيات القاهرة المختلفة بحثاً عن المصابين. وكما أوضحنا في مقام سابق، فإن إقناع المصابين السودانيين- لا سيما المصابين بإصابات خطيرة- بالذهاب إلى المستشفيات المصرية، كان يمثل في حد ذاته تحدياً آخر، بسبب خوف العديد من السودانيين من تقبل المساعدات المصرية. وفي السادس من يناير، بدأ المرضى يتوافدون على عشرة مستشفيات مختلفة، وعولج أكثر من ١٩٠ مصاباً في المستشفى الإيطالي في كنيسة السكاكيني.¹²¹

وساهم طاقم العمل بمنظمة مساعدة اللاجئين في أفريقيا والشرق الأوسط في التنسيق مع الكنيسة لتجميع قوائم بأسماء المفقودين وكذلك قوائم بأسماء السودانيين المحتجزين في المستشفيات المختلفة. كما طلبت مفوضية شؤون اللاجئين أيضاً الحصول على قوائم مماثلة نظراً لصعوبة الحصول على معلومات موثوق بها عن أماكن أصدقاء وأقارب المصابين. كما انفردت المفوضية بتقديم معلومات إلى اللجنة الدولية للهلال والصليب الأحمر لأسباب تتعلق بالأمن والسرية.¹²² وفي ٥ يناير، بلغت قائمة المفقودين التي أعدها كنيسة السكاكيني ١٢٠ اسماً (وهي القائمة التي أقرت الكنيسة بعدم اكتمالها). وفي ١٥ يناير، أصدرت منظمة مساعدة اللاجئين في أفريقيا والشرق الأوسط قائمة بأسماء ٢١ حالة لم يستدل على أماكنها.

أصدرت المفوضية السامية لشؤون اللاجئين بياناً في ١٤ مارس بعنوان "المفقودون بعد أحداث ٢٩ ديسمبر ٢٠٠٥".¹²³ وتوضح هذه الوثيقة حصول المفوضية على قوائم بأسماء المفقودين كانت قد أرسلتها إليها منظمات

¹²⁰ جورج ميلاد ومحمد المسيري، "في أعقاب إجلاء السودانيين"، الوثيقة في ملفات مساعدة اللاجئين في الشرق الأوسط وأفريقيا.
¹²¹ انظر "تحديث ٢٠٠٦/٦/١: تنسيق المساعدات الطبية والتحديثات المرتبطة"، الوثيقة في ملفات منظمة مساعدة اللاجئين في أفريقيا والشرق الأوسط.

¹²² انظر "تقرير عن اجتماع مفوضية شؤون اللاجئين بشأن الأطفال الذين افترقوا عن ذويهم والمفقودين"، ١٧ يناير ٢٠٠٦، الوثيقة في ملفات منظمة مساعدة اللاجئين في أفريقيا والشرق الأوسط.
¹²³ المفوضية السامية لشؤون اللاجئين، "المفقودون بعد أحداث التاسع والعشرين من ديسمبر ٢٠٠٥"، ١٤ مارس ٢٠٠٦، الوثيقة في ملفات مساعدة اللاجئين في الشرق الأوسط وأفريقيا وبرنامج دراسات اللاجئين والهجرة القسرية.

مجتمعية وكنائس ومنظمات غير حكومية، وكيف تعاونت المفوضية مع اللجنة الدولية للهلال والصليب الأحمر "للاتصال بأسر المفقودين والرد على كافة التساؤلات عن أقاربهم ممن قد يكونوا في السجن".¹²⁴

ويبقى عدد المفقودين نتيجة لإجلاء المتظاهرين بالقوة غير معروف. وبرغم إشارة وثيقة مفوضية شئون اللاجئين إلى "إرسال بعض المنظمات بتقارير تحريات المتابعة عن الذين ما زالوا مفقودين على مدار الأسبوعين الماضيين"¹²⁵، فقد وصلت إلى المفوضية قائمة أخرى تتضمن أكثر من ٢٣ اسماً.¹²⁶

وقد أنشأت مفوضية شئون اللاجئين صندوق طوارئ لإسكان ومساعدة اللاجئين ببنيك الإسكندرية تشرف عليه جمعية كاريتاس. وتقتصر المساعدات على اللاجئين الذين شاركوا في التظاهر من ٢٩ سبتمبر إلى ٢٩ ديسمبر و"الذين وردت أسماؤهم في القائمة التي قدمها قادة الاحتجاج إلى مفوضية شئون اللاجئين في ١٩ ديسمبر ٢٠٠٥".¹²⁷ وجرى تقسيم السودانيين على أفرع البنك المختلفة في القاهرة وفقاً للحرف الأول من اسمائهم. وفي ١٨ يناير، زعمت مفوضية شئون اللاجئين أن عدد المستفيدين من صندوق الإسكان بلغ ١٥٠٠ شخصاً، مما أدى إلى استنزاف موارده. إلا أن تقارير أخرى أفادت أن البنك طلب من الأفراد مراجعة البنك بعد أسبوعين مما زاد من شعورهم بالإحباط الشديد. وأشارت بعض التقارير إلى أن نحو ٥٠٠ شخص أتوا إلى البنك مدعين أنهم ممن شاركوا في الاحتجاج، إلا أن أسماءهم لم ترد على القائمة التي قُدمت إلى مفوضية شئون اللاجئين.¹²⁸ وعمدت مفوضية شئون اللاجئين إلى توجيه أولئك الذين لا يزالون في حاجة للمساعدة إلى جمعية كاريتاس أو إلى مكتب إدارة المفوضية مباشرة.¹²⁹ وجاء على لسان أحد ممثلي مفوضية شئون اللاجئين أنها سوف تقدم المساعدة لكل من يفرج عنهم من المحتجزين.¹³⁰ وأشارت المفوضية إلى منح كل من يطلق سراخهم من حاملي البطاقات الزرقاء أو الصفراء ٣٠٠ جنياً مصرياً للحصول على مسكن.¹³¹ كما أنشأت المنظمة الأمريكية لإعادة اللاجئين (AAR)، وهي مؤسسة خيرية خاصة، صندوق "السودانيون الناجون من أحداث ٣٠ ديسمبر"، وهو صندوق غير تابع للأمم المتحدة. وقد وجهت هذه المؤسسة تبرعاتها في مجال الرعاية الطبية والإيواء وغيرها من الاحتياجات الأساسية الأخرى.

كما تضافرت جهود مفوضية شئون اللاجئين مع جهود المبادرة السودانية للتنمية (سوديا)، وهي إحدى المنظمات غير الحكومية السودانية، للتصدي لمسألة الفُصّر غير المرافقين. وتعهدت مفوضية شئون اللاجئين بتوفير الرعاية التربوية للأطفال الذين يُتموا من جراء فض الاعتصام. كما أشارت إلى اعتزامها توجيه الموارد

¹²⁴ المرجع السابق.

¹²⁵ المرجع السابق.

¹²⁶ الوثيقة في ملفات برنامج دراسات اللاجئين والهجرة القسرية.

¹²⁷ انظر المفوضية السامية لشئون اللاجئين، "إعلان"، ٣ يناير ٢٠٠٦ (بالإنجليزية وبالعربية) فاكس في ملفات منظمة مساعدة اللاجئين في أفريقيا والشرق الأوسط.

¹²⁸ انظر "اجتماع مفوضية شئون اللاجئين بشأن الأطفال الذين افترقوا عن آبائهم والأشخاص المفقودين"، المرجع الذي سبقت الإشارة إليه.

¹²⁹ المرجع السابق.

¹³⁰ انظر "إفادة في مقر المفوضية السامية لشئون اللاجئين في ١٨ يناير ٢٠٠٦"، الوثيقة في ملفات منظمة مساعدة اللاجئين في أفريقيا والشرق الأوسط.

¹³¹ انظر "اجتماع مفوضية شئون اللاجئين بشأن الأطفال الذين افترقوا عن آبائهم والأشخاص المفقودين"، المرجع الذي سبقت الإشارة إليه.

المخصصة لبرنامج الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية لدعم أسر سودانية تقوم على رعاية وتربية ٢٤ من القصر غير المرافقين.^{١٣٢}

وتضافرت جهود كل من مفوضية شؤون اللاجئين ، ومنظمة مساعدة اللاجئين في أفريقيا والشرق الأوسط، ومركز الزديم للعلاج والتأهيل النفسي لضحايا العنف، سعياً لتلبية احتياجات الصحة النفسية لمن يعانون من صدمة نفسية نتيجة لما قاسوه من جراء العنف والمعاناة أثناء فض الاعتصام وبعده. كما سعت هذه الهيئات الثلاثة إلى التنسيق مع منظمات تقديم الخدمات الأخرى في مصر. فقدمت منظمة مساعدة اللاجئين في أفريقيا والشرق الأوسط النصح لأسر الموتى، ونظمت لقاءً مع مفوضية شؤون اللاجئين لتحديد ما يجب عمله بالنسبة للموتى. ووافقت المفوضية، بعد عدة مفاوضات، على دفع ١٠٠٠ دولار لكل أسرة من أسر الضحايا، من خلال مؤسسة جمعية كاريتاس، وتسهيل عملية نقل الجثث من المشرحة وتسليمها إلى الأسر.^{١٣٣} وفي مارس، وبعد مرور أكثر من شهرين على الحادث، جرى صرف **التعويضات**. وكان من المفترض أن تحدد كل أسرة ما إذا كانت ترغب في نقل الجثث إلى السودان أو دفنها في مصر، إلا أن ما حدث كان أن دفنت كل الجثث في القاهرة، كما سبق وأشرنا.

ولا تزال منظمة مساعدة اللاجئين (AMERA) تقدم النصح والمشورة لأسر المتوفين للتغلب على الأزمة، وأحيل إليها العديد من حالات أطفال يعانون من صدمة نفسية نتيجة للعنف. فضلاً عن ذلك، نجحت منظمة مساعدة اللاجئين في أفريقيا والشرق الأوسط في حشد التأييد لتوفير المساعدة للأيتام، كما نجحت في لم شمل أربعة من الأطفال مع أجدادهم في السودان. إلا أنه لا تزال هناك حاجة لتقديم دعم نفسي طويل الأجل للأسر المكومة. كما تحتاج كل من مفوضية شؤون اللاجئين واللجنة الدولية للصليب الأحمر للمساعدة في مجال نشر المعلومات عن الموتى والمفقودين من أجل لم شمل الأسر.

وتعد المتعلقات التي فقدت أثناء فض الاعتصام إحدى الشواغل الأخرى. وتزعم الحكومة المصرية أنها تحتجز متعلقات للاجئين في ثلاث عربات نقل ضخمة، إلا أنها أعلنت عدم تحمل مسؤولية توزيعها، زاعمة أنها مسؤولة مفوضية شؤون اللاجئين.^{١٣٤}

ردود الفعل المحلية والدولية

المفوضية السامية لشؤون اللاجئين

تباينت ردود فعل مفوضية شؤون اللاجئين على فض الاحتجاج. فقد جاء على لسان السيد/ أنتوني و جوتيرس، المفوض السامي لشؤون اللاجئين، وفقاً لما نقلته محطة الإذاعة البريطانية (BBC) في ٣٠ ديسمبر،

¹³² المرجع السابق.

¹³³ انظر "احتجاج في منظمة مساعدة اللاجئين في أفريقيا والشرق الأوسط بمصر، في ١٥ يناير ٢٠٠٦"، الوثيقة في ملفات منظمة مساعدة اللاجئين في أفريقيا والشرق الأوسط.

¹³⁴ انظر إفادة في مقر المفوضية السامية لشؤون اللاجئين في ١٨ يناير ٢٠٠٦، الوثيقة في ملفات مساعدة اللاجئين في الشرق الأوسط وأفريقيا.

"أنه يشعر بالصدمة الشديدة بسبب حالات القتل"^{١٣٥} وقال في بيان مكتوب: "برغم أنه ليس لدينا تفاصيل حتى الآن ولا نستطيع استجلاء ما حدث بوضوح، إلا أن استخدام العنف وإزهاق الأرواح أمر ليس له ما يبرره."^{١٣٦}

كما ذكرت وكالة أنباء (CNN)، عن نفس الموضوع، في ٣٠ ديسمبر إدانة الأمين العام للأمم المتحدة، السيد كوفي أنان، لاستخدام الأمن المصري العنف غير المبرر، وأعرب الأمين العام عن أسفه لعدم التعامل مع الموقف سلمياً من خلال الحوار كما طالبت مفوضية شؤون اللاجئين.^{١٣٧}

وفي المقابل، صرحت السيدة/ أستريد شتورت، المتحدثة الرسمية باسم مفوضية شؤون اللاجئين، أن الحكومة المصرية، بالتعاون مع المفوضية السامية لشؤون اللاجئين، قد أظهرت صبراً في التعامل مع موقف اللاجئين السودانيين. وأعلنت في مؤتمر حضره سفير النوايا الحسنة، الفدان عادل إمام، أن ساعات كثيرة انقضت في محاولة للتفاوض مع المحتجين منذ أن بدأ الاحتجاج وحتى اتفاق ١٧ ديسمبر. وأضافت أنها طلبت من السلطات المصرية إنهاء الاحتجاج بطريقة سلمية، وأنها لم تتوقع كل هذا الكم الهائل من الإصابات والوفيات، مؤكدة أنها تتفهم المشكلات التي يمر بها اللاجئون السودانيون والتي تسعى مفوضية شؤون اللاجئين إلى مساعدتهم للتغلب عليها بكل طاقتها.^{١٣٨} إلا أنها شددت كذلك على أنه كان ينبغي على المفوضية أن تضع مساعدة اللاجئين على رأس أولوياتها، زاعمة أن أغلب المحتجين كانوا من النازحين الاقتصاديين وليسوا من اللاجئين. وذكرت شتورت أن المفوضية لم تتمكن من التغلب على ظاهرة التمييز في مصر نظراً لما تعانيه مصر من مستويات بطالة عالية.^{١٣٩}

وذكرت مفوضية شؤون اللاجئين أن الحكومة المصرية احتفظت لنفسها بحق إنهاء الاحتجاج لخدمة صالح المجتمع المصري. وقالت شتورت إن الحكومة المصرية لم تمنع في حل الموقف سلمياً سيما في ظل علاقاتها الخاصة مع السودان، وأضافت أن مفوضية شؤون اللاجئين تعاونت مع الحكومة المصرية تعاوناً وثيقاً من خلال إجرائها مقابلات مع المتظاهرين في مراكز الاحتجاز.^{١٤٠}

فيما أنكر السيد ديسالني دامتو، نائب ممثل مفوضية شؤون اللاجئين بالقاهرة، في الوقت ذاته، أن تكون المفوضية قد طلبت من الحكومة إنهاء الاحتجاج؛ متسائلاً عما إذا كان يمكن للمفوضية أن تملّي على دولة ذات سيادة ما تفعله، قائلاً: "كنا نطلع الحكومة على آخر التطورات وقد رفعنا تقريراً عن تدهور الأحوال الصحية في الحديقة. كما أننا لم نطلب مطلقاً من الحكومة فض اعتصام طالبي الجوع بالقوة."^{١٤١}

¹³⁵ عشرون سودانياً يموتون في مdahمة بالقاهرة"، هيئة الإذاعة البريطانية، ٣٠ ديسمبر ٢٠٠٥، يمكن الحصول عليها عبر الموقع الإلكتروني: <http://news.bbc.co.uk/2/hi/africa/4568340.stm>.

¹³⁶ "أنان يشجب حوادث القتل في احتجاج القاهرة"، سي إن إن، ٣٠ ديسمبر ٢٠٠٥، يمكن الوصول إليه على الموقع الإلكتروني: > <http://www.cnn.com/2005/WORLD/africa/12/30/egypt.sudanese/index.html>.

¹³⁷ المرجع السابق.
¹³⁸ فوزي مخيمر، "المتحدثة الرسمية باسم مفوضية شؤون اللاجئين: وقع حادث فض الاعتصام بناءً على اتفاق مع الحكومة المصرية"، ٤ يناير ٢٠٠٦.

¹³⁹ عشرون سودانياً يموتون في مdahمة بالقاهرة"، المرجع الذي سبقت الإشارة إليه.

¹⁴⁰ فوزي مخيمر، المتحدث الرسمي باسم مفوضية شؤون اللاجئين، المرجع الذي سبقت الإشارة إليه.

¹⁴¹ جمال نكرومه، "تضييق الخناق"، المرجع الذي سبقت الإشارة إليه.

تقوم أسس المفوضية السامية لشئون اللاجئين على ثلاث ركائز: توفير حقوق الإنسان والحماية والتنمية... أعيش في مصر منذ أربع سنوات، ولم أحصل مطلقاً على أي من هذه الحقوق الأربعة كوني لاجئاً. لذلك أدعو المجتمع الدولي للتدخل لمعالجة المشكلات التي يعاني منها اللاجئون السودانيون هنا، كي لا تتكرر هذه الكارثة".
مقابلة أجراها فريق البرنامج مع أحد المتظاهرين في ١٤ يناير ٢٠٠٦

الحكومة المصرية

شدد السيد أحمد أبو الغيط، وزير الخارجية المصري، أن دور الحكومة المصرية طيلة فترة الثلاثة أشهر كان يتمثل في كونها بلداً مضيئاً يعمل على التوسط بين المفوضية السامية لشئون اللاجئين والمحتجين، ومساعدة سكان المنطقة المحاصرين. وأضاف أبو الغيط أن مصر لعبت دوراً هاماً في توفير الأمن لمفوضية شئون اللاجئين وتنسيق العديد من المفاوضات بينهما، والاتصال بالمسؤولين السودانيين الذين وعدوا بعودة طوعية آمنة للاجئين، وتشكيل لجنة مكونة من الوزارات المصرية المعنية لمناقشة استراتيجيات إنهاء الاحتجاج سلمياً.

وفي ٢٢ ديسمبر ٢٠٠٥، تلقت وزارة الخارجية المصرية خطاباً من مفوضية شئون اللاجئين ينص على أن الموقف داخل الحديقة أصبح حرجاً، ما أثار اهتمام وسائل الإعلام، مما قد يضر بصورة الحكومة المصرية ومفوضية شئون اللاجئين دولياً. وطلب الخطاب من الحكومة المصرية إنهاء الاحتجاج.

شدد أحمد أبو الغيط أن الحكومة لم تبادر بإنهاء الاعتصام، ولفت الأنظار إلى أنها أمدت المعتصمين طيلة ثلاثة أشهر، وسمحت لهم بالاحتجاج في أحد ميادينها. كما ذكر أن المتظاهرين خرقوا القانون المصري، وخرقوا معاهدة اللاجئين بانتهاكهم القانون المحلي. وأضاف أنه ما كانت أية دولة أخرى لتسمح للاجئين بإقامة احتجاج في أحد ميادينها الهامة لمدة ثلاثة أشهر. وأعرب عن حزنه تجاه حوادث الوفاة التي وقعت جراء أحداث إخلاء الميدان، إلا أنه شدد على أهمية التمييز بين قرار إنهاء الاحتجاج وبين ما تلاه من أحداث.^{١٤٢}

لم أتخيل أن يقتل الناس.... يقول البعض أن مدافع المياه كانت السبب وراء حوادث القتل. هذا الأمر غير صحيح - فقد صوبت المياه فوق الرؤوس. انظر إلى الأفلام الوثائقية لتعلم مدى زيف هذا الزعم.
وزير الداخلية حبيب العادلي، للبرنامج التلفزيوني حديث المدينة، ٢٧ يناير

انتقدت جماعات وأحزاب المعارضة استخدام قوات الأمن المصري للعنف، في جلسة مجلس الشعب المصري التي انعقدت فور فض الاعتصام. إلا أن أعضاء الحزب الوطني، ومعهم مفيد شهاب، ركزوا على مائة العلاقات بين مصر والسودان. وذهب أغلب أعضاء البرلمان إلى أن مصر لم تنتهك القانون الدولي أو اتفاقية جينيف. وشدد مفيد شهاب، كما فعل أبو الغيط، على أن الحكومة مسؤولة أمام مواطنيها الذين تأدوا بسبب الاحتجاج.

¹⁴² أحمد أبو الغيط، "مصر تطلب توضيح الحقائق خلف طرد اللاجئين السودانيين وإنهاء احتجاجهم، المفوضية السامية لشئون اللاجئين لم توجه أي لوم إلى مصر"، ٣ يناير ٢٠٠٦.

وأنتهى الوزير بيانه قائلاً إنه ما كانت أية دولة أخرى لتسمح بحدوث مثل هذا الاحتجاج على أراضيها.^{١٤٣}

وفي الأشهر التي أعقبت الاعتصام، شكى العديد ممن شاركوا في التظاهر من تعرضهم لتهديدات وتهديدات من قوات الأمن والشرطة المصرية الذين، حسبما قال المتظاهرين، رددوا نفس الحجج التي ساقها مسئولو الحكومة، كما سبقت الإشارة. فذكرت جماعة "صوت اللاجئين" التي كانت أول من نظم الاحتجاج أن أعضاءها تعرضوا للاستجواب والاحتجاز والتهديد والتجسس من جانب الحكومة و"أصدقاء الأمن". وذكر العديدون تلقيهم تهديدات من قوات الأمن بتفليق تهم الإتجار في المخدرات أو العملة، وأنهم ناشدوا المجتمع الدولي حمايتهم من تلك الأساليب المهينة المخيفة.^{١٤٤}

الإعلام المصري

حملَ عادل إمام المتظاهرين مسؤولية حواث القتل والإصابات التي أعقبت الإجماع. وأشار إلى أن الحكومة سعت جاهدةً لحل المشكلة من خلال المفاوضات وإنهاء الاحتجاج سلمياً، إلا أن المتظاهرين أبوا أن يتوصلوا إلى اتفاق مع الأطراف الأخرى، قائلاً: "طالما حاولت التوسط بين مفوضية شئون اللاجئين في القاهرة واللاجئين، بوصفي سفيراً للنوايا الحسنة لشئون اللاجئين، إلا أننا لم نستطع مطلقاً فهم ما كانوا يريدون - وأدركنا في النهاية أنهم كانوا يريدون إعادة توطينهم. إلا أن هذا الأمر ليس بالأمر اليسير، إذ ترتبط هذه المسألة بالاتفاقات الدولية وتعتمد على قبول البلدان التي يجري إعادة التوطين إليها".^{١٤٥} وأضاف أنه حتى بعد انتهاء الاعتصام، وجّه عدد من اللاجئين الذين أطلق سراحهم تهديدات إلى موظفي مفوضية شئون اللاجئين وجمعية كاريذاس اللتين توقفتا بدورهما عن تقديم المساعدات للاجئين.^{١٤٦}

وفي الأول من يناير، أوردت جريدة الأهرام تقريراً عن إعلان ٣٦ منظمة للمساعدات الإنسانية في مصر أن الحكومة المصرية لم تنتهك القانون الدولي لحقوق الإنسان، وبالتحديد العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية، ومعاهدة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. كما ذكرت أيضاً أن الحكومة كانت قد طلبت تدخل المجلس الوطني لحقوق الإنسان.^{١٤٧}

وحاول السفير معصوم مرزوق، مدير إدارة السودان بوزارة الخارجية المصرية، في مقال نشرته جريدة الأهرام، توضيح الموقف المصري حيال إجلاء المحتجين. فقال إن الإجماع جاء استجابة لنداءات مفوضية شئون اللاجئين المتكررة إلى الحكومة المصرية بالتعامل مع الموقف، واستجابة لشكاوى المصريين المقيمين بجوار

¹⁴³ رفعت رشاد، أسامة سعيد، ومحمد الفقي، "مجلس الشعب يناقش إجلاء المحتجين للاجئين"، صحيفة الأخبار، ٣ يناير ٢٠٠٦.
¹⁴⁴ صوت اللاجئين في مصر، "مناشدة للحصول على الحماية الجماعية والمساعدة الإنسانية". ٢٣ فبراير ٢٠٠٦، من/في ملفات برنامج دراسات اللاجئين والهجرة القسرية.

¹⁴⁵ المفوضية السامية لشئون اللاجئين لم تطالب بالتحقيق في أحداث طرد/إجماع اللاجئين ولم تلق باللوم على أي أحد"، صحيفة الأهرام، ٤ يناير ٢٠٠٦.

¹⁴⁶ المرجع السابق.

¹⁴⁷ عماد حجاب، "وفقاً لـ ٣٦ منظمة إنسانية: مصر لم تنتهك القانون الدولي لحقوق الإنسان"، صحيفة الأهرام، ١ يناير ٢٠٠٦.

منطقة الاحتجاج، إلا أن الحكومة فضلت أن تتعامل مع الموقف سلمياً من خلال المفاوضات، وأنه- أي السفير- حضر المفاوضات شخصياً. كما ذكر أنه شهد تصلب رأي المحتجين ورفضهم لاتفاق الحريات الأربعة، والتي زعم أنها تأتي لمصلحة اللاجئين على وجه التحديد. كما قال السيد مرزوق إن اللاجئين كانوا يعتبرون حديقة الميدان تابعة لمفوضية شؤون اللاجئين وليس للحكومة المصرية.

وقال مرزوق إن قادة الاحتجاج هم المسؤولون عن نشر معلومات مضللة للعمل على استمرار الاحتجاج، ومنها نشر شائعات بأن كل من سيبقى في الحديقة سوف يحصل على إعانات أو يعاد توظيفه. وأضاف أنه قبل عملية الإجلاء، جرى تحذير اللاجئين إلا أنهم ردوا على هذه التحذيرات باستخدام العنف ضد قوات الأمن. وحاول السيد مرزوق تذكير من أذانبوا الإجراء الذي اتخذته الحكومة المصرية بأن الحكومة أتهمت من قبل بعدم اتخاذ أي إجراء. كما أشاد السفير بما أظهرته الحكومة من صبر في التعامل مع عناد المحتجين، الذين رفضوا كافة الحلول السابقة.¹⁴⁸

كان الشغل الشاغل لكاتبتي جريدة الأهرام التأكيد على العلاقات الإيجابية بين مصر والسودان، وتوضيح ما يحدثه اللاجئين من أثر سلبي على الاقتصاد المصري. وغالباً ما أولت الصحف المحلية محاولة إلقاء اللوم على الحكومة المصرية على أنها مؤامرة ضد العلاقات المصرية السودانية، وذكرت أنه لا يجب ترك هذه الأحداث لتكون فرصة لإحداث الوقيعة بين البلدين.¹⁴⁹

وفي الخامس من يناير، نشرت جريدة الأهرام عدداً من المقالات عن العمالة السودانية في مصر. وشددت إحدى المقالات - التي كتبت عن حوار أجرى مع وزير القوى العاملة - على أن الحكومة المصرية لا تعنى سوى باللاجئين السودانيين الذين يعملون بشكل قانوني، أما الذين دخلوا البلاد بطريقة غير قانونية ويعملون في القطاع غير الرسمي فإنهم لا يدخلون في اختصاص الوزارة.¹⁵⁰ ونشر مقال في مجلة صباح الخير المصرية بعنوان "الأخوة السودانيون رفضوا كافة الحلول الممكنة" والذي ألقى اللائمة على المحتجين لما وصلت إليه الأمور. وزعم المقال أن انتشار الإيدز وغيره من الأوبئة كان السبب الرئيسي وراء إبعاد المحتجين من الميدان.¹⁵¹

الإعلام والمجتمع المدني الدولي

نقلت صحيفة نيويورك تايمز أن الحكومة المصرية لم تكثف بطرد السودانيون من حديقة الميدان وإنما هددت بترحيل أكثر من ٦٠٠ لاجئ ممن لا يحملون أوراقاً قانونية. كما ذكرت أيضاً أن الأسلوب الذي تعاملت به الحكومة مع الموقف لم يلق إدانة عامة.¹⁵²

¹⁴⁸ معصوم مرزوق، "الحقائق والتلفيق الخاصة بقضية فض اعتصام المحتجين"، صحيفة الأهرام، ١٥ يناير ٢٠٠٦.
¹⁴⁹ انظر نادية منصور، "هاباغم أشارا: شعار الجاليات السودانية" و "السودانيون الذين لهم أهمية في مصر"، وجيه الصقر، "حلم اللاجئين بالبطاقة الصفراء"، نرمن قطب، "مسح لما حدث: المواطنون ينتقدون ما حدث في المهندسين"، الأهرام، ٤ يناير ٢٠٠٦.
¹⁵⁰ عبد العظيم الباسل، "في أول حديث بدلي به وزير العمل لصحيفة الأهرام: لست مسئولاً عن العمالة غير الرسمية المهربة في مصر"، صحيفة الأهرام، ٥ يناير ٢٠٠٦.
¹⁵¹ "الأخوة السودانيون رفضوا كافة الحلول الممكنة"، مجلة صباح الخير، العدد ٢٦٠٩، ٢ يناير ٢٠٠٦، ص ١٠-١١.
¹⁵² انظر ، ١٨ يناير ٢٠٠٦، المرجع الذي سبقت الإشارة إليه.

وعلق ديردي كلانسي، مدير المبادرة الدولية لحقوق اللاجئين، أن عملية الإجماع بدت وأنها "هجوماً عنيفاً مع سبق الإصرار شدته قوات دولة على مجموعة من اللاجئين وطالبي اللجوء، دون احترام لقدسية الأرواح البشرية".¹⁵³ وانتقدت المبادرة الدولية لحقوق اللاجئين وصول مفوضية شؤون اللاجئين للمحتجزين في سجونهم. كما زعمت عدم تعاون المستشفيات المحلية في توفير المعلومات عن عدد المصابين وعدد الموتى بالمشرحه.¹⁵⁴

كما شجبت كلٌّ من الفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان والمنظمة المصرية لحقوق الإنسان الإجراءات العنيفة التي نفذتها قوات الأمن المصرية ووصفت الهجوم بأنه انتهاك للمعايير الدولية العديدة الملزمة للحكومة المصرية. وطالبت فيدرالية حقوق اللاجئين بإجراء تحقيق في أحداث الإجماع. كما طالبت الحكومة المصرية بسن قانون جديد يضمن حماية اللاجئين وطالبي اللجوء.¹⁵⁵

المجتمع المدني المصري وأحزاب المعارضة

أصدر عدد من المنظمات غير الحكومية الناشطة في مجال حقوق الإنسان بياناً مشتركاً بشأن أحداث فض الاعتصام في ٣٠ ديسمبر ٢٠٠٥، واصفاً وزارة الداخلية المصرية بأنها المجرم الحقيقي الذي لا يعرف وسيلة أخرى للتعامل مع المعارضة سوى العنف. كما أدانت تلك المنظمات الصحف والإعلام المحليين لتضليلهما الرأي العام بعدم نقل الصورة الحقيقية لوضع اللاجئين الذين عاشوا لمدة ثلاثة أشهر في ظروف مهينة، كانوا يعانون فيها من الجوع.¹⁵⁶ وطالبت المنظمات غير الحكومية مفوضية شؤون اللاجئين والحكومة المصرية بتقديم القليل من التنازلات، ومنها الإفراج عن المحتجزين، واستقالة وزير الداخلية حبيب العادلي، وإجراء تحقيق يتسم بالشفافية في أحداث فض الاعتصام، ونشر أسماء الموتى، والسماح للمجتمع المدني بالوصول إلى اللاجئين المحتجزين. كما أيدوا إدانة المجتمع المدني لمفوضية شؤون اللاجئين وتعامل الحكومة المصرية مع اللاجئين.

وفي التاسع من يناير، أرسلت ١٢ منظمة غير حكومية مصرية – عدد كبير منهم ممن وقعوا على بيان ٣٠ ديسمبر، وإن لم يكن جميعهم – خطاباً إلى المفوض السامي لحقوق الإنسان، السيد لويس آربر، نعوا به قتل مفوضية شؤون اللاجئين في الإدلاء بأي بيان علني عن "استخدام قوات الأمن المصرية للقوة المفرطة".¹⁵⁷ كما طالبت الجماعات بإجراء تحقيق فيما حدث، يشمل النظر في تصرفات مفوضية شؤون اللاجئين. وجاء في نهاية الخطاب:

نطالب، على الأقل، بإعلان إدانتكم لمقتل عشرات المحتجين السودانيين، واتخاذ

الإجراءات لضمان وفاء الحكومة المصرية بالتزاماتها بمقتضى القانون الدولي لحقوق

¹⁵³ المبادرة الدولية لحقوق اللاجئين، "المبادرة الدولية لحقوق اللاجئين تدين الهجوم المريع على المتظاهرين السودانيين في القاهرة"، بيان صحفي، نيويورك ورك وكمد، ٢ يناير ٢٠٠٦، يمكن الحصول عليه في الموقع التالي: <http://www.refugee-rights.org/Newsletters/NorthAfrica/PR01-02-06.HTM>.

¹⁵⁴ المرجع السابق.

¹⁵⁵ يمكن الوصول إلى البيان على الموقع التالي: http://fdh.org/article.php3?id_article=2952.

¹⁵⁶ بيان أصدرته ١٢ منظمة غير حكومية في القاهرة، ٣٠ ديسمبر ٢٠٠٥، في ملفات برنامج دراسات اللاجئين والهجرة القسرية.

¹⁵⁷ يمكن الاطلاع على الخطاب على الموقع الإلكتروني التالي: <http://eipr.org/en/press/06/0901.htm>.

الإنسان للتحقيق في هذه الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان، وتقديم من اقترفوا هذه الجرائم إلى العدالة، وتعويض الضحايا، ووقف ترحيل أي من المحتجين إلى السودان دون مبرر قانوني.

التعليقات والتوصيات

إن الغرض من وراء إصدار برنامج اللاجئين والهجرة القسرية لهذا التقرير هو توضيح ما حدث صبيحة ذلك اليوم المشؤم وشرح أسبابه، وكذلك النظر فيما يجب أن يتخذ من إجراءات للحيلولة دون تكرار وقوع مثل هذه الأحداث. وعليه فإن التعليقات والتحليلات التالية تتبع من هذا المنطلق وهذه الروح.

لقد تسببت سلسلة من الإخفاقات من جانب الحكومة المصرية والمفوضية السامية لشئون اللاجئين، وآمال افتقرت إلى الواقعية وسوء تقدير من جانب اللاجئين السودانيين - في المآسي التي صاحبت أحداث فض الاعتصام. قصة معقدة شخوصها كثيرون، يتحمل كل منهم جزءاً من المسؤولية عن الأرواح الكثيرة التي أزهقت دون ضرورة، ومن بينها ١٢ طفلاً، ومسئولية الإصابات البدنية والأذى النفسي الذي لحق بمئات غيرهم. لقد أضرت هذه الأحداث بعلاقات متوترة بالفعل بين مفوضية شئون اللاجئين واللاجئين من جهة، وبعلاقات المفوضية بالحكومة المصرية من جهة أخرى، كما أضرت ضرراً بالغاً بسمعة مصر كبلد مضيف، الأمر الذي سوف يستغرق وقتاً طويلاً لرأبه وعلاجه.

الحكومة المصرية

أظهرت الحكومة المصرية ضبطاً ملحوظاً للنفس على مدار ثلاثة أشهر من الاعتصام، إلا أنها انهارت تحت وطأة تزايد ضغط جاذب المفوضية السامية لشئون اللاجئين، والإعلام المحلي، وسكان المنطقة المحيطة بالمعتصمين، فتدخلت لفض الاعتصام. فقد كان هذا التجمهر - طبقاً لقانون الطوارئ المصري - مخالفاً للقانون مخالفة صارخة، ولعله من الأمور التي تحسب بحق للحكومة المصرية أنها سمحت بمثل هذا التجمهر لهذه الفترة الطويلة من أجل التوصل إلى حل سلمي لقضايا المتظاهرين مع المفوضية السامية. إلا أنه بفشل المفاوضات تحتم تدخل السلطات المصرية في نهاية الأمر.

لم تمنح قوات الأمن المصري الفرصة للمحتجين أثناء فض الاعتصام للتفرُّق سلمياً، الأمر الذي لو حدث لتجنبنا كل ما شهدناه من عنف. ولكن ما حدث هو أن ثمة قراراً اتخذ على أعلى مستوى للدولة بنقل المتظاهرين إلى مراكز احتجاز غير معروفة. ورفضت السلطات إعطاء المحتجين أية معلومات واضحة أو مفيدة عن

"المعسكرات" التي سينقلون إليها، كما رفضت منحهم أي من الضمانات التي طالبوا بها. إن تضليل اللاجئين بشأن الأماكن التي كانوا متوجهين إليها، في واقع الأمر، كان يعني أن المفاوضات قد حسمت قبل أن تبدأ. وبالطبع، لم تقدم السلطات أية ضمانات بخصوص "المعسكرات"، لأنها لم تكن سوى مراكز احتجاز. وهو أمر كان من الصعب أن يتقبله اللاجئون؛ ومن ثم لم يتبق أمامهم أو أمام سلطات الأمن أي سبيل لتجنب المواجهة.

استخدم الأمن المصري عنفًا مفرطًا وغير متناسب في فض اعتصام المحتجين. لم يترك أي بديل أو سبيل للهروب. ولم يلتفت إلى سلامة المتواجدين في الحديقة، سيما الأشخاص شديدي الضعف كالأطفال وكبار السن والمرضى. فداهمت قوات الأمن الحديقة من كل الجوانب في ذات الوقت، ولم تترك أي منفذ للهروب. واستخدمت العنف دون تمييز، ولم يجد المصابين أية رعاية طبية فورية. إن الذرع بنقص التدريب على أساليب السيطرة على التجمهر لا يصلح مبرراً لارتفاع أعداد الضحايا والمصابين. وهو أمر يستلزم من منظمات حقوق الإنسان المصرية والدولية تقصيه والتحقيق فيه.

لجأ مسئولو الحكومة، في تصريحاتهم وحواراتهم مع فريق برنامج دراسات اللاجئين والهجرة القسرية، إلى إنكار استخدام الشرطة لأي شكل من أشكال العنف. وزعم البعض أن العنف - وإن استخدم - ما كان إلا للرد على عدوان من جانب اللاجئين. إلا أن العديد من شهود العيان كذبوا هذه التأكيدات. ومع كثافة التغطية الإعلامية الدولية، فإن هذا الإنكار يعد قصر نظر، كما أنه قد أضر بإمكانية إجراء حوار عن الدروس المستفادة من هذه المأساة، وما يمكن أن يتخذ من إجراءات للحيلولة دون وقوع أحداث مشابهة في المستقبل.

ومع تركيز الاهتمام على طالبي اللجوء واللاجئين ومناقشة هذه القضية مناقشة مفتوحة أمام مجلس الشعب، فربما يمثل هذا التوقيت فرصة سانحة للحكومة لتمرير تشريع محلي يعنى بشرح وتنظيم التزامات مصر بموجب اتفاقية ١٩٥١ واتفاقية منظمة الوحدة الأفريقية بشأن اللاجئين، ويوضح سياساتها وإجراءاتها. فبدون الشفافية والوضوح لا يستطيع طالبو اللجوء واللاجئون الحصول على الخدمات، مما ينعكس عليهم في شكل إحباط؛ الأمر الذي قد يؤدي إلى تكرار استراتيجية الاحتجاج. وقد دأبت المفوضية السامية لشؤون اللاجئين على تشجيع الحكومة المصرية على شرح وتفصيل هذه القوانين، حتى توضع المسؤولية القانونية للاجئين في مكانها الصحيح، ألا وهو الدولة الطرف في اتفاقيات اللاجئين.

المفوضية السامية لشؤون اللاجئين

يتمثل انتداب المفوضية السامية لشؤون اللاجئين في حماية اللاجئين وطالبي اللجوء. إلا أن المفوضية، منذ بداية الاعتصام، اتخذت موقفاً عدائياً من طالبي اللجوء واللاجئين وأصحاب الملفات المغلقة القائمين بالاحتجاج. وأصدرت بيانات تكيل فيها الاتهامات للمتظاهرين، ما بين ترويح الشائعات إلى الخداع السافر. وأشارت المفوضية إلى أن المحتجين لا يدخلون في نطاق اختصاصها، باعتبار أن منهم أصحاب ملفات مغلقة، ومن زعمت المفوضية كونهم مهاجرين اقتصاديين. كما ألمحت المفوضية إلى أن المحتجين تقع عليهم مسؤولية إبعاد غيرهم من غير السودانين عن مكتبها، برغم أن قرار "إغلاق" المكتب اتخذته المفوضية بنفسها. وقد تسببت

مزاعم المفوضية في إحداه وقية بين الجماعات المختلفة التي تدخل في نطاق اختصاص المفوضية ، وزادت من انعدام التواصل بين المفوضية وطالبي اللجوء واللاجئين. ولعل هذا التصرف كان بمثابة تأكيد لمظالم وإحباطات المحتجين.

أمسكت المفوضية طوال فترة الاعتصام، عن إعلان موقفها بشأن الاحتجاج. ورفضت السماح لموظفيها بالذهاب إلى ميدان مصطفى محمود والتفاعل المباشر مع اللاجئين حتى ١٧ ديسمبر. وأصررت القيادة في الوكالة على عدم مقابلة أي من المتظاهرين سوى قادة الاحتجاج، بالرغم من أنها كانت قد سبق وعتتتهم بـ" من نصبوا أنفسهم" واتهمتهم بإغراء الناس بآمال زائفة من أجل حشدهم في الحديقة.¹⁵⁸

وكانت المفوضية السامية لشئون اللاجئين قد أعلنت في بيانات سابقة دعمها التام لموقف الحكومة المصرية، من خلال إعلانها عن المخاوف المشددة والمصالح المتبادلة بينهما. كما كررت طلبها إلى السلطات بفض الاعتصام، دون أن تؤكد فعلياً على أن يكون التدخل سلمياً. وتواجد موظفو مفوضية شئون اللاجئين في موقع الأحداث مساء يوم ٢٩ ديسمبر، إلا أن الوكالة لم ترسل رسماً أي أحد منها للتدخل، برغم تكرار المحتجين لهذا الطلب. وتزايدت الدلائل بعد مرور ساعات طويلة على احتمال استخدام العنف لفض الاعتصام، إلا أنه لم يكن واضحاً ما كان يمكن أن تفعله المفوضية في هذه المرحلة المتأخرة من الأحداث؛ فقد سبق السيف العزل، ولم يصبح بيدها سوى أن تقف وتشاهد ما يحدث.

لقد خاطرت المفوضية عدة مخاطر جسيمة بشأن سلامة قاطني الحديقة المحتجين، وعليها أن تتحمل مسؤولية عدد من الإخفاقات والحسابات الخاطئة التي أدت- بشكل غير مباشر على أقل تقدير- إلى تلك النتائج المأساوية.

المحتجون

يتحمل قادة الاحتجاج، والمحتجون عموماً، قدراً من المسؤولية عن الأحداث. فقد أصر المحتجون، معاندين، على مطالبهم دون إبداء مرونة طيلة الأشهر الثلاثة، ورفضوا قبول أي تسوية كان من شأنها إنهاء الاحتجاج، كذلك التي عرضتها المفوضية السامية لشئون اللاجئين في اتفاق ١٧ ديسمبر، الذي لم يدخل حيز التنفيذ. فالبرغم من قبول قادة الاحتجاج بالاتفاق وتوقيعهم عليه، نجحت الأصوات المنشقة داخل معسكر الاحتجاج في الرجوع عن القرار وإقناع الآخرين بالاستمرار في الاحتجاج برغم تحذيرات المؤيدين والأصدقاء من عواقب تلك الخطوة.

ولعلنا نقتنع أن مدى الإحباط الذي دفع اللاجئين إلى الاحتجاج من البداية، إضافة إلى شعورهم بالاتحاد والتضامن اللذين نميا أثناء فترة الاعتصام، قد قللا من احتمال التوصل إلى تسوية. إلا أنه كان على المحتجين أن يدركوا أن سماح السلطات باستمرار الاعتصام إلى الأبد أو حتى انتهاء الاعتصام سلمياً أمر ضعيف الاحتمال.

¹⁵⁸ كمثال، انظر بيان المفوضية السامية لشئون اللاجئين، "شائعات وخرافات وتكهنات وراء المظاهرات السودانية".

فواقع الأمر أن هذه الأحداث لم تكن المرة الأولى التي تتعامل فيها السلطات مع التظاهرات بهذا العنف في مصر. فأغلب اللاجئيين المتواجدين بالقاهرة تعرضوا لتجارب شخصية تعرفوا فيها على قسوة الشرطة المصرية، والتي استخدمت العنف من قبل في فض مظاهرة اللاجئيين في أغسطس ٢٠٠٤.

ويبقى السؤال عما إذا كان كل من شارك في الاعتصام قد اتخذ قرار الانضمام فيه بعد تفكير وتدبير، وما إذا كان القادة قد سعوا دائبين لإذكاء آمال تجافي الواقع، إضافة إلى الشكاوى الموجهة في حقهم بشأن المغالاة في فرض السيطرة من جانب الأمن الداخلي واللجان المنظمة للاحتجاج، لا سيما فيما يتعلق بإعلان الرسائل العامة وتوقيع العقوبات.

ولا يبدو أن المحتجين فكروا في احتمال تدخل السلطات ولم يخططوا له. حتى إن بعض المتظاهرين ظنوا أن معسكر الاعتصام يخضع لاختصاص المفوضية السامية لشئون اللاجئيين وليس الحكومة المصرية؛ ومن ثم فهم في مأمن من تدخل الدولة. وبالنظر إلى عدد الأشخاص شديدي الضعف في معسكر الاحتجاج، سيما الأطفال، فإن عدم التخطيط من جانب منظمي الاحتجاج يعد إهمالاً فادحاً.

إلا أن تعيين المسئولية عن ضحايا العنف يعد أمراً معقداً شديد الحساسية يتعذر معه مناقشته في سياق هذا التقرير. ويكفي أن نقول إن قادة الاحتجاج كان عليهم مسئولية تجاه من انتخبوهم واتبعوهم، ومسئولية خاصة بحماية الأطفال والبالغين شديدي الضعف.

القضايا الموضوعية طويلة الأجل

ينشأ أمامنا عدد من القضايا التي تستلزم من جميع الأطراف التعامل معها جدياً، إذا ما أردنا تجذب تكرر مثل هذه المسألة. وهي نفس القضايا والمشكلات التي أدت إلى الاحتجاج. والتغلب على الإحباط واليأس اللذين دبا في نفوس طالبي اللجوء واللاجئيين في مصر – أو على الأقل تخفيف آثارهما – يستلزم حلاً وبرنامجاً طويلة الأجل. وتشمل هذه القضايا مشكلات التواصل وبناء الثقة، وتقديم خدمات كافية لتوفير الحد الأدنى من الظروف المعيشية الصالحة للحياة، فضلاً عن إعادة تحديد المسؤوليات والأدوار.

المعلومات

ولعل ما يأتي على رأس القائمة هو الحاجة إلى توافر معلومات صحيحة وكاملة وشاملة لمساعدة طالبي اللجوء واللاجئيين داخل مصر. فيتوجب على كافة الأطراف المعنية التصدي على نحو شامل ونشط لمروحي الشائعات الذين غالباً ما يحدثون أثراً وبائية على اللاجئيين الجدد وغيرهم من المقيمين في القاهرة لفترات طويلة، ويمدونهم بآمال زائفة غير واقعية. وبينما كانت الحاجة إلى تبادل المعلومات الصحيحة الفعالة بين كافة الأطراف المعنية تمثل مطلباً هاماً، فقد ازدادت أهمية تبادل المعلومات ودخلت في بؤرة التركيز في أعقاب فض

الاعتصام بالقوة. فقد ظلت معظم الأطراف، طوال شهر يناير وأغلب شهر فبراير، تجهل مكان احتجاز اللاجئين، أو من مات منهم ومن أصيب، أو أية مساعدات طارئة تقدم لهم وأماكن تقديمها.

ينبغي على المفوضية السامية لشئون اللاجئين والحكومة المصرية والمنظمات العاملة في مجال خدمات اللاجئين تحسين حصول طالبي اللجوء واللاجئين وأصحاب الملفات المغلقة على معلومات مفيدة موثوق بها، كما يجب أن تصل هذه المعلومات أيضاً إلى المجتمع المصري والجالية السودانية. ويجب أن تشمل المعلومات أماكن الحصول على الخدمات فضلاً عن تقديم تفاصيل موثوق بها عن فرص إعادة التوطين، وما تنطوي عليه قرارات السلطات المختلفة. كما يجب أن يعرف اللاجئون سياسات البلدان التي يعاد التوطين فيها، وتطور الديناميكيات السياسية بين مصر والسودان ومفوضية شئون اللاجئين، وتطور العلاقات بين المفوضية والأشخاص الذين يدخلون في دائرة اهتمامها. وهو أمر يحتاج إلى جهد ضخم، إذا ما وضعنا في الاعتبار عدد اللاجئين المنتشرين في جميع أحياء القاهرة.

ولعل نشر هذه المعلومات من خلال شبكة الإنترنت يعد إحدى طرق المساعدة. فبينما لا يستطيع العديد من اللاجئين استخدام الكمبيوتر، إلا أن بعضهم يستطيع، وبذلك يتحتم عليهم مسئولية مشاركة المعلومات مع أبناء بلادهم. كما يمكن أن تعتمد جهات تقديم الخدمات على هذه الخدمة لتقديم المعلومات إلى عملائها على نحو منظم.¹⁵⁹ ولعل أحدث المشروعات التي نفذها طلبة برنامج دراسات اللاجئين والهجرة القسرية بالجامعة الأمريكية، من أعضاء الحركة الطلابية لصالح اللاجئين- يعد بداية طيبة على هذا الطريق.¹⁶⁰

لا تنسحب هذه التوصية على الحاجة لتوافر معلومات دقيقة ومفيدة فحسب، بل تمتد لتشمل كذلك إعادة النظر في الغرض من وراء هذه المعلومات. فبالإضافة إلى إعلام اللاجئين بحقائق أو خدمات معينة، هناك ما هو أبعد وهو أن توضح الأطراف أهمية معرفة هذه الحقائق أو الخدمات وكيفية الاستفادة منها. فعلى سبيل المثال، أصدرت المفوضية السامية لشئون اللاجئين نشرةً من صفحة واحدة عن قراراتها العامة بشأن تعليق إجراء مقابلات عملية تحديد وضع اللجوء بالنسبة لطالبي اللجوء السودانيين، إلا أن هذه النشرة قد لا تكون كافية في حد ذاتها. فربما كان بإمكان المفوضية تنظيم اجتماعات شعبية للإعلان عن قراراتها وتقديم تفسيرات أشمل عن أسباب اتخاذ القرار.

تقع على مفوضية شئون اللاجئين مسئولية محددة وهي تنسيق الجهود في هذا الخصوص.¹⁶¹ فلطالما كانت هناك مشكلة قائمة في التواصل بين اللاجئين والمفوضية، كما تحتاج الوكالة إلى إعادة النظر في "تصلب رأيها" الذي

¹⁵⁹ أنظر "خدمات اللاجئين" على الموقع الإلكتروني لبرنامج دراسات اللاجئين للحصول على قائمة مذيلة بشرح بالمنظمات التي تقدم الخدمات للاجئين. لا توفر القائمة إلا معلومات أساسية وتحتاج إلى تحديث مستمر ودوري، وهو ما يعجز برنامج دراسات اللاجئين عن عمله.

¹⁶⁰ ريفيوجي أونلاين: استخدام الإنترنت كمصدر للمعلومات وبناء الجالية في القاهرة"، مقترح قدم في ندوة برنامج دراسات اللاجئين والهجرة القسرية يوم الأربعاء ١٧ مايو ٢٠٠٦. للحصول على المزيد من المعلومات، أرسل على العنوان الإلكتروني التالي: fmrs@aucegypt.edu

¹⁶¹ تستضيف المفوضية السامية لشئون اللاجئين اجتماعاً يشمل الوكالات العاملة في المجال كل شهرين، حيث تتشارك الهيئات المقدمة للخدمات والمنظمات غير الحكومية الشريكة في عرض المعلومات. وحضور هذه الاجتماعات قاصر على من توجه لهم الدعوة للحضور، ولا يشمل اللاجئين. فهي مصممة لمقدمي الخدمات أنفسهم فحسب.

تكرر ظهوره في مواقف عديدة. كما يجب على المفوضية إعادة تقييم كيفية إعادة بناء الثقة والاتصال والعلاقات مع طالبي اللجوء واللاجئين السودانيين. ويمكن أن توضع استراتيجية اتصال تتضمن عمل زيارات منتظمة إلى مجتمع اللاجئين لتحديد احتياجاتهم ومشاركتهم المعلومات، وتتضمن كذلك نشر "الأسئلة المتكررة" بلغة سهلة وواضحة، ومراعاة اختلاف اللغات بين اللاجئين. كما ينبغي إجراء اختبار وتقييم لكيفية إعلان ونشر هذه المعلومات، الأمر الذي يمكن أن ينفذ بالتعاون مع الوكالات الشريكة ومقدمي الخدمات. ويتطلب هذا الأمر، بالطبع، توفير المزيد من الموارد المالية من جينيف، وهو ما قد يتعذر الحصول عليه، إلا أنه أمر ضروري لا سيما إن أردنا تجنب مثل هذه الأزمات في المستقبل. والحل هو فتح الاتصال وتحقيق الشفافية بين المجتمعات المعنية. فالمفوضية تحتاج لإعادة بناء الثقة في دورها كهيئة تخدم الأفراد المحتاجين وليس الحكومات الممولة فحسب.

كما أن الحكومة المصرية عليها هي أيضاً مسؤوليات كبيرة في إعلام اللاجئين بما هي على استعداد لتقديمه إليهم من خدمات. وعلى وجه التحديد، يجب على الحكومة أن تعمل على تحسين تدفق المعلومات من مستوى تكوين السياسات إلى مستوى الجهات التنفيذية، بما فيها المدارس وجهات تقديم الرعاية الصحية، فضلاً عن سعيها للحد من البيروقراطية وإزالة العراقيل المتعلقة بدفع المصروفات التي تعوق الحصول على خدمات هذه الجهات.

العنصرية

يجب أن يوجّه جزء من الجهد الذي تبذله كل الأطراف المعنية في نشر المعلومات الصحيحة، إلى محاولة التغلب على الأسباب التي تؤدي أحياناً إلى عزوف الناس عن بعض مراكز الخدمات، مثلاً، بدعوى العنصرية والتمييز. وعلى الجالية السودانية في القاهرة مسؤولية كبيرة في هذا الخصوص، من خلال ضمان وصول المعلومات الصحيحة للاجئين وتبديد الشائعات المدمرة والأمال غير الواقعية، ومحاولة التغلب على سلوكيات تهميش الذات.

إلا أن هذا الأمر ينبغي تكميله بجهود تعليمية جادة موجهة إلى المجتمع المصري عموماً، للتصدي إلى التصرفات العنصرية من بعض قطاعات الشعب المصري وأجهزة الإعلام والأمن والشرطة. كما ينبغي أن تهدف البرامج التعليمية في المدارس وورش العمل الموجهة إلى العامة وغيرها من الجهود التعليمية، في نقل المعلومات عن أسباب طلب طالبي اللجوء للحماية في مصر، وعن ظروفهم المعيشية، والمصاعب التي يواجهونها في القاهرة، إضافة إلى معلومات عن العلاقات التاريخية بين السودان ومصر.

على الحكومة المصرية أن تلتزم بإدراج قضايا اللاجئين - ومنها قانون اللاجئين - في تدريب قوات الشرطة والأمن. ويمكن لمؤسسات تعليمية كالجامعة الأمريكية بالقاهرة أن تقدم مثل هذه الخدمات إضافة إلى تقديم البرامج الخاصة لتدريب العاملين بالمجال الإعلامي والمجتمع المدني. فينبغي على الجميع العمل سوياً على نبذ العنصرية والكره، قدر الإمكان، من خلال نشر التعليم عن كفاح وحقوق اللاجئين وطالبي اللجوء. وينبغي على الجميع العمل على إنشاء برامج تعنى بالقانون الدولي للاجئين وتأكيد المسؤولية الدولية تجاه الأفراد الذين فقدوا الحماية في بلادهم الأصلية.

لطالما دفع اللاجئون ضريبة العنصرية عند تعاملهم مع أفراد الأمن الخاص الذين عينتهم المفوضية بنفسها. فعلى المفوضية إذاً أن تضمن تدريب العاملين بها تدريباً فعالاً، حتى وإن كانوا معينين رسمياً لدى أحد شركات الأمن الخاصة. وفي نهاية المطاف، فإن مفوضية شؤون اللاجئين مسؤولة عن المعاملة التي يتلقاها طالبو المساعدات منذ لحظة دخولهم مكاتبها.

الظروف المعيشية

ينظر كل من الحكومة المصرية وطالبو اللجوء السودانيون إلى مصر على أنها بلد انتقالي للاجئين. ويشتركان في رفض البرامج الأطول أجلاً التي من شأنها أن تخفف من صعوبة الظروف المعيشية على أمل أن تجري إعادة توطين اللاجئين في أقرب فرصة إلى بلد ثالث. إلا أن التجربة أثبتت أن عدد من يعاد توطينهم قليل نسبياً، وتضطر الأغلبية للاستسلام لحالة البين بين لسنوات عديدة. ومع استمرار عجلة الحياة في الدوران دون توقف، تجد أسر اللاجئين نفسها في حاجة لتوفير المسكن والطعام الضروريين وإلحاق أبنائهم بالمدارس. ويسعى اللاجئون لأن يعيشوا حياة طبيعية بقدر الأمكان حتى وإن كان وضعهم القانوني مؤقتاً ومستقبلهم لم يتحدد بعد. وهذا هو الغرض من منح الحقوق لطالبي اللجوء واللاجئين بموجب معاهدة ١٩٥١.

إن المصاعب اليومية التي يقاسمها مقدمو اللجوء واللاجئون المقبولون وأصحاب الملفات المغلقة تنشئ وضعاً هشاً لن يقوى على الصمود إذا ما استمر لسنوات. وينبغي على الحكومة المصرية أن تعي أن اللاجئين مجتمع خاص وله احتياجات خاصة. وتنص معاهدة منظمة الوحدة الأفريقية لعام ١٩٦٩، على مجموعة من الحقوق والامتيازات التي يجب أن يتمتع بها اللاجئون أثناء فترة الانتظار للعودة إلى بلادهم أو إعادة توطينهم. وتفاوتت درجات ومستويات الحقوق التي تنص عليها الاتفاقيات،^{١٦٦} وينبغي أن تأتي تلبية هذه الاحتياجات ضمن أولويات الحكومة المصرية ومفوضية شؤون اللاجئين.

والحكومة المصرية، تحديداً، عليها تيسير إجراءات استخراج طالبي اللجوء واللاجئين لتصاريح العمل. فلا يكفي مجرد القول بأن اللاجئين لهم الحق في العمل ثم تمنع عنهم التصاريح. إن تمكين هؤلاء اللاجئين من الحصول على عمل قانوني سوف يسهم إسهاماً كبيراً في كسب عيشهم بأنفسهم وتخفيف اعتمادهم على المعونات الضئيلة التي تقدمها لهم المفوضية والوكالات الشريكة. وبذلك تتمكن الأسر من دفع مصروفات التعليم لأبنائهم وتوفير ما يكفيهم من الاحتياجات الأخرى. كما أن إيجاد عمل قانوني من شأنه أن يحجم الاستغلال الذي يتعرض له العديد من اللاجئين، الذين يعملون دون تصاريح قانونية، أو في أحد اقتصاديات الظل دون أدنى حماية أو ملاذ. والأهم من ذلك كله هو أن حصول اللاجئين وطالبي اللجوء على عمل يمكنهم من الحصول على حياة كريمة يعتمدون فيها على أنفسهم. وأخيراً، يبقى من المهم أن نذكر أن عدد اللاجئين في سن العمل واحد في الألف ولن يكون له

¹⁶² بعض الحقوق الواردة في الاتفاقية ينبغي أن تكون متساوية مع الحقوق التي يمارسها مواطنو البلد المضيف، مثل الحق في الحصول على التعليم الابتدائي، في حين يتمتع اللاجئون بمستوى معين من الحقوق الأخرى التي يتمتع بها الأجانب في نفس الظروف.

تأثير بالغ على جهود الحكومة الرامية إلى توفير الوظائف لمواطنيها. على سبيل المثال، لا يجب أن يكون ثمة سبب لمنع إعطاء تصاريح عمل للاجئين القادرين على العمل في مجال حر.

وختاماً

بعد مرور ستة أشهر من فض الاعتصام بالقوة، لا تزال أحوال اللاجئين صعبة كما كانت دوماً – وأحياناً – أسوأ مما كانت عليه. فقد استبعد العديد من أصحاب الأعمال العاملين السودانيين لديهم خوفاً من أن يكونوا مصدرراً "للمتاعب"، وفي ذلك تعميم جائر؛ فبدأ العنف بين شباب اللاجئين يتصاعد إلى مستويات خطيرة. فبخلاف إلقاء الضوء على الموقف الصعب الذي يعايشه اللاجئون في مصر وإبراز مدى أهمية هذا الأمر، لم تتغير المساءة على أرض الواقع إلا قليلاً. فلم تفعل الحكومة المصرية الكثير للوفاء بالتزاماتها القانونية تجاه طالبي اللجوء، وما زالت مستمرة في رد كافة الأمور المتعلقة باللاجئين إلى المفوضية السامية لشؤون اللاجئين. والمفوضية بدورها مستمرة في تنفيذ ما هي مكلفة به بطريقتها المثلى، مع بضعة تغييرات مهمة، وفي ظل نفس الموارد المالية والبشرية المحدودة كما كان في السابق. أما مجتمع اللاجئين في مصر، فمستمر في تدبير أموره بنفسه، في أغلب الأحوال، والتعامل مع نفس المعوقات، والضغائن، والمصاعب القديمة التي طالما تصدوا لها في سعيهم للبقاء وتحقيق الأمل.

الملحق أ

قائمة بمطالب المحتجين مع تعقيب

١. نحن، اللاجئون السودانيون في القاهرة، نخشى من أن تفرض علينا المفوضية السامية لشئون اللاجئين أو الحكومة المصرية العودة غير الطوعية إلى الجنوب، حيث أننا قرأنا في نشرات إخبارية صادرة عن المفوضية عن إعادة اللاجئين نظراً لتحسن الأوضاع هناك. إلا أننا لدينا معلومات مغايرة، وإنا خائفون من أن نعود.

تتعلق هذه النقطة باحتمال الترحيل إلى السودان نتيجة لاتفاق السلام الشامل الذي وقعته حكومة السودان في ٩ يناير ٢٠٠٥ مع جيش حركة تحرير السودان (SPLM)، والتي أنهت رسمياً الحرب الأهلية التي دامت طويلاً في البلاد. ونظراً لإحلال السلام رسمياً، فيحتمل أن تزداد صعوبة حصول لاجئي الجنوب على وضع اللجوء الرسمي. وأصبحت إعادة حلاً مفضلاً لدى المفوضية السامية؛ وبالفعل، أكدت مفوضية شئون اللاجئين أن الوضع أصبح الآن آمناً للاجئين وطالبي اللجوء السودانيين للعودة إلى السودان. ويقدم برنامج العودة هذا – موضع الخلاف – المساعدة للاجئين السودانيين الذين يرغبون في العودة إلى بلادهم طوعاً. إلا أن أغلب السودانيين الجنوبيين ليسوا آمنين على أنفسهم من العودة، ويخشون من إجبارهم على ذلك، سواءً إجباراً مباشراً من خلال الوسائل السياسية، أو غير مباشر في ظل انعدام البدائل والظروف المعيشية التي لا تصلح للحياة في مصر.

في النسخة الأولى، كان هذا البديل ينص على أن "اللاجئين السودانيين يعترضون على برنامج مفوضية شئون اللاجئين الخاص بالعودة الطوعية الإجبارية [هكذا]". بينما تنص النسخة الصادرة عن مفوضية شئون اللاجئين على رفض اللاجئين السودانيين لأي حديث عن العودة الطوعية."

٢. نظراً للتمييز العنصري وعدم توافر الحماية منه، وانعدام الحق في العمل والرعاية الصحية والتعليم، فإننا لا نرى أية إمكانية لاندماجنا في المجتمع المصري ولو حتى مؤقتاً.

إن الاندماج المحلي هو الواقع الفعلي الذي يواجهه أغلب اللاجئين وملتمسو اللجوء السودانيون في مصر. إلا أن الكثير منهم يرفضون هذا البديل رفضاً تاماً بدعوى ارتفاع معدل التمييز والعنصرية في مصر، فضلاً عن الصعوبة البالغة في الحصول على وظائف والالتحاق بالمدارس والجامعات. إضافة إلى امتلاء قلوب اللاجئين بالشك في المؤسسات الطبية المصرية، واتهامها بالاتجار في الأعضاء في السوق السوداء، و وقوع أخطاء مهنية جسيمة في العديد من المستشفيات.

وفي حين كانت مصر أحد الأعضاء الذين صاغوا معاهدة ١٩٥١ وأول دولة عربية يقام فيها مكتب إقليمي لمفوضية شؤون اللاجئين في عام ١٩٥٤، إلا أن توقيعها على الوثيقة كان مشروطاً بخمسة تحفظات على المعاهدة ذاتها: "المادة ١٢ (١) (الأحوال الشخصية)؛ المادة ٢٠ (التوزيع المقنن)؛ المادة ٢٢ (١) (الحصول على التعليم الابتدائي)؛ المادة ٢٣ (الإغاثة والمساعدات العامة)؛ المادة ٢٤ (تشريع العمل والضمان الاجتماعي)".^{١٦٣} ونتيجة لهذه التحفظات، أكدت مصر على حقها في منع اللاجئين من العمل أو الحصول على التعليم أو على وضع اللجوء القانوني. وقد أضرت هذه الإجراءات بإمكانية اندماج اللاجئين في المجتمع المصري ضرراً بالغاً. وأصبح "الموقف المصري الرسمي... هو أنها لا تدعم سياسة الاندماج المحلي كأحد الحلول الدائمة" لمشكلات اللاجئين، "في الوقت الذي تأوي فيه مصر عدداً كبيراً من اللاجئين داخل حدودها".^{١٦٤}

٣. نرى أن مفوضية شؤون اللاجئين تميز بين اللاجئين السودانيون تمييزاً جائراً على أساس انتماءاتهم العرقية والجغرافية في السودان.

أكد المتظاهرون طوال فترة الاحتجاج أن ثمة تمييز كان يحدث عند النظر إلى اللاجئين (وهي الصفة التي اعتبروا أنها ترمز إلى توحيدهم) على أنهم قبائل أو أنهم ذوي أصول جغرافية مختلفة (ما من شأنه أن يسبب الفرقة). و برغم أن أحد دوافع اللاجئين كانت رغبتهم الشديدة في تحقيق التضامن القومي و"الاتحاد داخل الحقيقة"، فأغلب الظن أن ثمة دوافع أخرى من بينها شعورهم بالقلق إزاء تطبيق سياسة عامة تشمل جميع السودانيون. و برغم وصف المفوضية للجنوب على أنه آمن للعودة، فإنها لا تنتظر بتفاؤل إلى الأحوال في إقليم دارفور.

٤. ندعو المفوضية السامية لشؤون اللاجئين للتدخل لصالح هؤلاء اللاجئين الذين احتجزتهم الشرطة احتجاجاً تعسفياً وأن تسعى للإفراج عنهم فوراً.

لا يستبعد وجود لاجئين بين نزلاء السجون في مصر، إلا أنه من الصعب الحصول على معلومات عن اسمائهم أو أعدادهم، وكذلك الوصول إليهم. وقد نجحت مفوضية شؤون اللاجئين في التدخل في عدد من القضايا

¹⁶³ شريفة شافعي، "دليل أبحاث موقع الهجرة القسرية على الإنترنت: مصر - الاحتياجات والاستجابات: السياسات تجاه اللاجئين"، يونيو ٢٠٠٥.

¹⁶⁴ جرابسكه، المرجع الذي سبقت الإشارة إليه، ص ٧٤.

للإفراج عن اللاجئين المقبولين، بالأخص بعد عمليات الشرطة التي أجريت في يناير ٢٠٠٣ والتي أطلق عليها "عمليات تعقب السود" والتي احتجز فيها العديد من السودانيين تعسفاً. وتتعدد روايات القبض والاحتجاز التعسفي على اللاجئين من جانب السلطات المصرية وتنتشر في أوساط الجالية السودانية بأسرها.

٥. نعتقد أن المفوضية السامية ملزمة بالنظر في مستقبل كل لاجئ على حده على أساس فردي.

وفي هذه النقطة إشارة إلى خوف اللاجئين من رفض كافة الحالات الخاصة باللاجئ جنوب السودان، وعدم النظر فيها على أساس فردي.

٦. نخشى من تطبيق قانون الحريات الأربعة الموقع بين الحكومتين السودانية والمصرية إذ أننا لا نعرف مدى تأثيرها على اللاجئين الذين لا يحملون جوازات سفر ولكن يحملون هويات وضع اللجوء. فما من ضمان أنها سوف توفر لنا الوظائف أو التعليم، وقد تتسبب في إقصائنا خارج نطاق حماية مفوضية شؤون اللاجئين.

إن اتفاق الحريات الأربعة المتبادلة الموقع بين الحكومتين السودانية والمصرية قبل تعليق مقابلات تحديد وضع اللجوء التي تجريها المفوضية السامية قبل عام ٢٠٠٤، تسمح بحرية التنقل والإقامة والعمل وتملك الأصول للمواطنين المصريين والسودانيين. إلا أن المتظاهرين تشكروا في تأثير هذه الاتفاقية على أوضاعهم أو أوضاعهم المرتقبة في المستقبل، ورأى العديد أن هذا القانون يضر بوضع اللجوء وفرص إعادة التوطين. في حين أكدت مفوضية شؤون اللاجئين على استمرار التأكيد على "ضرورة وأهمية" ما تقدمه من مهام في مصر.^{١٦٥}

٧. نخشى من تواجد مسنولي المؤتمر الوطني السوداني في مصر ونطالب مفوضية شؤون اللاجئين بتأمين حمايتنا منهم.

في رد على طلبات المتظاهرين في ٣٠ أكتوبر، أشارت مفوضية شؤون اللاجئين في القاهرة إلى "الإدعاء القائل بأن هناك عملاء أمنيين سودانيين يعملون إلى خطف اللاجئين السودانيين وتعذيبهم في مصر لا يعدو كونه إدعاء لخدمة المصالح الشخصية لبعض ليس إلا. فما الذي يجعل الحكومة السودانية مهتمة بالسودانيين الجنوبيين المتواجدين في مصر، والذين مزقتهم حرباً أهلية استمرت زهاء واحد وعشرين عاماً والتي قد وضعت أوزارها الآن بأي حال من الأحوال؟"^{١٦٦} إلا أنه ثمة أدلة على وقوع حوادث تحرش من جانب المسؤولين السودانيين ضد اللاجئين، ومنها أحد الحوادث التي وقعت أثناء المظاهرات نفسها. كما أفاد المتظاهرين أن عربات تابعة للسفارة السودانية كانت دائماً ما تطوف حول معسكر الاعتصام وأن ممثلين من الحكومة السودانية دخلوا السجن التي كان يحتجز فيها لاجئين ممن شاركوا في مظاهرات سابقة.

¹⁶⁵ المفوضية السامية لشؤون اللاجئين، "الشائعات"، المرجع الذي سبقت الإشارة إليه.
¹⁶⁶ المرجع السابق.

٨. نطلب من مفوضية شؤون اللاجئين أن تسجل طالبي اللجوء السودانيين فور وصولهم ذلك لأن أي تأخير يتهدد أمنهم.

إن طالبي اللجوء السودانيين الفارين، بما أنهم غير مسجلين لدى مصر، يواجهون خطر إجبارهم على العودة إلى السودان دون حصولهم على موافقة بالتواجد رسمياً في مصر، وأحصلهم على الحماية المؤقتة التي توفرها البطاقة الصفراء. وتؤكد مفوضية شؤون اللاجئين أن مسألة سرعة تسجيل طالبي اللجوء إنما هي مسألة سياسة. وأثناء فترة الاحتجاج التي استمرت ثلاثة أشهر، زادت صعوبة الوصول إلى مكتب المفوضية. حتى أن العديد من السودانييين قالوا أنهم منعوا من تقديم أية طلبات إلى مكتب المفوضية قبل بدء الاعتصام، وبعد أن ذهبوا إلى المقر أكثر من مرة.

٩. ندعو مفوضية شؤون اللاجئين أن تساعدنا في تحديد أماكن المفقودين من اللاجئين السودانيين الذين استطعنا تحديد هوياتهم.

المفوضية على علم ببعض أعداد اللاجئين السودانييين الذين غادروا مصر إلى أماكن مثل ليبيا أو إسرائيل "على نحو غير منظم"، وتشير المفوضية جازمة إلى أن هذا الأمر يرجع إلى "هجر الأزواج، و[هو] أمر شائع بين السودانييين في مصر" و "إغراءهم بإعادة التوطين."^{١٦٧} إلا أن الشك يملأ العديد من أفراد الجالية السودانية بأن العديد من أقاربهم وقعوا ضحية لعبة قذرة، أو تمديد الاحتجاز، أو الاتجار في البشر، أو غيرها من المصائر أثناء وجودهم في مصر.

١٠. نناشدكم في مفوضية شؤون اللاجئين أن تعيدوا النظر في معايير تقديم المساعدات إلى الشرائح شديدة الضعف من اللاجئين، لا سيما كبار السن، والقصر غير المرافقين، والنساء المحرومات حالياً من المساعدة المالية.

قالت مفوضية شؤون اللاجئين، في ردها على هذا الطلب، أنها تضع في أولوياتها رعاية أكثر الفئات ضعفاً، إلا أن مصادر التمويل محدودة.

١١.

¹⁶⁷ المرجع السابق.

يعتقد أن إجراءات تحديد وضع اللجوء التي كادت تجريها المفوضية كان يشوبها الخطأ ذلك حيث لم يكن ينظر في حالات طالبي اللجوء بمقتضى المبادئ التوجيهية لمنظمة الوحدة الأفريقية، التي تقضي بقبول كافة طالبي اللجوء السودانيين من أول مرة نظراً للأوضاع في بلادهم. وذكر نائب المندوب الإقليمي لمفوضية شؤون اللاجئين أن المفوضية تستخدم النظام الأساسي الخاص بها، بما فيه "التعريف الموسع"، الذي يتطابق مع المبادئ التوجيهية لمنظمة الوحدة الأفريقية.¹⁶⁸

١٢. إدراكاً لما يواجهه اللاجئون السودانيون من تمييز وعنف، وحرمانهم من حقوقهم الإنسانية، فإننا نحث مفوضية شؤون اللاجئين على مواصلة إعادة توطين أكبر عدد من اللاجئين شديدي الضعف.

لا يقبل لإعادة التوطين إلا نسبة قليلة من اللاجئين. ويفضل اللاجئون هذا البديل على أي من البدائل الأخرى، نظراً لما ينطوي عليه الاندماج المحلي من مصاعب، واعتقاد أغلب اللاجئين أن العودة إلى بلادهم أمراً محفوفاً بالمخاطر. وعمدت كلا من المفوضية السامية ووسائل الإعلام العامة إلى التركيز على هذا البديل الأخير – ألا وهو الرغبة في إعادة التوطين – والذي يضعف من بعض الشكاوى المشروعة التي رفعها المحتجون.

¹⁶⁸ ديسالني، المرجع الذي سبقت الإشارة إليه.

الملحق ب

اتفاق ١٧ ديسمبر



المفوضية العامة لشئون اللاجئين

هيئة الأمم المتحدة لشئون لاجئين

القاهرة

١٧ ديسمبر ٢٠٠٥

إذ تضع المفوضية السامية لشئون اللاجئين في اعتبارها مصالح ما يقدر بنحو ٢٠٠٠-٢٥٠٠ من المتظاهرين السودانيين في حديقة ميدان مصطفى محمود، وإذ تدرك ما يسببه التظاهر/الاعتصام الجاري من مشقة للعديد من الناس، لا سيما النساء والأطفال، وإذ ترغب المفوضية في إيجاد حل مرضي للتظاهر في حدود شروط قانون البلد المضيف وإمكانات المفوضية السامية لشئون اللاجئين، فإنها تقدم العرض الآتي للمشاركين في المظاهرة كوسيلة لحل القضية:

١. الذين تظاهروا في الحديقة والمذكورة أسماؤهم على القائمة النهائية التي رفعها قادة الاحتجاج إلى المفوضية السامية لشئون اللاجئين:

١-١ يسري هذا العرض على كافة الرعايا السودانيين المتواجدين في حديقة ميدان مصطفى محمود والمذكورة أسماؤهم على قائمة نهائية يضعها قادة الاعتصام تحت إشراف المفوضية السامية لشئون اللاجئين.

٢-١ يجري النظر في حالات كافة الأفراد المذكورة أسماؤهم على القائمة كما يلي:

١-٢-١ سوف تراجع الحلول الدائمة الصادرة لحاملي البطاقات الزرقاء وفقاً للمعايير القياسية للمفوضية الخاصة بالحلول الدائمة.

٢-٢-١ تراجع ملفات كافة حاملي البطاقات الصفراء (بما فيهم المسجلين الجدد) للنظر في أية مزاعم مقبولة تؤهلهم لاجتياز عملية تحديد وضع اللجوء، وتقدم لهم المشورة الملائمة. في حالة طلب أي من حاملي البطاقات الصفراء لإجراء عملية تحديد وضع اللجوء له، يحدد له موعداً لإتمام العملية. إلا أنه في حالة رفض منح وضع اللجوء وفقاً لعملية تحديد وضع اللجوء، يخرج الشخص من نطاق اختصاص المفوضية السامية ويصبح من غير مستحقي المساعدة الجارية التي تقدمها المفوضية.

٣-٢-١ كافة الأشخاص غير المسجلين لدى المفوضية يجري تسجيلهم مباشرة على أنهم طالبي لجوء وتستخرج لهم بطاقات صفراء.

٤-٢-١ يعاد النظر في كافة حالات الملفات المغلقة لتحديد ما إذا كان يعاد إجراء عملية تحديد وضع اللجوء لهم في ضوء مستجدات الأوضاع في السودان.

٣-١ يقيم كافة اللاجئين المقبولين وطالبي اللجوء المسجلين لدى المفوضية السامية لشئون اللاجئين والحاصلين على بطاقات صفراء سارية منذ الأول من يونيو ٢٠٠٤ والذين تظهر أسماؤهم على القائمة وفقاً للمعايير القياسية للمفوضية الخاصة بالحصول على المساعدات الحالية (مالية وطبية وتعليمية).

٤-١ يحضر كافة الأشخاص المذكورة أسماؤهم على القائمة إلى المفوضية السامية في مجموعات من عشرين فرداً للنظر في حالاتهم. تعطى الأولوية للأشخاص الذين تنطبق عليهم معايير احتياجات المساعدة الخاصة بالمفوضية (كبار السن والمعتلين، المرضى والمعاقين، النساء غير المتزوجات، والآباء الفرادى، والأطفال غير المرافقين). وتشمل هذه المعايير الأفراد القادمين إلى مصر من دارفور مباشرة.

٥-١ كافة الحالات الواردة على القائمة لهم الحق في الحصول على مساعدة مالية تصرف لمرة واحدة للحصول على مسكن. يسري ذلك على أي حالة سواء كانت حالة طالب لجوء مسجل أو لاجئ مقبول أو ملف مغلق أو شخص لم يسجل اسمه لدى المفوضية.

٦-١ بمجرد تلبية احتياجات الأفراد كما هو مبين عاليه، يغادر المكذب كل من يستطيع العودة إلى بيته بنفسه. ومن لا يستطيعون العودة إلى منازلهم بأنفسهم ستجري المفوضية بعض الترتيبات المناسبة لهم في هذا الشأن.

٢. العودة الطوعية

١-٢ يمكن للاجئين أو ملتمسي الجوء السودانيين الذين يرغبون في العودة إلى بلادهم مخاطبة المفوضية السامية للتسجيل في إجراءات العودة الطوعية، سواء كان ذلك أثناء عملية تحديد مستحقي المساعدات

أو في أي وقت لاحق. ويجوز تقديم المساعدة لمن سجلوا أسماءهم لدى المفوضية للعودة الطوعية إلى بلادهم بالذهاب جواً إلى 'جوبا' في رحلات طيران غير منتظمة تنظمها المفوضية السامية بمجرد اكتمال تسجيل الحد الأدنى من الأشخاص. وتقدم لهم منحة صغيرة للعودة. كما يحصل العائدون على الطعام وغيره من أساسيات الحياة بمجرد وصولهم إلى 'جوبا'.

٣. الأشخاص الذين لم يتواجدوا في الحديقة ولم ترد أسماءهم على القائمة

٣-١ تسمح إجراءات المفوضية السامية لشئون اللاجئين لأي فرد رُفِض طلبه للحصول على وضع اللجوء أو من أغلق ملفه بأن يطلب إعادة فتح ملفه على أساس فردي. ويجب أن تقدم الطلبات كتابةً إلى المفوضية السامية. ينظر إلى طلبات إعادة فتح الملفات في حال ظهور ميررات جديدة تستدعي إعادة النظر في الحالة على أن ترفق بالطلب.

٣-٢ أي شخص من سكان دارفور سجل اسمه من قبل لدى المفوضية وأغلق ملفه، يمكنه التوجه إلى مكتب المفوضية للحصول على بطاقة صفراء.

٣-٣ يجوز لأي طالب لجوء أصدرت له بطاقة صفراء منذ الأول من يونيو ٢٠٠٤ الاستفادة من مساعدات المفوضية ما دامت تنطبق عليه معايير القائمة للحصول على مساعدات المفوضية السامية لشئون اللاجئين.

٤. النازحون الجدد

٤-١ تستمر المفوضية السامية، مثلما كانت في الماضي، في تسجيل النازحين الجدد من السودان وإصدار بطاقات صفراء لهم يمكنهم بها الحصول على تصريح إقامة لمدة ستة أشهر قابلة للتجديد. وسوف يعتمد التسجيل على إجراء مقابلة شاملة من شأنها أن تساعد المفوضية في تحديد الأشخاص الذين يعانون من أوجه ضعف محددة قد تتطلب مساعدة و/أو حماية خاصة.

٥. التشاور مع المفوضية السامية لشئون اللاجئين

٥-١ متابعة للمشكلات التي عرضها السودانيون الذين اعتصموا في الحديقة ولمتابعة أية إحتياجات أخرى قد تطرأ في المستقبل، توافق المفوضية السامية لشئون اللاجئين على عقد اجتماعات شهرية بين الإدارة العليا في المفوضية وزعماء المتظاهرين.

بقبول هذا العرض ينتهي الاعتصام. وسوف يجري التعامل مع الأسماء المذكورة في القائمة عاليه على النحو المبين في هذا العرض، على أن يلتزم المتظاهرين بإخلاء الحديقة بمجرد الانتهاء من الإجراءات الأولية وأن يتم ذلك بأي حال من الأحوال قبل حلول الثاني والعشرين من شهر ديسمبر ٢٠٠٥.

وقع على الاتفاق خمسة من زعماء الاحتجاج